الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية للفترة :1986– 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

منير بوجمعة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د/ فاطمة رحال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- **أد/ عقبة نصيرة**	- أستاذ -	رئيسا	بسكرة
- **د/ فاطمة رحال**	- أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- **د/ نوال هاني**	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية للفترة :1986 . 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

منير بوجمعة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د/ فاطمة رحال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- **أد/ عقبة نصيرة**	- أستاذ -	رئيسا	بسكرة
- **د/ فاطمة رحال**	- أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- **د/ نوال هاني**	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله ﷺ:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذة "فاطمة رحال" التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيد

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

فضاء المحبة وبحر الحنان أمي الغالية حفظها الله

الذي علمني أنّ الحياة كفاح أبي العزيز حفظه الله

الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي و أخواتي

المعادلة التي ترسم منحى الحياة أصدقائي وزملائي في الجامعة

إلى كل الذين عرفتهم من قريب أو بعيد

إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي

منـــــــير

ملخص

هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات **أسعار النفط** على **الأمن الغذائي** في الجزائر، ومن أجل تحديد هذا الأثر تم إتباع المنهج الوصفي من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال جمع الإحصائيات المتعلقة بالجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020 وتحليلها حيث تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة أهمها: منظمة الأوبك، منظمة الزراعة والتغذية، البنك الدولي..كما تم إتباع المنهج القياسي بدراسة العلاقة بين **الفجوة الغذائية** لمنتج القمح ومحدداتها في الجزائر باستخدام برنامج EVIEWS12 من خلال نموذج ARDL وقد تم جمع المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأوبك، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من 1986 إلى 2020 .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والفجوة الغذائية في الجزائر حيث تتأثر الفجوة الغذائية انخفاضا في حالة ارتفاع أسعار النفط، لكن لم تستطع رغم ذلك الإيرادات النفطية المتزايدة القضاء على هذه الفجوة نظرا لوجود عوامل أخرى تأثيرها كان أكبر من تأثير أسعار النفط ومن بينها زيادة الاستهلاك بسبب الكثافة السكانية الكبيرة وضعف الإنتاج الذي لايتماشى مع الطلب المتزايد على السلع الزراعية.

ففي ظل هذه المعطيات فمن الضروري وضع سياسة فلاحية واضحة المعالم وتوفير جميع الإمكانات سواء مادية أو بشرية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره من أجل زيادة وتنويع الإنتاج ليتماشى مع الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية.

SUMMARY

This study aims to shed light on the impact of oil price fluctuations on food security in Algeria, and in order to determine this impact, the descriptive approach was followed by defining the variables of the study, and the analytical approach by collecting statistics related to Algeria during the period from 1986 to 2020 and analyzing them. Information from various sources, the most important of which are: OPEC, the Organization for Agriculture and Nutrition, and the World Bank... The standard approach was followed to study the relationship between the food gap for wheat product and its determinants in Algeria using the 12EVIEWS program through the ARDL model. Information related to the study variables was collected from the Arab Organization for Agricultural Development and OPEC, and time series data extending from 1986 to 2020 were used.

This study reached a set of results, the most important of which is the existence of a direct relationship between fluctuations in oil prices and the food gap in Algeria, where the food gap is affected by a decrease in the case of high oil prices, but despite that, the increasing oil revenues could not eliminate this gap due to the presence of other factors whose impact was greater. From the impact of oil prices, including the increase in consumption due to the large population density and weak production, which is not in line with the increasing demand for agricultural commodities.

In light of these facts, it is necessary to develop a well-defined agricultural policy and to provide all capabilities, whether material or human, to promote and develop the agricultural sector in order to increase and diversify production to comply with local demand and achieve self-sufficiency.

Keywords: oïl princes, Food Security, Food gap..

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إحتياطي النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1986 . 2020	54
02	تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1986 . 2020	55
03	عدد الحفارات النشطة والآبار المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1986 . 2020	57
04	تطور صادرات الجزائر النفطية ونسبتها من الصادرات العالمية للفترة 1986 . 2020	58
05	تطور أسعار النفط خلال عام 2014	66
06	تطور أسعار نفط سلة أوبك خلال الفترة 1986 . 2000	70
07	تطور أسعار النفط في العالم خلال الفترة 2001 . 2020	72
08	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020	74
09	تطور أسعار النفط خلال عام 1986	76
10	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 1990 . 1999	77
11	التطور الشهري لأسعار النفط سنة 2020	80
12	تطور العرض والطلب وأسعار النفط خلال بداية إنتشار جائحة كورونا سنة 2020	81
13	عائدات النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020	87
14	مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 1986 . 2020	89
15	مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1986 . 2020	90
16	تطور إحتياطي الصرف الأجنبي وأسعار النفط خلال الفترة 1986 . 2020	92
17	تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000 إلى 2020	95
18	تطور إنتشار العمالة الجزائرية في الزراعة والغابات وصيد الأسماك خلال سنة 1991 . 2020	100
19	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1986 . 2020	105
20	تطور إنتاج القمح خلال الفترة 1986 . 2020	106

21	تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة 1986 . 2020	108
22	تطور إنتاج عينة من الخضر خلال الفترة 1986 . 2020	109
23	تطور إنتاج بعض الفواكه خلال الفترة 1986 . 2020	111
24	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1998 . 2020	114
25	تطور عدد الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020	117
26	مؤشر الغذاء السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 1986 . 2020	120
27	تطور أسعار بعض المواد الغذائية خلال الفترة من 2006 إلى 2020	122
28	تطور أسعار المواد الغذائية سنة 2020 حسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة	124
29	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 1986 . 2020	127
30	مجموعات غذائية ذات معدلات إكتفاء ذاتي منخفضة	129
31	تطور واردات وصادرات الحبوب والفجوة الغذائية خلال الفترة 1986 . 2020	129
32	معدلات الإكتفاء الذاتي في الجزائر لمنتج القمح خلال الفترة 1986 . 20202	132
33	تطور إنتاج البقوليات صادراتها ووارداتها خلال الفترة 1986 . 2020	133
34	معدل الفجوة الغذائية للحليب في الجزائر للفترة 2001 . 2020	135
35	مجموعات غذائية ذات معدلات إكتفاء ذاتي مرتفعة	137
36	إختبار جذر الوحدة حسب ADF	139
37	نتائج إختبار الجذور للنتائج	140
38	المعاملات المقدرة على المديين القصير والطويل بإستخدام منهج ARDL	141
39	نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	142

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	إحتياطي النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1986 . 2020	54
02	إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1986 . 2020	56
03	تطور أسعار النفط خلال عام 2014	67
04	تطور أسعار نفط سلة أوبك خلال الفترة 1986 . 2000	70
05	تطور أسعار النفط في العالم خلال الفترة 2001 . 2020	72
06	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020	74
07	تطور أسعار النفط خلال سنة 1986	76
08	التطور الشهري لأسعار النفط سنة 2020	80
09	تطور العرض والطلب وأسعار النفط خلال بداية إنتشار جائحة كورونا 2020	81
10	عائدات النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020	87
11	الناتج المحلي الإجمالي وعائدات النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020	89
12	تطور قيمة الجباية النفطية المطبقة في الميزانية العامة للدولة للفترة 1986 . 2020	91
13	ركائز مخطط عمل الفلاحة 2019/2015	104
14	تطور إنتاج بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1998 . 2020	115
15	تطور أسعار النفط ومؤشر أسعار الأغذية للفترة 1986 . 2020	121
16	تطور أسعار بعض المواد الغذائية خلال الفترة 2006 . 2020	123
17	تطور أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط في ظل أزمة جائحة كورونا 2020	125
18	تطور الفجوة الغذائية للجزائر في الفترة 1986 . 2020	128
19	الفجوة الملائمة للنموذج	140
20	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normalité tests	143
21	الشكل البياني لإختباري CUSUM of squares و CUSUM	144

مقدمة

مما لا شك فيه أنّ النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، لما يتميز به من خصائص تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى كسهولة الإستغلال وملاءمته للتكنولوجيا، حيث أنّ له دورا مهما في تنمية الإقتصاد العالمي نظرا للمزايا التي لا تتوفر في مصادر الطاقة الأخرى، حتى أصبح هو العصب الرئيسي للتطور والنمو، بحيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة وإمتلاكها، وبالرغم من مرور عقود من الزمن على إكتشافه إلاّ أنّ كل الجهود المبذولة لإيجاد مصدر بديل له باءت بالفشل إلى يومنا هذا، وحقيقة ذلك تظهر من خلال توسع وتضاعف معدلات إنتاجه وإستهلاكه عن طريق السوق النفطية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه، كما تزايدت أهميته أيضا إنطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي، وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا.

ويُعتبر النفط مصدرا مهما للعائدات المالية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه إعتمادا كليا كمصدر أساسي ووحيد لضخ الأموال في الخزينة العمومية، وبالتالي إعتماده كوسيلة للتنمية في مجالات متعددة من خلال المشاريع والإستثمارات التي تُمول بعائدات النفط المالية.

ورغم الأهمية الكبيرة لمداخيل البترول في إيرادات الدولة، إلاّ أن أسعاره تتميز بعدم الإستقرار بسبب تعرضها لتقلبات عديدة تعكس درجة إرتباطها بمجموعة من الظروف الإقتصادية والجيوسياسية التي تعمل على التأثير في توقعات الطلب والعرض عليه، وبالتالي تذبذب أسعاره بين الإرتفاع والإنخفاض، حيث لازمت الصناعة النفطية أزمات متلاحقة مست أسعار النفط تأثرت بها الدول المنتجة وكذا المستهلكة أثرت في نموها وإستقرارها. وكان آخرها الأزمة التي عصفت بالعالم أجمع والمتمثلة في جائحة كورونا والتي ألحقت خسائر كبيرة في جميع المجالات الإقتصادية ومنها قطاع النفط جراء فرض سياسة الإغلاق وتوقف شبه كلي للحياة الإقتصادية للعالم، مما أدى إلى حدوث نتائج وخيمة على الأسواق النفطية نتيجة للإنتشار السريع لهذه الجائحة على مستوى العالم، وعدم القدرة على التكهن بوقت إنتهائها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على عوائد المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة في تمويل مختلف المشاريع التنموية بعد ان كان قرار التأميم أول خطوة في طريق السيطرة وبسط النفوذ على الثروات البترولية، لذلك فإنّ قطاع المحروقات في الجزائر تطور عبر العديد من المواثيق والإتفاقيات، التي ساهمت إلى حد ما في الإلقاء بظلالها على جوانب مختلفة من التنمية في الدولة (إقتصادية، إجتماعية، أمنية، سياسية، غذائية...).

ولعل أهم ما سعت إليه الدولة الجزائرية في إطار تنمية جوانب متعددة تخص حياة المواطن الجزائري هو إستغلال العوائدالنفطية من أجل تحقيق الأمن الغذائي لجميع المواطنين وتحقيق مستوى مقبول من الإكتفاء الذاتي لمختلف المنتوجات الفلاحية، وجعل المواطن الجزائري في منأى عن تعرضه للجوع أونقص إمداده بالطعام والغذاء اللازم ليتمتع بصحة جيدة ويستطيع القيام بمختلف الوظائف الحيوية، من خلال مختلف المشاريع والإستثمارات والبرامج المسطرة لهذا الغرض، ومنها السياسة الزراعية التي إتبعتها الحكومة الجزائرية في إطار تحقيق الإكتفاء الذاتي لمختلف المنتوجات الفلاحية والتي كانت على فترات متعاقبة وفق ما تقتضيه ظروف كل فترة، والتي يعتمد تجسيدها على ارض الواقع من خلال عائدات النفط التي كلما كانت كبيرة كلما توسعت هذه

الإستثمارات، وبالتالي إمكانية تحقيق الأمن الغذائي والعكس صحيح،حيث أنّ الأهداف المسطرة لهذا الغرض تبقى حبيسة تقلبات أسعار النفط، وما تفرزه هذه التغيرات سواء بالإيجاب أو بالسلب على مختلف مؤشرات التنمية في الجزائر.

I. إشكالية الدراسة :

مما سبق يتضح لنا أنّ هناك علاقة بين تقلبات أسعار النفط ومدى تحقيق الأمن الغذائي، تجعلنا نبحث في مضمونها على مختلف التأثيرات التي تحيط بهذه العلاقة في محاولة منا للإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في :

ما هو واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1986 . 2020 ؟

وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

1 . ماهي العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية ؟ وكيف أثرت التغيرات في أسعار النفط على أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية ؟

2 . ماهي أهم العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي في الجزائر ؟ وهل إستطاعت الجزائر تحقيق إكتفاءها الذاتي ؟

3 . هل يتم استغلال الإيرادات النفطية في الجزائر من أجل تعزيز أمنها الغذائي ؟

4 . ما هو سبب إرتفاع أسعار الغذاء في ظل جائحة كورونا ؟ وهل أثر هذا الإرتفاع على الأمن الغذائي في الجزائر ؟

5 . هل توجد علاقة على المدى الطويل بين الأمن الغذائي للقمح وتغيرات أسعار النفط ؟

II. الدراسات السابقة :

لقد تم الرجوع الى العديد من الدراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو تطرقت إلى احدى متغيرات دراستنا، وذلك للتعرف على الجهود السابقة ذات صلة، والتي نجد من بينها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

1 . أطروحة دكتوراه للباحثة سفيان حنان، تخصص إدارة اعمال والتنمية المستدامة، تم مناقشتها سنة 2019 ،جامعة فرحات عباس سطيف تحت عنوان : "السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الإقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية"، انصبت فكرة الإشكالية على السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، وقد توصلت الباحثة الى نتائج نذكر منها :

*لم تتأثر الجزائر بالأزمات الغذائية ظاهريا لأنها إعتمدت على سياسة إستعجالية لإمتصاص صدماتها، بالإضافة إلى السياسات التي كانت معتمدة من قبل لزيادة الإنتاج والإستثمار والتقليل من التبعية الغذائية.

*نجحت الجزائر في زيادة الإنتاج الفلاحي فقط وبالتالي سجلت نسبة إكتفاء مرتفعة في مواد و منخفضة في أخرى

*حيث لم تحقق نسب اكتفاء مرتفعة بالرغم من التحسن المسجل، لكن لاتزال الفجوة الغذائية كبيرة لبعض المنتجات، ومن جهة أخرى معدل النمو في الإنتاج الفلاحي والذي يعتبر بطيئا لم يستطع مسايرة معدل النمو السكاني السريع.

2 . أطروحة دكتوراه للباحث كينة عبد الحفيظ، تخصص التحليل الإقتصادي، تمت مناقشتها سنة 2020 جامعة الجزائر تحت عنوان "سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط إنصبت فكرة الإشكالية على البدائل الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي للدول العربية النفطية في ظل تقلبات الأسعار" وقد توصل الباحث إلى:

*تملك الدول العربية النفطية من الموارد الطبيعية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إذا ما تم إتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير إستخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد إستغلالها وحسن توظيفها. إلا أنّ ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية.

*تبين من الدراسة أنّ الإكتفاء الذاتي التام وإن كان موجود نظريا ما هو في الواقع سوى حلم يصعب تحقيقه ، وإن تحقق فسيكون ثمنه باهظا، وهذا ما فرض على المهتمين بإشكالية الغذاء نقل تفكيرهم إلى مستوى آخر هو الأمن الغذائي، والذي عرف تعديلات وتطورات عديدة على حسب المستجدات الدولية وخاصة في العشرية الأخيرة، ومع تداعيات الأزمات المالية والغذائية الأخيرة.

III. فرضيات الدراسة :

1 . تتحدد أسعار النفط من خلال العرض والطلب في الأسواق العالمية، وترتفع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بإرتفاع أسعار النفط.

2 . تعتبر التقلبات المناخية من أهم العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي الجزائري، حيث تعاني الجزائر من فجوة غذائية في العديد من المنتجات وتغطيها بالإستيراد من الخارج.

3 . تستعين الجزائر بالإيرادات النفطية من أجل تمويل مخططاتها وبرامجها الفلاحية سعيا منها لتحفيز إنتاجها لإكتفائها الغذائي.

4 . ساهمت أزمة سلاسل التوريد العالمية في إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

5 . توجد علاقة على المدى الطويل بين الأمن الغذائي للقمح وتغيرات أسعار النفط.

IV. منهجية الدراسة :

للوصول إلى نتائج البحث و الإجابة على التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات إعتمدنا على:

1 . المنهج الوصفي : الذي يظهر خاصة في الجانب النظري للدراسة من خلال : تعريف الأمن الغذائي، مقومات الأمن الغذائي، تعريف الأسواق النفطية...

2 . المنهج التاريخي : حيث تم من خلاله عرض تطور أسعار النفط خلال فترات زمنية، وكذلك جملة من الإحصائيات المختلفة لبعض المنتوجات الفلاحية خلال أزمنة متعددة.

3 . المنهج التحليلي : أُستخدم في دراسة وتحليل الإحصاءات والأرقام الخاصة بسعر البترول وكذلك كافة الإحصائيات التي تم جمعها وتقديمها في هذه الدراسة وفق جداول وأشكال (منحنيات، أعمدة،...).

4- المنهج القياسي: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستعمال منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL ببرمجة Eviews12.

V. تصميم البحث :

أ . أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل حول مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال :

1 . التعرف على الأبعاد الفنية والإقتصادية للصناعة النفطية للعالم مع التركيز على إمكانيات الجزائر البترولية سواء المتعلقة بالجانب النوعي أوالكمي.

2 . التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط وأهم الأزمات والطفرات التي شهدها خلال فترة الدراسة.

3 . تسليط الضوء على الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في إطار إمكانية تحقيقها للإكتفاء الذاتي في مختلف المحاصيل الفلاحية من خلال تقديم إحصائيات تم جمعها من مصادر رسمية لمجموعة من الإمكانيات الطبيعية والزراعية والبشرية...

4 . توضيح مدى تأثير تقلبات اسعار النفط في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة من 1986. 2020، خاصة في حالة إنخفاض أسعاره، وباعتبار أن الجزائر بلد مصدر له يعتمد على الريع النفطي.

ب . نوع الدراسة : إبراز علاقة التأثير والتأثر بين مدى وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ج . تشمل هذه الدراسة حالة الجزائر وتمتد على طول الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2020، وذلك لمعرفة مدى تأثير التقلبات في أسعار النفط التي شهدتها السوق النفطية خلال هذه الفترة، خاصة وأنّ هذه االفترة تميزت بأزمات نفطية مختلفة، ومن جهة أخرى معرفة السياسات المتبعة من طرف الحكومة لمواجهة تأثيرات هذه الأزمات.

VI. أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيمايلي :

1 . كونها تحاول الربط بين متغيرين هامين هما: النفط والأمن الغذائي، وتسليط الضوء على مدى تأثير الأمن الغذائي بمختلف التغيرات التي تشهدها أسواق النفط العالمية وتأثيرها المباشر على الجزائر خاصة في حالة إنخفاض أسعار النفط كونه يرجع بالسلب على إقتصاد الدولة وعلى التنمية الإقتصادية فيها في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

2 . تسليط الضوء على أهمية تنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية، وعدم الإكتفاء بالعائدات النفطية كمصدر وحيد لتحقيق التنمية في جميع القطاعات وخاصة القطاع الزراعي.

3 . ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي كونه ثروة يجب أن تستغلها الدولة لتحقيق عائدات مالية ضخمة بإستغلال الأراضي الزراعية كون الجزائر تمتاز بأراضي خصبة تمتد على مساحات شاسعة، ناهيك عن تنوع المناخ من منطقة لأخرى والذي يساعد على إنتاج محاصيل مختلفة.

4 . الإهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للإعتماد الكبير على النفط في التنمية الإقتصادية.

VII. خطة مختصرة للدراسة :

قُسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى تسليط الضوء على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الأمن الغذائي وأسعار النفط، والذي قُسم بدوره إلى 3 مباحث يدور الأول حول ماهية الأمن الغذائي، والثاني عُنون بـ تقديم عام للنفط والسوق النفطية، أما الثالث فنبيّن فيه المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.

أما الفصل الثاني خصصناه كدراسة تحليلية، حيث نبيّن فيه نمذجة العلاقة بين أسعار المحروقات والأمن الغذائي خلال الفترة من 1986 إلى 2020، وقد قُسم هو أيضا إلى 4 مباحث، يبرز المبحث الأول واقع قطاع المحروقات الجزائري، والمبحث الثاني يبيُن واقع أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية خلال الفترة من 1986 إلى 2020، أما المبحث الثالث فخُصص لدراسة ما يميز القطاع الزراعي كأحد مقومات الأمن الغذائي في الجزائر، أما المبحث الرابع فتم تخصيصه لدراسة نمذجة للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020 وفق دراسة قياسية لمختلف النماذج ثم تحليل نتائج التقدير لمختلف النماذج بإستعمال منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعARDL ببرمجة Eviews12.

الفصل الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

الأمن الغذائي والسوق النفطي

تمهيد:

يعتبر الغذاء أهم المصادر الأساسية لحياة الإنسان ولا حياة بدونه، ولذلك امتهن الإنسان الزراعة والصيد منذ القدم، ولم تكن له مشكلة آنذاك في تأمين غذائه، إلا أنّ مع إزدياد عدد السكان والتطور الإقتصادي بدأت مشكلة الأمن الغذائي تلوح في الأفق، ما دفع بالحكومات إلى السعي لإيجاد السبل الكفيلة للنهوض بالجانب الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لكافة المواطنين كما ونوعا وفق المعايير الدولية.

ومن جهة أخرى يعد النفط المادة ذات الأهمية رقم واحد منذ إكتشافه إلى غاية يومنا هذا، ماجعله يحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية بإعتباره سلعة إستراتيجية توجد في مناطق معينة دون غيرها، هذا ما أدى إلى خلق سوق دولية للنفط يتم فيها تبادل هذه السلعة بين الدول المنتجة والمستهلكة، وقد كان النفط في واقع الأمر المصدر الأساسي الذي ساعد على تطوير الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وحتى من جهة تحقيق الأمن الغذائي، وهو محور أساسي للتقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنوات طويلة قادمة. وفي هذا الفصل سنسلط الضوء على الإطار النظري لكل من الأمن الغذائي والنفط من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كمايلي :

المبحث الأول : ماهية الأمن الغذائي

المبحث الثاني : تقديم عام للنفط والسوق النفطية

المبحث الثالث: خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكه.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الإستراتيجية والحيوية التي تولي لها جميع دول العالم اهتماما بالغا لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية،كما يعد انعدام الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية مستعصية تعاني منها غالبية الدول بمستويات متباينة،لاسيما النامية منها والتي يتزايد اعتمادها على العالم الخارجي في سد الجزء الكبير من احتياجاتها الغذائية الأساسية،حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم ما يميز وضع الأمن الغذائي ، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب

سنعرض في المطلب الأول المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي،المطلب الثاني سنذكر المقومات التي يقوم عليها الأمن الغذائي، وأخيرا المطلب الثالث العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي وأبعاده.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم قديمة الوجود وحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة به من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به.

الفرع الأول : تعريف الأمن الغذائي

لم يسبق أن وُضع تعريف موحد للأمن الغذائي، فقد تم تقديم عدة تعريفات من مختلف الأطراف تمثلت هذه الأطراف في مؤسسات ومنظمات من جهة، ومن جهة أخرى تمثلت في أشخاص طبيعية (مفكرين و باحثين...)

1-تعريف المؤسسات والمنظمات للأمن الغذائي:

أ- تعريف منظمة الزراعة والأغذية: هو"ضمان التموين بالغذاء الكافي لكل الأفراد في كل وقت" (العجال و شرارة، 2011، صفحة 1)، حيث يُستنتج من هذا التعريف أنه إذا تم تزويد الأفراد بالغذاء الكافي فإنه يتحقق الأمن الغذائي، حيث لا يشترط هنا أن يكون هذا الغذاء ذو منتج محلي، بل يمكن حتى أن يكون الغذاء قد جُلب من السوق الدولية، وفي هذا الصدد قد تنشأ إشكالية ما إذا كان توزيع هذا الغذاء للأفراد يكون توزيعا عادلا أو غير عادل، فيمكن أن تستفاد منطقة معينة من هذا الغذاء بكميات أكبر من مناطق أخرى داخل الدولة الواحدة (ناصر، 2010، صفحة 45)، و منه يمكن القول أن الإكتفاء الذاتي محقق بنسب مختلفة في مناطق معينة داخل الدولة واحدة.

ب-تعريف منظمة الصحة العالمية:هو"عبارة عن قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج اعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات"، حيث يعتمد هذا التعريف على الانتظام في توفير الاحتياجات الغذائية المطلوبة خلال السنة، لذلك يتطلب تحقيقه توفر مخزون إستراتيجي من الغذاء لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة، حتى لا تتعرض الدول النامية للضغط السياسي من طرف الدول المتقدمة نظير ما تقدمه لها هذه الأخيرة من الغذاء (ناصر، 2010، صفحة 46)، وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك" (الخالق و كريم، 2015، صفحة 9)

حيث نرى أن تعريف منظمة الصحة العالمية لا يختلف عن التعاريف السابقة ، من خلال تركيزه بشكل كبير على النوعية الجيدة للغذاء والآمنة لصحة الفرد، حيث أنه بغير توفر هذا الشرط فلا نتحدث عن وجود أمن غذائي في الدولة حتى لو توفرت كميات كبيرة من الأغذية غير الصحية، فاعتبار منظمة الصحة العالمية شرط الغذاء الآمن لصحة الإنسان هو منطقي وواقعي كون الهدف الأول لهذه المنظمة هو المحافظة على صحة الفرد.

ج . تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي: هو"إمكانية حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وصحية" (زبيري، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي، 2017، صفحة 69).

د . تعريف منظمة اليونيسيف للأمن الغذائي:هو" القدرة المادية والمالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كاف لكل أفرادها ويسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى البدنية والفكرية لإعادة الإنتاج" (فايد، 1999، صفحة 25.24)، هذا التعريف لم يختلف عن التعاريف السابقة في كون أن الغذاء يجب أن يتوفر بالكميات اللازمة و بالنوعية الجيدة.

هـ . تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:هو" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية".(تواتي،2019/2018،صفحة15)

2-تعريف المفكرين والباحثين للأمن الغذائي:

أ- تعريف منيفييه:هو" القدرة على امتلاك باستمرار الغذاء الكافي للتمتع بأحسن صحة والعيش في حياة فعالة" (العجال و شرارة، 2011، صفحة 1)، بيّن هذا الكاتب إضافة إلى التعريفات المذكورة أعلاه أنه لابد من توفر شرط نوعية الغذاء الصحي والكامل كشرط من شروط تحقيق الأمن الغذائي، حيث أنه ليس كل غذاء يعتبر توفره ولو حتى بكميات كبيرة حتمي لتحقيق الأمن الغذائي، بل لابد من أن يكون هذا الغذاء يحتوي على العناصر الغذائية اللازمة لتزويد الفرد بكل ما يحتاجه جسمه للتمتع بالصحة الجيدة والطاقة اللازمة التي يحتاجها، ويبعده عن مختلف الأمراض الناتجة عن التغذية السيئة.

ب- تعريف الدكتور مُحَمَّد السيريتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: هو"قدرة المجتمع على توفير الحاجات الأساسية لأفراده، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام، ويتبع توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات لذلك." يركز هذا التعريف على مسائل الوفرة، واستمرارية ضمان سد الاحتياجات الغذائية للأفراد، وتشجيع التغطية المحلية لها، للتحرر من عبء الاستيراد من الخارج.(تواتي،2019/2018،صفحة17)

ج- تعريف فقهاء الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي:هو"ضمان تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع لا يمكن الاعتراض عليه، إلا إذا تضمن المستوى المعتاد من الغذاء سلعة محرمة شرعا، و هنا يمكن القول أنّ الأمن الغذائي هو ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم للاستهلاك في المجتمع في أي فترة من الزمن" (الشاطبي، 1997، صفحة 17)، و المقصود بالمستوى المعتاد هو توفر كميات الغذاء اللازم لحياة الفرد دون الانتقاص منها، و نجد أن هذا التعريف الأخير قد جاء بشرط مهم لم تنص عليه التعاريف سابقة الذكر وهو أن يكون الغذاء حلالا والابتعاد عن الأطعمة المحرمة شرعا، وهذا ما يتناسب مع ديننا وشريعتنا حيث أنه مما لا شك فيه أنّ كل ما حرم الله أكله أو شربه ليس فيه أي فائدة لجسم الإنسان، بل بالعكس فهذه الأطعمة المحرمة تشكل خطرا وضررا لصحة الإنسان.

مما أجمعت عليه التعاريف السابقة أنّ الغذاء هو مصدر حياة الإنسان، لا بد من توافره على مدار السنة دون إنقطاع و بكميات تغطي احتياج الفرد ليتمتع بالصحة اللازمة وإمداده بالعناصر الغذائية الضرورية، إلا أنه في الوقت الحالي نجد أنّ الأمن الغذائي في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية غير محقق، فالملايين من البشر حول العالم يعانون من سوء التغذية، وانتشار المجاعات بشكل رهيب ونقص الغذاء، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها الفقر والحروب واحتكار الأغذية، إضافة إلى عدم

استغلال الأراضي الزراعية، وهذا يدعو إلى دق ناقوس الخطر من أجل إيجاد الحلول المناسبة والسريعة لهذه المشكلة، حيث أنّ حل مشكلة الغذاء لا ينبغي التباطؤ فيها لأنها متعلقة بحياة البشر.

الفرع الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي و مستوياته

سنتناول في البداية مختلف المفاهيم التي لها صلة بالأمن الغذائي، ثم سنعرض المستويات التي يمثلها الأمن الغذائي

أولا: المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي :

ظهرت هناك عدة تعاريف ومصطلحات مرتبطة بالأمن الغذائي، وذلك بفضل تزايد الوعي العالمي حول نتائج وآثار المشكلة الغذائية، ومن بين هذه المفاهيم والمصطلحات نذكر مايلي :

أ. الإكتفاء الذاتي:

يعرف الإكتفاء الذاتي على أنه:"قدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا " (المخادمي، 2009، صفحة 213)، وفي هذه الصيغة يعني الإكتفاء الذاتي الغذائي توفير وخلق وتأمين الغذاء داخل الدولة الواحدة دون الحاجة إلى الآخرين، أوالإستعانة بالخارج وآلية الإستيراد، وهذا المفهوم يؤدي في مستوياته القصوى إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية بين الدول، وغياب فكرة الإعتماد المتبادل القائم على أساس العلاقات التجارية الإقتصادية الخاصة بالمواد الغذائية (الغفور، 2014، صفحة 33).إلا أنّ هذا التعريف يحمل مجموعة من المميزات جعلت منه تعريفا نسبيا والمتمثلة في :(لرقم جميلة، 2006، ص 09)

*الطابع الإيديولوجي للتعريف حيث يُعتبر تعريفا غامضا غير واضح إذ لم يحدد إطار جغرافي وتاريخي.

*يمكن تحقيق إكتفاء ذاتي في بعض المنتجات لكن بتكلفة باهضة خارجة عن إستطاعة الفرد على إقتنائها.

*يتميز بالنسبية وتتضح في الغموض الذي يكتنف الإجابة عن حقيقة الإكتفاء الذاتي الغذائي فنتساءل عن مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي فهل يتحقق عند الحد الأدنى في توفير الإحتياجات الغذائية، أو الحد المتوسط ، أو الحد الأعلى.

*هناك بعض الدول لا تمتلك مقومات معينة لإنتاج بعض المواد الغذائية كالمناخ، أو تقنيات الزراعة الحديثة.

*عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا خاصة وأنّ تحقيقه مرتبط بالموارد المتاحة، فلا يمكن للعديد من الدول أن تُنتج بنفسها جميع المواد الغذائية اللازمة لإحتياجات الفرد، حيث لابد وأن تكون هناك محدودية في إنتاج بعض المواد الغذائية.

ولكن في ظل التحولات الإقتصادية العالمية وتزايد التبادل التجاري بين الدول، فإن التعريف يميل إلى الرفض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، وبالتالي لا يتحقق الأمن الغذائي داخل الدولة، لأنه سيكون هناك لا محالة إنعدام أو نقص في كثير من المواد الغذائية التي لا يمكن إنتاجها في دول معينة، وخاصة المواد الغذائية التي يخضع إنتاجها لمناخ معين، أو أراضي فلاحية بمميزات خاصة، كنوعية فواكه أو خضر معينة يصلح إنتاجها في دول ولا تصلح في دول أخرى. (غربي، 2010، صفحة 51)

ب . الفجوة الغذائية :

1 – تعريف الفجوة الغذائية :هي " مقدار ما تنتجه الدولة ذاتيا، وما تحتاجه إلى الإستهلاك من الغذاء، ويعبر عن الفجوة الغذائية أحيانا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الإستهلاك من المواد الغذائية، والذي يؤمَن بالإستيراد من الخارج".(نادية، 2014، صفحة 17).

تُقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتوجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج أو المصنّع منها محليا داخل الدولة، وكلما زاد الفرق بين إجمالي الإحتياجات الغذائية المستهلكة وزاد الطلب عليها من جهة، وإجمالي المنتوجات المصنّعة من جهة ثانية، يدل على عدم قدرة الدولة على توفير وتغطية الإحتياجات الغذائية الأساسية، وهو ما يؤثر على ضعف الإقتصاد الوطني، ليكون الإستيراد هو البديل لسد الفجوة الغذائية (المخادمي، 2009، صفحة 214)، حيث نجد أنّ حجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين هما : (المخادمي، 2009، صفحة 216)

*إنكماش حجم الفجوة الغذائية راجع إلى زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، و العكس صحيح، حيث أنه من الطبيعي إذا زاد إنتاج الدولة من المحاصيل الزراعية و غيرها من المنتجات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي فإنّ الشعب لا يلق أي صعوبة في الحصول على إحتياجاته الغذائية التي ستكون متوفرة دائما.

*زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

و يتم تصنيف الفجوة الغذائية إلى 3 مستويات :(FAO،2010، p 310)

- ✓ الحد الأدنى : هو متوسط الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- ✓ الحد المتوسط : هو متوسط الإستهلاك العالمي للفرد سنويا.
- ✓ الحد الأمثل : هو مستوى إستهلاك الفرد في البلدان المتقدمة.

2 –قياس الفجوة الغذائية :

تُقاس الفجوة الغذائية وفق المعادلة التالية: (غربي، 2010، صفحة 56)

الفجوة الغذائية = الواردات الغذائية – الصادرات الغذائية

*إذا كان الناتج سالبا أو صفرا فإنه لا توجد فجوة أمن غذائي لأنه توجد لدى الدولة موارد مالية تكفي لسد الفجوة الغذائية الفعلية بالاستيراد من السوق الدولية وهو ما يعرف بحالة الفائض.

*أما إذا كان الناتج موجبا، أي الواردات الغذائية تفوق الصادرات، فهنا نقع في فخ فجوة الأمن الغذائي لأن الميزان التجاري الغذائي سالبا.

3– أنواع الفجوات الغذائية :

يوجد نوعان من الفجوة الغذائية يتمثلان في: (الغفور، 2014، صفحة 190. 191)

*الفجوة الغذائية الظاهرية: وهي تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك على المستوى القومي، حيث يتم تعريفها بأنها:"القيمة الصافية التي يتم إستيرادها من مصادر خارجية لإستكمال إحتياطات بلد ما من الغذاء.

*الفجوة الغذائية الفعلية: تعبر عن مدى كفاية الفرد من إحتياجاته الغذائية كمًا ونوعًا، ويُقصد بكمًا أي حصول الفرد على الكمية اللازمة من الغذاء، ونوعًا يمثل الغذاء الذي يحتوي على الفيتامينات اللازمة التي يحتاجها الجسم ليستفاد من هذا الغذاء.

4– آثار الفجوة الغذائية:

إنّ وجود الفجوة الغذائية داخل الدولة لابد أن ينتج عنها آثارا سلبية، نتيجة لكونها مشكلة تحول دون تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، ومن بين هذه الآثار نجد : (صبحي، 1998، صفحة 48)

*زعزعة الإستقرار الداخلي للدول نتيجة لعجز الحكومات عن توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين، وبالتالي فقدان الثقة بين المواطن وحكومته، حيث من الممكن أن ينتج عنها إحتجاجات وإضطرابات داخلية تهدد الأمن العام للدولة، وأيضا نقص الإحتياجات الغذائية الموفَرة للشعب ينتج عنه إرتفاع في الأسعار مقابل تدني القدرة الشرائية للفرد، هذا الأمر كافي بأن يدفع بالمواطنين بالثوران ضد الحكومة.

*نتيجة للفجوة الغذائية تضطر الدول إلى إستيراد الإحتياجات الغذائية للمواطنين من دول أخرى، بطبيعة الحال هذه الأخيرة تكون في الغالب الدول المتطورة عكس الدول التي تستورد، وبالتالي قد تفرض الدول الموردة قوانين أو سياسات على الدول المستوردة، تجعلها تحت ضغط وسلطة الدول الموردة مخافة أن تقوم هذه الأخيرة بقطع الإمدادات عليها (لرقم جميلة، 2006، ص 24)، وبالتالي قد تصبح الدول المستوردة تحت طائلة التبعية السياسية والإقتصادية للدول الموردة، حتى وإن فرضت عليها قوانين ضد سياساتها الداخلية. (الصاحب، 1998، صفحة 12)

*إنخفاض الإنتاجية حيث أنّ هذا الأثر خطر جدا على صحة الإنسان، لأنه يؤدي إلى غياب الأمن الغذائي لمدة طويلة، مما قد يؤدي إلى إنتشار سوء و/أو نقص التغذية، مما يترتب عليه مشاكل صحية خطيرة.

*تفاقم مشكلة البطالة بين الفلاحين والمزارعين.

*نزوح السكان من الأرياف نحو المدن، لأن مصادر رزقهم التي هي في الأساس ما ينتجه الفلاحون لم تعد تكفيهم للعيش بسبب قلة المنتوج (مبروك و كمال، 2022، صفحة 433)

*إهمال الأراضي الفلاحية وعدم العمل على إستصلاحها نتيجة لضعف الإمكانيات المادية للفلاحين، وكذلك ضعف الجانب التكنولوجي المتعلق بكيفية إستصلاح الأراضي. (السلام، 1998، صفحة 16)

ج – نقص وسوء التغذية:

عند النظر إلى هذين المصطلحين يخيّل لكل من يريد دراستهم أنهما مترادفان، مضمون كليهما عدم تزود جسم الإنسان بالإحتياجات الغذائية اللازمة التي تمد الجسم بالطاقة والعناصر الغذائية، غير أنه يوجد فرق بين المصطلحين فلكل مصطلح مميزات(جميلة لرقم،2006،ص 32).

فالمقصود بنقص التغذية هو إستهلاك الجسم كمية من الغذاء أقل من الحد المطلوب لسد حاجته من الطاقة، مما يؤدي إلى تعطيل الوظيفة الجسدية للإنسان، مما يجعله غير قادر على النمو، التعلم، العمل الجسدي، مقاومة الأمراض...، فحسب منظمة الصحة العالمية فإنّ ما يحتاجه الشخص يوميا لكي يعيش حياة صحية هو2100سعرة حرارية(عبد الحفيظ، 2021/2020،ص 10)، إذن نقص التغذية هو إستهلاك الفرد أقل بكثير من هذا العدد من السعرات، تجعل من الجسم يعاني من الإرهاق و التعب.

بينما سوء التغذية فهو عبارة عن نقص العناصر الغذائية مثل : الأملاح المعدنية والفيتامينات والبروتينات والدهون... ، مما يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان لأنّ جسمه لم يتحصل على هذه العناصر، فيمكن أن يتناول الفرد كمية طعام مثلا تعادل أو تفوق 2100 سعرة حرارية غير أنّ هذا الطعام لا يحتوي على العناصر الغذائية، فهنا نقول أنّ الشخص يعاني من سوء تغذية لا نقص التغذية، بينما لو تناول طعام غني بالعناصر الغذائية لكن أقل من 2100 سعرة حرارية فهنا الشخص يعاني من نقص تغذية. (السريتي، 2000، صفحة 27)

إذا فإن كان هناك نقص تغذية للفرد أو سوء تغذية، أو يمكن حتى أن يتجسد معنى المصطلحين معا في نفس الوجبة فهما يشكلان خطرا كبيرا على صحة الإنسان، فقد تصيب الفرد بالأمراض، أو الإعاقة، أو التخلف في النمو، وللأسف فإننا نلاحظ تجسيد هذين المصطلحين في الواقع من خلال ما نراه على المواطنين الموجودين في الدول التي تعاني من المجاعة، خاصة في بعض الدول الإفريقية، فبمجرد النظر إليهم نلاحظ مدى خطورة نقص و/أو سوء التغذية على الإنسان.

د- أمان الغذاء :

ينطوي مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي على أن تكون كل الظروف الضرورية اللازمة لتوفر الغذاء تسير بشكل جيد، بداية من عملية الإنتاج والتصنيع والتخزين إلى غاية توزيع وإعداد الطعام، وهذا لكي يصل الغذاء إلى الفرد آمنا وصحيا خاليا من أي شيء يحول دون إستفادة جسم الإنسان بالشكل اللائق من هذا الطعام، فمعنى هذا أنّ الطعام يجب أن يحوز على شروط النظافة والحفظ من بداية إنتاجه كغرس النباتات في التربة الصحية المناسبة والتي تكون غنية بالمعادن، وكذلك سقي المزروعات بالمياه الصالحة للسقي، مرورا بتخزين الطعام في أماكن لائقة والتي تتطلب أحيانا درجات حرارة معينة للحفاظ على الطعام من التعفن، إلى غاية وضعه في علب أو أكياس صحية بُغية عرضه في الأسواق والمحلات، وحمايته من كل ما يمكن أن يتسبب في إتلافه كعدم تعريضه للشمس، وعدم عرضه في بيئة ملوثة... (فيروز، 2020/2019،ص54)، فالإهتمام بالأبعاد الصحية للغذاء ضروري جدا لأنه بالدرجة الأولى يؤثر على صحة الإنسان، فكل المنظمات الدولية التي تهتم بالغذاء و بصحة الإنسان أولت جانب الإهتمام بنوعية الغذاء الحيز الأكبر في مسألة الأمن الغذائي، حتى ولو كان ذلك على حساب الإهتمام الكمي للغذاء، وخاصة بعد ظهور أمراض خطيرة يكون مصدرها النوعية غير الجيدة للغذاء على غرار مرض جنون البقر، والحمى القلاعية... (غربي، 2010، صفحة 54)، حيث أنّ ظهور هذه الأمراض زاد من الإهتمام والتعمق في دراسة أمان الغذاء، حيث تطالب معظم المنظمات المهتمة بصحة الإنسان إلى إعادة النظر في سلامة الغذاء ومقاطعة الأغذية الحديثة (المتمثلة في الأطعمة السريعة) والإعتماد على الأغذية الطبيعية . (السلام، 1998، صفحة 98)

هـ-التبعية الغذائية :

تُعرف التبعية الغذائية على أنها:"عدم قدرة الدولة على تلبية إحتياجات سكانها من المواد الأساسية الإستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد الغذائية عن طريق الإستيراد من الخارج، لأنّ أي إختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي إنتشار الأمراض و المجاعة " (غربي، 2010، صفحة 45).

إذن فالتبعية الغذائية هي علاقة إعتماد متبادل غير متكافئة من أجل الحصول على الغذاء نتيجة لعجز الدولة عن توفير الغذاء الكافي لسكانها وإنتاجه محليا، و يكون هذا العجز راجع لعدة أسباب منها عدم توفر الإمكانيات المادية أو الإمكانيات التكنولوجية، أو عدم القدرة على توفير منتوج معين بسبب نوعية التربة، أو المناخ (المخادمي، 2009، صفحة 236)، وغالبا ما يكون العجز في توفير الغذاء الكافي لدى الدول النامية، والتي تكون محتمة إلى توفير الغذاء للمواطنين بأي طريقة تجعلها تقع في مصيدة التبعية الغذائية.

وبغض النظر عما تسببه هذه التبعية من عواقب قد تكون في الغالب خطيرة ونتائجها سلبية نتيجة لممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء، وهذه الأخيرة غالبا هي الدول المتقدمة (الغفور، 2014، صفحة 204)، والتي من الممكن أن تفرض على الدول الواقعة في مصيدة التبعية الغذائية إتباع سياسات وبرامج غير موافقة لسياسة وإتجاهات هذه الأخيرة، ولكنها تكون ملزمة

وإلاّ فلن تحصل على الغذاء، فالعلاقة بين العجز الغذائي والتبعية الغذائية هي علاقة طردية، فكلما زاد العجز الغذائي زادت التبعية الغذائية والعكس صحيح.(عبد الحفيظ،2021/2020،ص 12)

فالتبعية الغذائية تشير بصورة عامة إلى السيادة المنقوصة وغير الكاملة في مجالات سياسية، إقتصادية، ثقافية وتعليمية، لذا وجب وعلى جناح السرعة إيجاد الحلول اللازمة لهذه المشكلة والتي قد تؤدي إلى تطورات خطيرة قد تمس بأمن الدولة، ومن هذه الحلول مايلي : (مصطفى، 2007، صفحة 149. 150)

*إنتاج أصناف جديدة من النباتات المقاومة لدرجات الحرارة العالية والجفاف وعوامل المناخ غير الملائمة، كون معظم الدول التي تعاني من التبعية الغذائية أغلب مشاكلها في مجال الغذاء سببها العوامل الطبيعية حيث تقع في مناطق ذات مناخ صعب خاصة دول القارة الإفريقية و الدول العربية.

*الإرتقاء بالمحتوى الغذائي لبعض المحاصيل الزراعية، أي دراسة نمط البيئة التي تنمو فيها بعض المحاصيل ومحاولة خلق بيئة مناسبة لها لكي تنمو هذه المحاصيل في كل الدول على غرار موطنها الأصلي.

*إيجاد حلول للحشرات والكائنات التي تفسد المحاصيل الزراعية.

*تحسين التركيب الوراثي للسلالات المحلية من الماشية والثروة الحيوانية.

*الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، والتخلي عن الزراعة التقليدية وذلك بإستخدام الآلات المتطورة والحديثة. (مُحَمَّد، 1998، ص 23).

وهناك عدة مؤشرات لقياس درجة التبعية الغذائية منها: (عبدالحفيظ،2021،ص12).

- ✓ نسبة الإعتماد على المصادر الخارجية للغذاء: وتمثل نسبة المنتوج الغذائي الذي تم إستيراده إلى إجمالي الإحتياجات الغذائية، فإذا كانت نسبة الإستيراد مرتفعة فدل هذا على تطور التبعية الغذائية.
- ✓ نسبة الإعتماد على المصادر الداخلية للغذاء : وتمثل مدى مساهمة الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الإحتياجات الغذائية للمواطنين، فكلما زادت نسبة الإنتاج المحلي إنخفضت نسبة التبعية الغذائية.
- ✓ نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات الإجمالية : وتمثل قيمة ما يتم إستيراده من غذاء إلى بلد ما مقابل قيمة صادراته.
- ✓ نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الإجمالية : وهي قيمة واردات المنتجات الغذائية من قيمة الواردات الإجمالية لبلد معين.

الفرع الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي

يتحقق الأمن القومي من خلال المكونات التالية : الأمن الإقتصادي، الأمن الإجتماعي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن البيئي، حيث يمكن الحكم على كل عنصر من عناصر الأمن القومي من خلال مجموعة من المؤشرات، حيث سيتم التركيز في هذا الفرع على مؤشرات الأمن الغذائي، والتي تتمثل فيمايلي :

1 . مؤشر توفر الغذاء :

تعتبر مسألة توفر الغذاء أمرا هاما وضروريا تسعى إليه الدول بدرجة أولى من الأهمية، لأنها مرتبطة إرتباطا مباشرا بحياة الأفراد، بحيث إذا لم يتوفر الغذاء فيستلزم عدم وجود بشر في الدولة، ولأنّ المواطنين من أركان قيام الدولة فوجب توفير الغذاء الكافي لهم، وكذلك الإهتمام بنوعية الغذاء، حيث أنّ الإهتمام بالجانب الكمي غير كاف إذا لم يتم التركيز على نوعية الغذاء المقدم والذي

يجب أن يكون صحيا ويحتوي على العناصر الغذائية اللازمة التي يحتاجها جسم الإنسان. (قويسي و بن موسى، 2022، ص 432).

ويحدد هذا المؤشر عن طريق مجموعة السعرات الحرارية المتوفرة، وتوزيعها على عدد السكان، حيث يتم على أساس قياسات النمو الطبيعي لجسم الإنسان لنسبة الوزن بالمقارنة مع الطول، ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا عند الأطفال، وتعتمد على الدراسات الصحية للمراحل الأولى لنمو الأطفال، ومنه نعرف مستوى التغذية الصحيح واللازم للأفراد. (السريتي، 2000، ص 36)

كما أنّ هذا المؤشر يعتمد على أنّ توفير الغذاء يكون محليا، أي يُنتج داخل الدولة نفسها، أو يمكن أن يتوفر من خلال إستيراده من دول أخرى، غير أنّ سياسة إستيراد الغذاء لا يمكن الإعتماد عليها دائما من أجل توفر الطعام، فيمكن أن تتخلل سياسة إستيراد الطعام تذبذب أو ظروف تحول دون توفر الغذاء بهذه الطريقة، لذا وجب على الدول وخاصة الدول النامية العمل أكثر على سياسة تحقيق وفرة في الطعام من خلال الإنتاج المحلي، وذلك بالإهتمام أكثر بالأراضي الزراعية وزيادة نسبة الأراضي المزروعة، وكذا تطوير السياسة الزراعية، وإقرار سياسات وطنية للمخزون الإستراتيجي من الغذاء الضروري لتحقيق الأمن الغذائي. (ناصر، 2010، ص 52)

2 . مؤشر الحصول على الغذاء :

الحصول على الغذاء معناه أنّ الفرد يتحصل على غذائه بصفة مستمرة ومناسبة لما يحتاجه جسمه من طعام مغذ، وتكون فرصة الحصول على الغذاء من خلال دخل الفرد وقدرته الشرائية، ومع ما نلاحظه في السنوات الأخيرة من إرتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، أصبح الحصول على الغذاء لبعض المواطنين هاجسا خاصة فيما يتعلق ببعض أنواع الطعام كالفواكه واللحوم التي أصبحت صعبة المنال إذا لم نقل أنها مستحيلة لبعض الأفراد، إذ أنّ نوعية الطعام لهؤلاء الأفراد لا تهمهم بقدر ما يهم حصولهم على أيّ شيء يسد جوعهم (علي و فريدة، 2013، ص 17)، لذا وجب على الدول أن تعمل على ضمان إستمرار توفير السلع الغذائية كمًا ونوعًا خاصة للطبقات الفقيرة التي لا يسمح لها دخلها بالحصول عليه، وذلك بعدة سياسات كالتأثير في أسعار الغذاء من خلال وضع أسعار جبرية وثابتة للغذاء، حتى لا يتلاعب التُجّار بأسعار المواد الغذائية، وكذلك سياسة دعم أسعار المواد الغذائية، والتي تعمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الغذاء، فلا يتأثر التاجر ولا المواطن على حد سواء، حيث تقوم الحكومة بتحمل مقدار الدعم الموجه للمواد الغذائية من ميزانية الدولة. (ناصر، 2010، ص 50)

3 . مؤشرات إستقرار الغذاء :

بمعنى الحصول على الغذاء بصفة يومية دورية على مدار السنة دون إمكانية تأجيل الحصول عليه لأي سبب من الأسباب، لأنّ الغذاء هو متعلق بحياة الأفراد، فالفرد بحاجة الإستقرار في الحصول على الغذاء كمًا ونوعًا في كل الأوقات (بوشويط، 2020،ص 37)، دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إليه سواء نتيجة للصدمات الإقتصادية كعجز الميزان التجاري الدولي، أو إرتفاع الأسعار، أو إنهيار القدرة الشرائية، أو عدم قدرة الدولة على إستيراد الغذاء، أو عدم قدرة الحصول عليه نتيجة لعوامل مناخية كالجفاف أو التصحر، وعليه فمفهوم إستقرار الغذاء يشمل بُعد الإتاحة وبُعد الوصول إليه. (قويسي و بن موسى، 2022، ص432)

4 . مؤشر الإستفادة من الغذاء :

يتمثل هذا المؤشر في مدى إستفادة الجسم من نوعية الغذاء المقدمة إليه، فيجب أن يكون الغذاء ذو قيمة غذائية عالية ويحتوي على جميع العناصر الغذائية التي يحتاجها الجسم (بروتينات، معادن، فيتامينات، دهون...)، وتنوعها بين مصادر حيوانية ونباتية، فإنّ لم يستفد الجسم من الغذاء فلا نقول أنه يوجد أمن غذائي، بغض النظر عن كمية الغذاء المقدم، فنقص الغذاء من مكونات معينة قد يؤدي بأخطار في جسم الإنسان ويتعرض لعدة أمراض كهشاشة العظام، أو فقر الدم... (عدالة و شرارة، 2011، ص 3).

المطلب الثاني : مقومات الأمن الغذائي

تتمثل أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي في :

1 . الأمن المائي :

يُعتبر توفر المياه داخل الدولة من أحد أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي، وتأخذ قضية المياه عادة بين الدول أبعاد سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، حيث تسعى كل الدول إلى السيطرة على مصادر المياه.

وهناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والأمن المائي، حيث تستهلك الزراعة المروية كميات ضخمة من الموارد المائية تقدر بحوالي 85 بالمئة، وبمقابل هذا الرقم الضخم لإستعمال المياه في الزراعة إلاّ أنّ العديد من الدول لا تحقق الإكتفاء في مجال الغذاء، خاصة الدول النامية نتيجة لهدر كميات كبيرة من المياه خلال عملية سقي المزروعات بسبب إتباعها للطرق التقليدية في السقي.(دباز،2019،ص 55)

إنّ مشكلة الأمن المائي من أهم المشاكل التي تعاني منها معظم الدول وخاصة الدول النامية، وتسعى الحكومات جاهدة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة، حيث أنّه في ظل إرتفاع معدلات إستهلاك المياه فإنّ بعض الدول تعاني من نقص كبير منه نتيجة لعدة أسباب منها ما تمثل أسباب لها علاقة بسياسة الحكومات في حد ذاتها، حيث لا توجد برامج فعّالة من أجل الحفاظ على هذه المادة الضرورية للحياة كنقص السدود وعدم تبني برامج توعوية للمواطن، من أجل الإستعمال الأمثل لهذه المادة، من خلا الإستعمال العقلاني وعدم إهدارها (عبد السلام، 1998، ص 41)، إلى جانب أسباب أخرى لها علاقة بالعوامل الطبيعية كالجفاف مثلا، وهو ما تعاني منه معظم الدول خاصة في الدول الإفريقية والعربية، وظاهرة تغير المناخ والتذبذب في سقوط الأمطار مما يجعل لها تبعات وخيمة على المحصول الزراعي (لرقم، 2006،ص33)، حيث تشير أغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في هذه البلدان من ندرتها وسوء التدبير بها أو الإسراف في إستخدامها، خاصة في المجال الزراعي الذي بدوره يؤثر سلبا على الأمن الغذائي (مال الله، 2015، ص 1413)، ولقد إنعكست هذه الكميات من المياه على متوسط نصيب الفرد من المياه، فضلا عن تفاقم هذه الندرة على المستويات كافة مع مرور الزمن، مما يتوجب إتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة هذا الوضع والتي تتمثل في : (دباز،2019،ص66)

*الحفاظ على المياه من الإهدار من خلال صيانة شبكات المياه وبناء السدود.

*إستخدام الطرق الحديثة في مجال الري من خلال المعالجة البيداغوجية وإستخدام الري بالتنقيط.

*تنسيق السياسات والإستراتيجيات المائية بين الدول.

2 . الأراضي الصالحة للزراعة :

إنّ توفر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة هو مؤشر مهم على تحقيق الأمن الغذائي، ومن أهم مقوماته، إلاّ أنّ هذه الأراضي تحتاج إلى الإهتمام لكي تعطي المنتوج الجيّد، حيث أنّ هذه الأراضي تتعرض إلى عدة عوامل تؤثر سلبا على منتوجاتها، ومن هذه العوامل ما هو طبيعي مثل التصحر، إنجراف التربة، الجفاف...، ومنها ما هو من صنع الإنسان كإستعمال المبيدات الضارة بالتربة، أو إهمال الأراضي (مصطفى، 2007، ص139)، وما يُلاحظ حاليا في حالة الأراضي الفلاحية ورغم المساحات الكبيرة الصالحة للزراعة فإنّه كما ذكرنا سابقا أنّ نسبة المساحات المستغلة قليلة جدا إلى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة الدول النامية التي تُهمل الأراضي الزراعية كثيرا عكس الدول المتقدمة التي تولي إهتمام كبير بالزراعة، وهذا ما ينعكس على صورة أمنها الغذائي المحقق لمواطنيها (عبد السلام، 1998، ص 57)، لذا وجب الإهتمام الفعلي بالأراضي الزراعية من خلال توسيع رقعة إستخدامها، وإستعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، وتمويل الإستثمار الزراعي من خلال تخصيص له ميزانيةمعتبرة، وتنويع المنتوج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي كمًا ونوعًا. (العجال و شرارة، 2011، ص 06)

3 . الثروة الحيوانية:

تُعتبر الثروة الحيوانية مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من الأمن الغذائي في نوعيات معينة من الأغذية (اللحوم، الألبان، البيض، العسل...)، حيث وجب الإهتمام بهذا الجانب من مصادر الغذاء حول العالم، حيث تُقر الدول عدة برامج وسياسات لحماية الثروة الحيوانية والإستفادة منها في جانب الأمن الغذائي بطريقة مثالية، وتشير التقديرات إلى أنّ الطلب على المنتجات الحيوانية سيصل إلى أكثر من الضعف خلال العشرين سنة القادمة، حيث أنّ النمو الإقتصادي والتحضر من أهم الأسباب لزيادة الطلب، ورغم أنّ الثروة الحيوانية من أسرع القطاعات نموا بمختلف أنواعها سواء الحيوانية كالمواشي والأبقار، أو الثروات السمكية والبحرية، إلاّ أنّ توفر منتجاتها للفرد لا يزال ضئيلا جدّا وخاصة في الدول النامية (غربي، 2010، ص 71)، حيث يُلاحظ أنّ هذه الأخيرة لا تستفيد من الثروات الحيوانية إلّا قلة قليلة من مواطنيها، والسبب الرئيسي راجع إلى إرتفاع أسعارها وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، لذا وجب وضع إستراتيجيات من أجل التنسيق لإستفادة جميع المواطنين من الثروة الحيوانية لأنها تشكل عنصرا هاما في تغذية الإنسان وإمداده بالعناصر الغذائية الخاصة بالمنتوجات الحيوانية التي لا يمكن إيجادها في أي مادة أخرى من المواد الغذائية. (عبد الغفور، 2014، ص 63)، لذا وجب الإعتناء بهذه الثروة من خلال مايلي: (المخادمي، 2009، ص 245)

*توفير بيئة ملائمة لعيش الحيوانات والتي تضمن إمكانية الخروج من المزارع والتعرض إلى أشعة الشمس، وأيضا حمايتها من الحر الشديد.

*توفير الطعام والشراب المناسب للحيوانات بشكل مستمر.

*توفير الرعاية الصحية لحماية الحيوانات من الأمراض كالحمى القلاعية، جنون البقر، وغيرها من الأمراض والأوبئة التي تصيب الحيوانات وتؤثر بصفة مباشرة على صحة الإنسان.

*حمايتها من الصيد العشوائي والذي قد يتسبب بإنقراض أنواع منها.

*إستخدام طريقة التهجين للتزاوج فيما بينها من أجل تحسين صفاتها والتخلص من بعض الطفرات التي قد تصيبها.

*البحار والمحيطات من التلوث من خلال رمي فضلات المصانع بها مما يتسبب بتسمم الحيوانات البحرية.

4 . توفر الموارد البشرية:

ويُقصد بها اليد العاملة في كافة المجالات المذكورة أعلاه، على أن تكون هذه الموارد البشرية ذات طاقة عددية كافية، وكذلك ذات كفاءة، فلا يمكن للأراضي الفلاحية أن تُنتج الغذاء ما لم يقم الإنسان بحرثها وزراعتها و الإعتناء بها و حتى جني محصولها وتخزينه والمرور على كامل مراحله إلى أن يصل للإستهلاك البشري (عبد السلام، 1998، ص 98)، وكذلك الموارد المائية ما لم يقم الإنسان بتشييد الآبار وبناء السدود فليس لها معنى ولن تفي بالغرض المرجو منها في تحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب الثروة الحيوانية فإن لم يتدخل الإنسان في رعايتها وذبحها أو إصطيادها ووضعها في الشروط اللازمة لتكون في متناول الفرد فلن تكون لها معنى وحتى و إن تواجدت بأعداد هائلة. (عبد السلام، 1998، ص 99)

إذن فالموارد البشرية هي المحرك للمقومات المذكورة أعلاه من أجل تحقيق الهدف المرجو منها وهو تحقيق الأمن الغذائي.

5 . إمتلاك التكنولوجيا الحديثة والإدارة الرشيدة:

إنّ إدارة الموارد الغذائية ومنهجية الإستثمار والتخزين هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية، هنا نشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الهدر والإسراف، وإنتاج علاقات التبادل والتعاون التجاري، فالإدارة الرشيدة تواجه أزمة الأمن الغذائي بتحديات إستراتيجية وبرامج تنموية التي تشمل زيادة إنتاج المحاصيل والمياه والجودة في الثروة الحيوانية. (بن ناصر،2002،ص99)، حيث أنّ كل ما سبق ذكره يحتاج إلى التكنولوجيا الحديثة في إستغلاله، لأنّ التكنولوجيا في الوقت الحالي طغت على جميع المجالات دون إستثناء، لذلك يجب أيضا الإعتماد عليها في مجال الأمن الغذائي، فالإعتماد على الوسائل التقليدية القديمة ليس لها فائدة في الوقت الحالي ولا يمكن الإعتماد عليها لتحقيق الأمن الغذائي، فمثلا زراعة الأراضي وجني المحصول بالطرق التقليدية فيه مضيعة للوقت، ولا يُنتج العدد الكافي من المحاصيل لتحقيق الأمن الغذائي، فبالإعتماد على التكنولوجيا وإستخدام الوسائل الحديثة نوفر الوقت و الجهد ويقابله منتوج وفير، فالتكنولوجيا مطلوبة وضرورية في كل ما يؤثر على الأمن الغذائي ليس فقط على الأراضي الزراعية، فالأمن المائي والثروة الحيوانية أيضا تتطلب إستعمال التكنولوجيا من أجل الإستغلال الأمثل لها. (عمراني، 2014، ص 61).

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول سنعرض فيه العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي، وفي الفرع الثاني الأبعاد التي ينطوي عليها الأمن الغذائي.

الفرع الأول : العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

تختلف طبيعة العوامل التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي بشكل مباشر أو غير مباشر للدول والتي تتمثل فيمايلي :

1 . التغير المناخي : إنّ مشكلة التغير المناخي ما هو إلاّ سبب نتيجة لمختلف النشاطات التي يمارسها الإنسان، كالغازات المنبعثة من المصانع نتيجة لإزدياد الإنتاج الصناعي، وأيضا دخان السيارات، إلى جانب قطع الأشجار، حيث أنّ هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان والأكسيد الفقري، وغيرها من الغازات التي تؤثر على الغلاف الجوي (بوشويط،2020،ص 41)، حيث أنّ التقدم و التحضر الذي يعيشه الإنسان بشكل مستمر يؤدي في المقابل بالإخلال بالبيئة الطبيعية، مما يجعلها غير قادرة على توفير الإحتياجات الغذائية للفرد، حيث أنّ التغير المناخي ينجم عنه إختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة والرياح والتصحر...، وكمية الأمطار المتساقطة التي تميز كل منطقة على سطح الأرض (كينة،2021،ص 18)، والتي تؤثر مباشرة في نوعية المحصول، والتي قد تتسبب بإتلافه كله أو جزء منه، وبالتالي يحدث خلل في تحقيق الأمن الغذائي

للأفراد، لذا وجب إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة الخطيرة، كالإعتماد على الوسائل الحديثة في الري. (زغدار، 2018، ص 313)

2 . الوقود الحيوي : لقد أدى إرتفاع الطلب المتزايد على مصادر الطاقة ومشتقاتها إلى إرتفاع أسعارها، وهذا ما أثر سلبا على البلدان الصناعية وتكاليف إنتاجها، فبدأت هذه البلدان في إيجاد حلول بديلة لمصادر الطاقة التقليدية والتي تهدف إلى تخفيف عبء التكاليف، فإتجهت إلى فكرة جديدة وهي فكرة الوقود الحيوي. (العايش، 2013، ص 26)

والوقود الحيوي هو وقود نظيف يتم إنتاجه عن طريق تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت تمثل صورة حبوب ومحاصيل زراعية مثل: الذرة، قصب السكر، أو في صورة زيوت مثل: زيت فول الصويا، وزيت النخيل، وشحوم الحيوانات إلى إيثول كحولي أو ديزل عضوي، مما يمكن إستخدامها في الإنارة وتسيير المركبات وإدارة المولدات، وهذه الطريقة هي قليلة الإستعمال بين دول العالم، ومن أهم الدول التي تستعملها: أمريكا، البرازيل، ألمانيا، كندا، الصين. (الفياض وأبو رمان، 2009، ص 03)

حيث أن إستخدام هذه السلع الغذائيةبتحويلها لوقود حيوي أثر على كمية الغذاء حول العالم، خاصة بعد إزدياد الطلب على هذا الوقود، مما أدى إلى الرفع من شدة الأزمات الغذائية بسبب عدم توفر الغذاء الكافي والذي يُحول إلى وقود، إذ أنّ عملية التحويل هذه تفيد الدول الكبرى المحتكرة للمنتجات الزراعية، غير آبهة بالآثار السلبية المترتبة على الدول الفقيرة، إذ أنّ مصالحها غلبت على الإنسانية من أجل التفكير في توفير الغذاء الكافي لسكان الأرض، الذي يعاني معظمهم من إنعدام الأمن الغذائي وخاصة الدول الفقيرة، غير أنّ هذه الأخيرة لابد لها من التفكير بالنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره وتلبية إحتياجاتها الغذائية بنفسها دون إنتظار المعونات من الدول الكبرى.(كينة،2021/2020،صفحة 19)

3 . العوامل الديمغرافية : يشكل العامل الديمغرافي بُعدا هامًا في تزايد مشكلة الغذاء في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة في الإحتياجات الغذائية التي يجب أن توفرها الدولة لمواطنيها، وما يُلاحظ في السنوات الأخيرة أنّ الكثير من السكان في معظم الدول هجروا الأرياف وتركوا الأراضي الفلاحية والزراعة وإتجهوا للعيش في المدن، مما أدى إلى تقلص الأراضي الفلاحية المزروعة والذي بدوره سيؤدي إلى إنخفاض في المنتوج الفلاحي (سواء محاصيل زراعية أو ثروات حيوانية)، مما سيؤثر سلبا على الأمن الغذائي للمواطن داخل الدولة. (زبيري، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي، 2017، صفحة 64)

إلى جانب ذلك فإنّ الكثير من الدول تشهد نموا كبيرا في عدد السكان، مما نتج عنه إنفجار ديمغرافي أدى إلى خلق مشكلة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الإحتياجات الغذائية اللازمة للمواطنين كمًا ونوعًا، وإنّ أكثر ما يعاني من هذه المشاكل هي الدول النامية، التي تبقى عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي مما ينتج عنه المجاعات و الأمراض المتعلقة بسوء و/ أو نقص التغذية. (حراث و آخرون، 2018، صفحة 110)

4 . العوامل التكنولوجية: إنّ إستعمال التكنولوجيا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لها دور كبير في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، حيث تساعد التكنولوجيا على تحسين حياة الفرد في مجال الأمن الغذائي، وذلك بتحسين إستثمار الماء، التربة الزراعية، الثروة الحيوانية، لتوفير الإحتياجات الغذائية الضرورية للفرد كمًا ونوعًا، ومن بين أنواع التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مجال تحقيق الأمن الغذائي إستخدام الهندسة الوراثية، والإكثار من زراعة الأنسجة وتقنيات المخصبات الزراعية من أجل إنتاج أكثر

للمحاصيل الزراعية، وأيضا تقنية الري الحديثة التي تؤدي إلى إستهلاك الموارد المائية بطريقة منظمة ورشيدة.(عبد السلام، 1998، ص 159.157)

5 . أسعار الطاقة: يُعتبر عامل إرتفاع أسعار الطاقة الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة من بين أهم العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فمثلا منذ سنة 2003 شهد سعر النفط إرتفاعا كبيرا حيث تجاوز خلاله 150 دولار للبرميل في سنة 2008، وبعدها تراجعت الأسعار تراجعا خفيفا، غير أنها مازالت مرتفعة نسبيا (المخادمي، 2009، صفحة 109)، حيث جاء في تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وعلى الآثار المتباينة التي خلفتها أزمة الغذاء العالمية في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 على معظم دول العالم والدول النامية بصفة خاصة نتيجة لإرتفاع أسعار النفط، وتأثيرها على قدرتهم على كسب العيش مستقبلا و إمكانية تخلصهم من الفقر الذي نتج عنه عجز في تحقيق الأمن الغذائي المطلوب وفق المعايير الدولية، وركّز التقرير على الأخطار الناجمة على إرتفاع أسعار الأغذية نتيجة لإرتفاع سعر النفط (تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012،ص 31)، فإرتفاع أسعار الطاقة مرتبط إرتباط وثيق بإرتفاع أسعار المواد الغذائية، نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي مثل : الأسمدة والبذور والتصنيع، كل هذه العوامل تجعل الفرد يقف عاجزا في الأسواق أمام إرتفاع أسعار المواد الغذائية مقابل تدني قدرته الشرائية خاصة في الدول النامية، وبالتالي لا يستطيع إقتناءها مما ينتج عنه خلل في تزويد الجسم بالغذاء الكافي كمًا ونوعًا، وبالتالي لا يتحقق الأمن الغذائي. (بوشويط،2020،ص 43)

6 . العوامل المادية والمالية: يلعب حجم الإستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما يعكس حجم الفجوة الغذائية الموجودة في بعض الدول وخاصة الدول النامية نتيجة لإستثماراتها الضعيفة للقطاع بالمقارنة مع الدول المتطورة، فما تشهده الدول من تسارع كبير في إزدياد عدد السكان مما يستوجب إزدياد الحاجة للمواد الغذائية، وجب وضع إستثمارات ضخمة في المجال الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، كزيادة الأراضي الفلاحية المزروعة، إتباع الطرق الحديثة والمتطورة في الفلاحة... (كينة، 2021،ص 24.23)، وكل هذه الإستثمارات تحتاج إلى ضخ أموال كبيرة في هذا المجال لتحقيق الأهداف المرجوة، إلى جانب توفير المتطلبات المالية يجب أيضا توفير العوامل المادية التي لها دور أيضا في تنمية القطاع الفلاحي كزيادة اليد العاملة في القطاع، إلى جانب إستثمار العقول البشرية المتخصصة في هذا المجال من أجل تطويره وفق سياسات وبرامج تجعل من القطاع يحقق الأمن الغذائي للبلاد.(لرقم،2006،ص 46)

7 . العوامل السياسية: إنّ العوامل السياسية تشكّل محورا هامّا في مجال الأمن الغذائي، فنجد أنّ هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى جاهدة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة في ظل التطورات التي يشهدها العالم مؤخرا من مشاكل سياسية لها تأثير مباشر على الوضع الغذائي للدول، وتزيد من معاناة المواطنين في الحصول على الغذاء (بن ناصر،2002،ص 23)، ومن بين المشاكل السياسية نجد الحروب والنزاعات الداخلية والتي تتمركز أكثر في الدول النامية، وخاصة في قارتي أفريقيا وآسيا، بحيث تؤثر الحروب والصراعات بشكل حاسم على إقتصاديات الدول، مما يؤثر بدوره على الأمن الغذائي (منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة،2016،صفحة 16)، حيث يمكن تحديد حجم نتائج وآثار النزاعات التي تؤدي إلى إنعدام حاد ومزمن للأمن الغذائي، من خلال النظر إلى آثاره على حياة الأفراد والأسر ذات النشاط الزراعي المعيشي، وهو ما ينعكس في الأخير على الغذاء والتغذية. (مصطفى، 2007، ص 148)

8-السياسة الفلاحية للدولة: لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجيات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموراد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه، ويمكن تحقيق بعض أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

- أن يكون التوزيع المناسب والعادل لمصادر الثروة والدخل.
- أن يكون تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية أو رفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج بأقل جهد إجتماعي ممكن.

الفرع الثاني: أهم الأزمات الغذائية:

يشهد العالم منذ أزيد من ثلاثة عقود تفاقما خطيرا لأزمة الغذاء والإرتفاع المتنامي والمتواصل لأسعار المنتجات الغذائية، مما يُنذر بعواقب سياسية وإجتماعية وإقتصادية وأمنية وخيمة إن لم يُسارع المجتمع الدولي ولاسيما الدول النامية التي تمثل أكثر الدول التي تمسها مشكلة الأزمات الغذائية إلى إيجاد الحلول في أقرب الآجال، حيث أدى نقص الغذاء الذي تعاني منه الكثير من دول العالم وخاصة دول آسيا وأفريقيا إلى إنتشار الجوع المزمن والحاد متسببا في المزيد من الوفيات والإصابة بمختلف الأمراض المتعلقة بسوء التغذية وفيمايلي سنسلط الضوء على أهم الأزمات الغذائية التي شهدها العالم وكانت لها آثار وخيمة على كل المستويات.

أولا : تعريف الأزمة الغذائية

تُعرف الأزمة الغذائية بأنها:" الأزمة هي عبارة عن نقطة التحول في المسار الزمني لظاهرة ما، وبالتالي فإن التعبير الأدق للازمة الغذائية أزمة الأمن الغذائي، والتي تعبر عن حالة عدم الاستقرار في محددات وضوابط مستوى الأمن الغذائي الذي يلبي إحتياجات أفراد المجتمع،وتصبح هذه المحددات غير قادرة على الحفاظ على هذا المستوى (كينة،2021،صفحة35)

ينعكس مصطلح الأزمة الغذائية في صورة عدم قدرة الحكومة على توفير الغذاء الضروري واللازم، وضمان الحد المطلوب منها بصورة مستمرة وتوفيرها للمواطنين بأسعار تناسب قدرتهم الشرائية وبكميات تكفيهم لسد جوعهم، حيث أنّ الأمن الغذائي داخل الدولة لا يتحقق إلاّ بتوفير الحكومة للمواطنين الغذاء الكافي كما ونوعا، بحيث يكفي عدد السكان الموجودين على أراضيها، بحيث يتناسب إنتاج المواد الغذائية أو توفيرها مع عدد السكان، أما في حالة نمو عدد السكان مقابل ثبات الإنتاج الغذائي فهنا نكون أمام أزمة غذائية بسبب أنّ الطلب على الغذاء سيكون أكثر من العرض. (بوعوينة، 2013، صفحة 319)

ثانيا : الأزمات الغذائية العالمية

1 . أزمة الغذاء العالمية 1973 . 1974:

ظهرت هذه الأزمة بعد أن إنخفض المخزون العالمي من الحبوب إلى كمية تكفي لمدة شهر واحد، وقد بدأت بوادر هذه الأزمة تظهر بداية من عام 1972 من خلال تغيرات في المناخ على مناطق إنتاج الحبوب في أمريكا الشمالية، الصين، الهند والإتحاد السوفياتي، مما نتج عن هذه التغيرات إنخفاض إنتاج الحبوب في العالم بنسبة 30% تقريبا، كما إرتبطت هذه الأزمة بأزمة الطاقة بسبب الإرتفاع في أسعار النفط على إثر حرب أكتوبر سنة 1973، حيث أثر ذلك الإرتفاع في أسعار النفط على زيادة التكلفة

في المجال الفلاحي من خلال عدم القدرة على شراء الوقود اللازم لتشغيل الآلات الفلاحية، والنقص الشديد في المواد الخام الخاصة بصناعة الأسمدة. (فايز، 2011، صفحة 3)

في حين أنّ بعض الدول سارعت إلى تخزين الحبوب، حيث تسبب هذا بإرتفاع أسعارها، إلى جانب إرتفاع تكلفة النقل، هذه العوامل كلها أدت إلى إنخفاض الإنتاج الزراعي، فإرتفعت أسعار الحبوب 4 مرات عمّا كانت عليه سنة 1972، أدى هذا إلى حصول إضطرابات في الأسواق الدولية، مما إضطر بالعديد من الدول والمنظمات المهتمة بالغذاء إلى تخفيض حصة المعونات التي تقدمها إلى الدول النامية، وهذا أدى إلى إنتشار الجوع في عدة مناطق في العالم، حيث ترجع أسباب هذه الأزمة إلى مايلي : (سفيان،2020/2010،صفحة 64)

- ✓ التقلبات الجوية غير الملائمة للإنتاج الفلاحي وإستفحال ظاهرة الجفاف
- ✓ زيادة الطلب العالمي على الحبوب بسبب زيادة عدد سكان العالم وخاصة في الدول السيوية، مقابل وتيرة الإنتاج غير المناسبة لهذه الزيادة.
- ✓ الإرتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية الأساسية.
- ✓ إرتفاع أسعار البترول.

في حين أنّ هذه الأزمة الغذائية خلفت العديد من الخسائر البشرية وخاصة في الدول النامية والفقيرة في إفريقيا وآسيا وخاصة بسبب إنتشار الأمراض والأوبئة المتعلقة بنقص الغذاء، حيث بلغ عدد الأشخاص الهالكين جراء هذه الأزمة 300 ألف نسمة. (بوعوينة، 2013، صفحة 321)

2 . الأزمة الغذائية العالمية 2006 . 2008 :

بدأت بوادر هذه الأزمة الغذائية سنة 2006، على غرار إرتفاع الأسعار الدولية للغذاء بعد أن تبنت البلدان الكبرى سياسة عزل أسواقها من أجل حماية مستهلكيها،حيث نتج عنه حدوث طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف دول العالم، وهذا أدى بالضرورة إلى إنعدام الأمن الغذائي، وخاصة في الدول الفقيرة التي يعاني معظم مواطنيها من البطالة وتدني القدرة الشرائية، والتي لا تملك إلا القليل من الإحتياطات مقابل عجز حكوماتها على توفير إحتياجاتهم الغذائية، غير أنّ هذه الأزمة مست جميع دول العالم.(كينة،2021/2020،صفحة 37)

ومن أسباب هذه الأزمة :(حركاتي،2018/2017،صفحة 26،25)

- ✓ إرتفاع أسعار النفط مما أدى إلى إرتفاع تكلفة تشغيل الآلات الفلاحية وإرتفاع أسعار المواد البتروكيماوية التي تدخل في صناعة الأسمدة.
- ✓ إرتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم قدرة المواطنين على شرائها، هذا الإرتفاع في الأسعار أثّر على العالم بأسره، غير أنّ المتضرر الأكبر هي الدول الفقيرة.
- ✓ التغيرات المناخية كالجفاف الذي ضرب أستراليا، وإرتفاع درجات الحرارة في أوروبا، إلى جانب تعرض عدة مناطق أخرى إلى الفيضانات والأعاصير، وهذا من شأنه أن يؤثر على الإنتاج الفلاحي.
- ✓ تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى كاليورو والين والجنيه الإسترليني بنحو 30% منذ بداية عام 2002، هذا التأثير يحدث لأن المعاملات التجارية تكون بالدولار الأمريكي.

✓ إرتفاع الطلب على المواد الغذائية نتيجة الإرتفاع المتزايد والسريع لعدد سكان العالم، خاصة في الصين والهند اللتان يزيد عدد السكان عن 2 مليار نسمة، حيث يُعتبر نمط الإستهلاك في الهند والصين من أهم أسباب أزمة الغذاء العالمية نتيجة للإستهلاك الكبير لمختلف المواد الغذائية

المبحث الثاني : تقديم عام للنفط و السوق النفطية

يُعتبر البترول من أهم الموارد خاصة في الوقت الحاضر، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية، و ذلك لتعدد إستعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة و كذلك في الحياة اليومية للإنسان، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الإنتقال بالإقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو التنمية مثلا، ممّا مكنه من إكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الخارجية الدولية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية، حيث أصبح سلاح إقتصاد إستراتيجي يفوق في أهميته وتأثيره أقوى الأسلحة العسكرية، وفي هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على كل ما يخص هذه المادة المهمة من خلال تقسيم المبحث إلى 3 مطالب، حيث سنعرض في المطلب الأول ماهية النفط، وفي المطلب الثاني سنتناول دراسة عن الأسواق النفطية، أم في المطلب الثالث والأخير سنبيّن العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

المطلب الأول : ماهية النفط

قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع نوضح فيهم كل ما يخص النفط من تعريف و أنواع وخصائص وأهمية من خلال مايلي :

الفرع الأول : تعريف النفط و أنواعه

أولا :تعريف النفط

النفط كلمة مشتقة من أصل لاتيني "Petro oléum" وتعني " Petro " صخر و" oléum" زيت بمعنى زيت الصخر، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للإشتعال، يختلف لونه بين الغامق والبني المخضر(هاني، 2012، صفحة 132)، وله اسم دارج في العالم حيث يُلقب بالذهب الأسود.

حيث أنّ لهذه المادة مصطلحين متداولان حول العالم، فهناك من يُطلق عليه اسم النفط، وهناك من يُطلق عليه اسم البترول وهاتين الكلمتين تعنيان لنفس الشيء ونفس المادة، ويتم قياس النفط الخام بوحدة قياس دولية معروفة وهي البرميل الذي يساوي159 لتر، حيث يتم على أساسه قياس حجم الإنتاج وحجم المخزون البترولي (مشخار،2019/2018،صفحة 15)

ثانيا : أنواع النفط

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلاّ أنّه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يتباين من منطقة وبلد لآخر، وحتى يمكن أن يختلف داخل الحقل الواحد، فالنفط المتواجد مثلا في القارة الإفريقية مختلف عن النفط المتواجد في المنطقة الأوربية، والنفط الموجود في المناطق العربية الآسيوية مختلف عن النفط الموجود في المناطق العربية المتواجدة في القارة الإفريقية، فيختلف من حيث المركبات الهيدروكربونية أو الخصائص الطبيعية أو الكيميائية، أو بالكثافة أو باللزوجة(الدوري، 1983، صفحة 9)، حيث أنّ هناك أنواع مختلفة للنفط تتمثل فيمايلي:(يوب، 2018/2017، صفحة 5)

أ . النفط الخفيف : وهو ذو الدرجة العالية تبدأ من درجة 35 درجة فما فوق، حيث يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، وهو يُعتبر من أجود أنواع النفط مثل : النفط الخام الجزائري و الليبي و القطري.

ب . النفط الثقيل:وهو ذو الدرجة المنخفظة التي تكون من 28 درجة فما دون ذلك، والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة مثل: النفط الخام المصري والسوري

وهو ذو الدرجة المنخفظة التي تكون من 28 درجة فما دون ذلك، والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة مثل: النفط الخام المصري والسوري.

ج . النفط المتوسط:وهو ذو الدرجة الوسطى تكون كثافته بين 28 درجة و 35 درجة، مثل: زيت الغاز وزيت ديزل وزيت التشحيم، يوجد هذا النوع مثلا في السعودية ، الكويت...

إنّ هذا الإختلاف والتباين بين أنواع النفط يقابله تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الإقتصادي النفطي، ومن بين أبرز هذه التأثيرات :(عبد الرضا، 2011، صفحة 13)

- ✓ التأثير على قيمة وسعر النفط، حيث أنّ النفط الثقيل يكون سعره أكثر من الأسواق الأخرى في السوق النفطية.
- ✓ التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته ، و كذا طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.
- ✓ التأثير على العرض النفطي من خلال تقرير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي.

الفرع الثاني : خصائص النفط

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة إستراتيجية للدول المنتجة بشكل عام، حيث أثبتت التجارب الدولية على مدار عدة سنوات بأنّ النفط وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الإقتصادية في جميع المجالات، وأداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة، وممّا لا شك فيه أنّ النفط هو وسيلة أيضا لتحقيق مداخيل خاصة للدولة والتخلص من الفقر (الهيتي، 2000، صفحة 31)، حيث أنّ النفط يتميز بعدة خصائص تجعله يرتقي إلى مكانة عُليا بين مختلف الموارد الطبيعية الأخرى وتجعله سيدا عليها بلا منازع، حيث تتمثل هذه الخصائص فيمايلي :(عبد الله ، 2006، صفحة 17)

1. النفط هو عبارة عن خليط من الكربونات الهيدروكربونية المتكونة من بقايا المواد الحيوانية و النباتية المترسبة خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار والمسطحات المائية.(بوستة، 2018/2017،صفحة 9)

2 . النفط ذو تركيبة كيماوية فريدة من نوعها، حيث أنّ الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، هذا الدمج هو طبيعي محض ولا دخل للإنسان فيه.

3 . إنّ إرتفاع نسبة الكبريت في النفط الخام يؤدي إلى التقليل من جودته وتخفيض سعره لأنه يؤدي إلى التلوث بمجرد إحتراقه مع البنزين.

4. النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية، فمثلا إذا كانت هناك أزمات سياسية فنرى أنّ سعر البترول يرتفع، وأيضا في حالة تطور الوضع الإقتصادي فيزداد سعره لأنّ الطلب عليه سيكون كبيرا لأنه محور أساسي وإستراتيجي للتنمية الإقتصادية.

5 . يُعتبر النفط مصدرا يتناقص بكثافة إستعماله.

6 . تبلغ مشتقات النفط حوالي 80000 منتجا حول العالم.

7 . يُعتبر المصدر الرئيسي والأول للطاقة، ويُعتمد عليه بشكل كبير في التطور التكنولوجي في الوقت الحالي.

8 . تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية.

9 . يُعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية، ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

10 . يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم إقتصاديات دول العالم، ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية إقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية و إجتماعية.(حسين و جاسم، 1992، صفحة 218)

الفرع الثالث : أهمية النفط

لقد ساهم النفط وبصورة كبيرة في تحسين وتطوير حياة الإنسان عبر مختلف الأزمنة منذ إكتشاف هذه المادة إلى غاية يومنا الحالي، وخاصة على مستوى الدول التي أحسنت إستغلاله بالطريقة التي تساعدها بالنجاح في التحكم في مواردها، وتظهر أهمية النفط ومكانته كونه سلعة ضرورية في مختلف المجالات وفي جوانب رئيسية ومتعددة، وتتجلى أهميته فيمايلي :(برجاس، 2000، صفحة 74)

1 . النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة، إذ يُعتبر أحد المقومات الأساسية في بناء الحضارة الإنسانيةوعامل رئيسي في عملية التطور الإقتصادي والإجتماعي.(بوقطاية و آخرون، 2018، صفحة 351)

2 . النفط مادة أولية وأساسية للنشاط الصناعي حيث يُعتبر مصدر طاقة كونه صناعة تحويلية، لأنّ النفط الخام لا يُستهلك مباشرة، بل يُستهلك بعد مروره بعدة عمليات بداية من مرحلة إستخراجه إلى مروره بمصافي التكرير، وبعد ذلك تنتج عنه العديد من المشتقات (يُطلق عليه الصناعة البتروكيماوية)، وتستعمل هذه المشتقات اليوم في العديد في الصناعات على المستوى العالمي.

3 . النفط كمورد مالي يُعتبر مصدر كبير و متنوع لجلب رؤوس الأموال، ويساهم بنسبة كبيرة في عملية التراكم الرأسمالي خاصة للدول المنتجة والمصدرة له، نتيجة لما تذره هذه المادة من إيرادات مالية ضخمة.

4 . توفير النقد الأجنبي بكميات كبيرة من خلال تقييم النفط بالعملة الصعبة (الدولار)، والتي تتحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة على شكل عائدات بالعملة الصعبة العالمية. (مانع، 2019/2018، صفحة 23)

5 . تكمن أهمية النفط في القطاع الزراعي كونه مصدر للطاقة المحركة بفضل التنولوجيا الحديثة والآلات المستخدمة في مجال الزراعة بفضل إكتشاف النفط وقيام الثورة الصناعية، وإنتشارإستخدام الآلات في المجال الفلاحي، والتي تشتغل معظمها بمشتقات النفط ، فضلا عن إستعمال المنتجات البتروكيميائية من خلال إنتاج الأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية، حيث أنّ النفط ساهم في تحقيق التقدم الزراعي وزيادة المنتوج الفلاحي.

6 . تتجلى أهمية النفط في مجال النقل كونه يُستعمل كوقود لوسائل النقل، حيث يستحوذ قطاع النقل على كميات كبيرة من الإستهلاك العالمي للنفط، كونه أساس إستمرار القطاعات الإقتصادية نتيجة لما يقدمه هذا القطاع من خدمات إيصال السلع بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت صناعية أو زراعية، وحتى في شكلها الخام من مناطق الإستخراج إلى مناطق الإستهلاك، فضلا عن دوره في تنشيط القطاع السياحي والخدماتي من خلال دوره في تنقل الأشخاص بين مختلف الدول، هذا كله بفضل النفط ومشتقاته وإلاّ فلا وجود لوسائل النقل المتطورة والحديثة والسريعة كالطائرات والقطارات الحديثة والبواخر...(مانع، 2019/2018،صفحة 25)

7 . أهمية النفط في تشغيل اليد العاملة وتوفير مناصب الشغل، حيث أنه لإستخراج النفط ونقله وبيعه يحتاج إلى شركات كبيرة لكي يتوفر الطلب العالمي المرغوب فيه من النفط ومشتقاته، وبالتالي فإنّ هذه الشركات تحتاج إلى اليد العاملة والتي تكون بأعداد كبيرة، هذا من شأنه أن يعمل على خفض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.(كشيتي، 2019/2018،صفحة 54)

8 . النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري، حيث أنّ للبترول دور فعّال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، إذ يُعد النفط الخام السلعة الأكثر تداولا على المستوى العالمي، حيث زاد حجم تجارة

النفط الخام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا نتيجة للطلب المتزايد على النفط الخام ومشتقاته خاصة من طرف الدول الصناعية الكبرى، إذ تُعد هذه الأخيرة الأكثر إستهلاكا للنفط، والأقل إنتاجا على عكس الدول النامية.(بن عيسى،2017/2016، صفحة 4)

9 . يُعد النفط عامل إقتصادي مهم يؤدي إلى الحروب من أجل السيطرة على المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية، والتي تكون هذه المناطق عادة في الدول النامية المتخلفة، وطمع الدول المتقدمة بها وبثرواتها من أجل التقليل من تكلفة شراء هذه المادة الأولية الضرورية في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الصناعي.(السماك، 2010، صفحة 49)

المطلب الثاني : ماهية الأسواق النفطية

تُعتبر السوق النفطية من أهم الأسواق النشطة على الإطلاق، وبإعتبار النفط أهم سلعة إستراتيجية متداولة في العالم، وهذا ما يجعل السوق العالمية للنفط تخضع إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث إختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، وهذا ما يجعل للسوق النفطية خصائص مميزة عن غيرها من الأسواق، فهي سوق فريدة من نوعها، فهي ذات طبيعة خاصة وتتدخل أطراف عديدة في عمل هذه الأسواق.

الفرع الأول : تعريف الأسواق النفطية

إنّ السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها، بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة(الدوري، 1983، صفحة 142)، من خلال هذا التعريف لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي :(بلوافي،2020/2019،صفحة 80)

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- تتمثل السلعة المتبادلة في هذا السوق بالسلعة النفطية ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

وتُعرف أيضا السوق النفطية بأنّها : " السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكمها هناك عوامل أخرى غير إقتصادية كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية "(مانع، 2019/2018،صفحة 29).

الفرع الثاني : التطور التاريخي لسوق النفط العالمي

لقد مرت السوق النفطية العالمية بعدة تطورات خلال فترات عديدة منذ إكتشافها، ومرت بمراحل مختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونبرز أهم هذه المراحل فيمايلي : (فرج و فهادة،2019/2018، صفحة 30)

اولا . الفترة من 1857 إلى 1870 :

تمّ سنة 1859 حفر أول بئر بترولي في ولاية بنسلفينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتميزت هذه المرحلة بظهور الشركات النفطية الكبرى، بعدما كانت المنافسة في السوق النفطية بين الشركات الصغيرة، وكانت المنافسة شديدة فيما بينها حتى لا تستحوذ الشركات الكبرى على السوق لوحدها، غير أنّ الشركات الكبرى إنتصرت على الشركات الصغيرة مما أدى إلى إندماج بعضها

وزوال البعض الآخر، خلال هذه الفترة استخدم البترول أولا في التشحيم و التزييت ثمّ استخدم بعدها في الإضاءة، ثمّ ليتزايد إستخدامه بسرعة كبيرة في مجالات أخرى. (مانع،2019/2018،صفحة 30)

ثانيا . الفترة من 1870 إلى 1960 :

تميزت هذه المرحلة بإحتكار السوق النفطية من طرف الشركات الكبرى والقوية وخاصة الشركات الأمريكية وتوسعت إلى السوق العالمية، وتميزت فترة بداية القرن 20 بإستخدام المحركات، وحل البترول مكان الصادرات كوقود لهذه المحركات، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب عليه(السماك، 2010، صفحة 57)، وتمّ خلال هذه الفترة أيضا عقد إتفاقيةأكناكاري بين الشركات التي تُعرف بالشقيقات السبع و المتمثلة في :

- شركة ستاندرأويل " إكسون "
- شركة رويال داتش شل
- شركة النفط الأنجلوفارسية " بي بي "
- شركة " إيسو "
- شركة " شيفرون "
- شركة " جولف أويل "
- شركة " تكساسو "

حيث إتفقت هذه الشركات على تقسيم السوق النفطية العالمية فيما بينها، مما أدى إلى إحتكار السوق النفطية من قبل هذه الشركات (حاج قويدر، 2012/2011،صفحة 18،19)، غير أنّ هناك عدة عوامل هددت بقاء شركات الشقيقات السبع، ومن بين هذه العوامل نجد :

✓ التأثير المتزايد لمنظمة "أوبك" التي تأسست عام 1960.

✓ تراجع حجم إحتياطات النفط والغاز العالمية التي تحتفظ بها بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

✓ ظهور شركات نفط قوية مملوكة للحكومات.

ولم يبق من هذه الشركات على قيد الحياة سوى "بي بي " و"إكسونأويل " و" رويال داتش شل " و"شيفرون"

ثالثا . الفترة من 1960 إلى 1973 :

خلال هذه الفترة تمّ إنشاء منظمة الدول للمصدرة للبترول "أوبك OPEC" خلال المجلس التأسيسي الذي عُقد بالعاصمة العراقية بغداد في 10 سبتمبر 1960، والذي حضر أثناءها ممثلي 5 دول (السعودية، الكويت، إيران، العراق، فنزويلا)، وتوالى بعدها إنضمام الدول تدريجيا، حيث إنضمت الجزائر سنة 1962، ليصل عدد أعضائها اليوم إلى 12 عضوا، وبتأسيس هذه المنظمة قلّ إحتكار الشقيقات السبع للسوق النفطية وتحولت السوق إلى إحتكار دول منظمة الأوبك، وبذلك إنتهى دور الشركات النفطية الكبرى.(الذعيدي، 1992، صفحة 244)

رابعا . الفترة من 1973 إلى 1980 :

خلال هذه الفترة إرتفعت أسعار النفط 4 مرات تقريبا في مدة قياسية بين سبتمبر وديسمبر من سنة 1973 من 3 دولار إلى 11 دولار للبرميل (حاج قويدر،2012/2011،صفحة 21،22)، مما أدى إلى تضرر مصالح الدول المستهلكة للنفط، وإنتقلت

موازين القوى إلى البلدان المنتجة، حيث بدأت خلالها ظهور الصدمات النفطية سنة 1973، مما أدى إلى زيادة إنتاج الدول النفطية خارج أوبك، مما أثر سلبا على إنتاج دول المنظمة وبالتالي بدأت منظمة الأوبك تفقد قواها وسيطرتها على السوق النفطية العالمية.(هاني، 2012، صفحة 149)

خامسا . الفترة من 1980 إلى 2011 :

في هذه المرحلة بدأت منعطفات جديدة تظهر في السوق النفطية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تضم عددا كبيرا من المنتجين والمستهلكين، وبالتالي زاد العرض والطلب على النفط، فأصبحت المنافسة كبيرة في مجال النفط، وسادت حالة عدم الإستقرار في السوق النفطية وظهرت بها تقلبات بين الحين والآخر في أسعار النفط بين انخفاض كبير وإرتفاع كبير.(برادعي،2016/2015،صفحة 6،5)

سادسا . من 2011 إلى يومنا هذا :

بداية من عام 2016 بدأت المخزونات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تزيد عن 3 مليار برميل، بالموازاة أيضا مع إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وهذا أدى إلى الضغط على أسعار البترول، مما جعل الدول المستوردة للنفط تدفع فاتورة أعلى مقابل الحصول على النفط، الأمر الذي أدى بالتقليل من الطلب عليه. (الدوري، 1983، صفحة 39)

غير أنّ هناك مؤشرات تدل بأنّ الأسعار بدأت بالتعافي بسبب إنخفاضالإستثمارات لعدم وجود طلب كبير على النفط لإرتفاع سعره، حيث تراجعت أسعار النفط الأمر الذي سيؤدي بإعادة التوازن بين العرض والطلب. (فرج وفهادة، 2016/2015،صفحة 24)

الفرع الثالث : أشكال الأسواق النفطية العالمية

على إثر التطور الذي عاشته الصناعة النفطية عبر الزمن بفعل التغيرات التاريخية التي عرفتها الشركات النفطية والدول المنتجة للنفط على حد سواء، عرفت السوق النفطية بدورها تطورات وتغيرات في طرق تسويق النفط، مما نتج عنها بروز أنواع مختلفة من الأسواق النفطية والتي تمثلت في :(حريز، 2014، صفحة 80 . 83)

1 . السوق النفطية الفورية:

هي سوق حرة ظهرت منذ نشأة الصناعة النفطية، وليست محددة بمكان معين يتواجد فيه المعروض النفطي في إنتظار المشتري، وإنّما ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تُنفذ في مدة أقصاها أسبوعين في منطقة تشمل على تداول تجاري كبير من النفط، ويتم التداول فيها بإلتقاء البائع والمشتري والتفاوض لإبرام العقد، مما يسهل ذلك عملية البيع والشراء كونها سوق تراضي، كما يمكن إبرام الصفقات في هاته الأسواق عن طريق الهاتف أو شبكة الأنترنت، ويتم الإستعانة بعمال مختصين للقيام بهذه الصفقات، ويلعبون دور الوسيط بين البائع والمشتري.(لباني،2009/2008،صفحة 63)

وتتمركز أهم الأسواق العالمية النفطية الفورية في أوربا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، وفي آسيا (سنغافورة)، بينما تتواجد الأسواق النفطية الخاصة بمشتقات النفط في الشمال الرقي لأوربا في أمستردام (دوتردام، هانوفر)، البحر المتوسط (جينو)، إيطاليا (ليفيرا)، الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة)، جنوب شرق آسيا (سنغافورة)، خليج المكسيك (جزر الكاريبي)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، وتجدر الإشارة بأنّ الأسعار المتداولة في الأسواق الفورية قد لا تكون متساوية بين

جميع الأسواق، بل تختلف من سوق إلى آخر بسبب تكلفة النقل لهاته الأسواق.(الذعيدي، 1992، صفحة 247) إنّ الأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الإستقرار بسبب أنّ الأسعار الفورية لا تخضع للقوى الإقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة، بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.(عبد الله ، 2006، صفحة 247)

2 . السوق النفطية الآجلة :

هي سوق مستحدثة ظهرت في منتصف الثمانينات لحل مشكلة تطاير الأسعار في السوق الفورية، يتم الإتفاق فيها الآن أي آجلا أمّا التسليم يكون مستقبلا (عصماني،2014/2013،صفحة 11)، حيث ظهرت هذه الأسواق نتيجة لما يحدث من تأثر للسلع بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، حيث توفر هذه الأسواق السلعة للمشتري وتحيده عن مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتُعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، فلا تنتعش إلاّ في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الإستقرار، كما تتميز هذه الأسواق بالتسيير الحسن للمخزون، وإستمرار المبادلات في كل وقت مما يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجا بأسعار السوق المتعامل، كما تساعد هذه الأسواق على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية، إذ تكمن أهم االأسباب التي جعلت من المستثمرين الماليين إلى الإهتمام بأسواق النفط الآجلة هو الإتجاه التاريخي لحركة أسعار السلع الأساسية المعاكس لحركة الأسعار في أسواق الأصول، حيث أحدث تحول في السنوات الأخيرة لبعض المستثمرين كصناديق المعاشات إلى الإستثمار في السلع الأساسية بهدف الحد من المخاطر، وذلك تفاديا للآثار السلبية الناجمة عن التضخم وهبوط الأسعار على أصولهم.(سعد الله ، 2011، صفحة 216)

و تتمثل االأسواق الآجلة في الأسواق التالية :

- بورصة نيويورك التجارية.
- مجلس شيكاغو التجاري.
- البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن.

ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق والمتمثلة في :(عبد الحسن، 1999، صفحة 166)

أ . السوق النفطية المادية الآجلة :

تتم المعاملات في هذه الأسواق بإتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق تلزم المشتري على تحديد حجم الشحنة على أن لا يقل عن 500 ألف برميل، وتلزم البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في آجال أقل من 15 يوم لتصل عادة إلى شهر، كما يمكن تجاوز هذه المدة أحيانا، ولا تكون هذه السوق إلاّ لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كخام برنت، البنزين، زيت الديزل ووقود السيارات، وهذه الأسواق تكون عادة غير منظمة.

ب . السوق النفطية المالية الآجلة :

هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية، ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة إلتزامات، وتُعتبر هذه السوق مكملة للسوق المادية.

ظهرت هذه الأسواق لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا خاصة في ظل التقلات الكبيرة لأسواق النفط خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي(هاني، 2012، صفحة 156)، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة ذات الطابع المالي (سندات أو مشتقات مالية)، ومن أهم هذه الأسواق نجد :

- سوق نيويورك للتبادل التجاري (NIMEX)
- سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا (IPS)
- سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي (SIMEX)

كما يغلب على هذه السوق العمليات الثلاثة الآتية :(عبد الله ، 2006، صفحة 229)

✓ التغطية: تستعمل هذه العملية بُغية الإحتياط و التغطية من مخاطر تغيرات الأسعار المفتوحة، وتتم وفق عملية شراء أو بيع أوراق البرميل (الأسهم المالية)، وهذه الأوراق يمكن أن تنتقل من يد إلى أخرى قبل الوصول لأجل الإستحقاق.

✓ المضاربة : تُستعمل كمرحلة إنتقالية لتحقيق الربح لأنّ المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع، وإنما على تخمينات قد تكون محسوبة بشكل جيد صحيحة وإمّا خاطئة، وهذا ما يحدث إذ أنّ تدخلات المضاربين تؤثر على تغيرات الأسعار بسبب تضخيم المعاملات في الأسواق الآجلة نتيجة تدخل المضاربين، كما أنّ تخمينات التطور من قبل المتعاملين من شأنه أن يؤثرعلى أسعار سوق الأجل، وتؤثر في السوق الفورية.

✓ الموازنة : تقوم عمليات الموازنة بتصحيح مختلف الإختلافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، مثلا تغيرات أسعار منتج واحد من سوق لآخر.

الفرع الرابع : الفاعلون والمؤثرون في السوق النفطية

تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة والمؤثرة، يظهر دورها من خلال عمليات الإستكشاف، الإنتاج، وتطوير الموارد النفطية، إضافة إلى دورهم في رسم السياسات الإنتاجية والتأثير على الصناعة النفطية، حيث تتحكم فيها من الجانبين، من جانب الطلب ومن جانب العرض، فنجد أنّ كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف كل طرف من هذه الأطراف من خلال مايلي:(عفيفي، 1977، صفحة 240 . 243)

أولا : شركات النفط العالمية :

والتي أُطلق عليها مصطلح الشقيقات السبع، وهي عبارة عن شركات عملاقة متعددة الجنسيات، وهي شركات تقوم بالإنتاج في عدة مجالات مثل الصناعة والمنجم وتكرير البترول في أكثر من دولة واحدة(عبد القادر، 2011، صفحة 213)، والأخوات السبع مجموعة مكونة من ثلاث شركات عالمية هي: "إكسون" و"بريتيش بتروليوم" و"شل"، والتي كانت تشكل خلال الفترة ما بين (1928 . 1934) ما يسمى بالكارتل القديم، ثم توسعت المجموعة لتشمل أربع شركات أمريكية، كان لديها إحتياطي كبير من النفط في منطقة الشرق الأوسط هي: "شيفرون" و"تكساكو" و"غولف " و"موبيل" ليصل عددها إلى 7 شركات، وقد نشأت معظم هذه الشركات من حل شركة "ستاندر أويل" بقرار من المحكمة العليا الأمريكية (بلوافي،2020/2019،صفحة 85،86)، حيث سيطرت هذه الشركات النفطية على النفط العالمي قرابة 50 عاما تقريبا، إذ أنّ في سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من النفط العالمي، وكان التحكم المطلق في الأسعار هو أهم الأساليب التي إتبعتها هذه الشركات لتحقيق سيطرتها الكاملة على السوق النفطية.

لكن مع ظهور منظمة "الأوبك" والإجراءات التي إتخذتها حول تقسيم الأرباح وإنتشار سياسة تأميم النفط، وإنشاء شركات نفطية وطنية، تعرضت هذه الشركات النفطية العالمية إلى هزات كبيرة كان لها نتائج وخيمة على مستوى عائداتها، مما إضطرها إلى

إتباع إستراتيجيات جديدة لمواجهة هذا التغيير الذي طرأ على السوق النفطية، والمتمثل في ربط الدول المنتجة للنفط بإتفاقيات نفطية لحماية مصالحها من جهة، وتغيير هيكلها بالتكامل والإندماج فيما بينها لتصبح شركات عملاقة من جهة أخرى(يوب، 2017 /2018،صفحة 10)،وبالرغم من تراجع دور الشركات النفطية العالمية إلاّ أنها تبقى أحد أهم الفاعلين الأساسيين في سوق النفط العالمي، فكثير من هذه الشركات إستطاعت تكوين جماعات ضغط في بعض البلدان النامية بدعم سياسي من حكومات بلدانها(سعد الله ، 2011، صفحة 219)

إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية :

تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات النفطية العالمي لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل،وتتمثل هذه الإستراتيجيات فيمايلي :(عبد الحسن، 1999، صفحة 181)

1 . الإستراتيجيات قصيرة الأجل :

وتتمثل فيمايلي :

- الإتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق التي تعاني من أزمات سياسية .
- الإتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وإزدياد أهمية السوق الفورية.
- التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي.
- السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.

2 . الإستراتيجيات طويلة الأجل :

تتمثل أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، حيث تركز هذه الشركات إستثماراتها بصفة إساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، إضافة إلى كونها تحاول أن تضمن السيطرة على تكنولوجيا المستقبل، التي ستكون أساي تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل.

ثانيا : منظمة الدول المصدرة للنفط :

خلال سنوات الخمسينات ظهرت أزمة بين الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية منها والشركات الإحتكارية، بسبب مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخلها من العوائد النفطية، لكن الشركات النفطية العالمية لم تولي إهتمام بهذه المطالب وواصلت في إستغلالها للموارد النفطية لهذه الدول(برجاس، 2000، صفحة 91)، حيث تجمعت مجموعة من العوامل المختلفة أدت في النهاية إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للنفط والتحالف فيما بينها، وخلُصت إلى تأسيس منظمة "الأوبك" من أجل تنسيق سياستها فيما بينها وتوحيد كلمتهم في موقف واحد في مواجهة الإحتكارات العالمية.(حسين و جاسم، 1992، صفحة 237)

1-تعريف منظمة"الأوبك:هي" منظمة نفطية حكومية دولية دائمة قابلة لزيادة الأعضاء، تأسست خلال المؤتمر الذي عُقد في بغداد خلال إنعقاد مؤتمر بغداد خلال الفترة من 10 . 14 سبتمبر 1960، و ذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي: المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، من أجل تأسيس هيئة تقوم نيابة عن الدول الأعضاء بالتفاوض مع الشركات النفطية حول إنتاج النفط وتسعيره وحقوق الإمتياز في المستقبل بصفة جماعية(سيد أحمد،2012، صفحة

74 . 75)، حيث إنضمت في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم: قطر(1961)، إندونيسيا(1962) و قد عُلقت عضويتها من جانفي 2009، الإمارات العربية المتحدة(1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور(1973) وقد عُلقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر 2007، الغابون (1975. 1994)، أنغولا(2007)، و قد كان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف بسويسرا، ثم نُقل إلى فيينا بالنمسا في 1 سبتمبر 1965 (كشيتي،2019/2018،صفحة 62 .63)

كما أنّ هناك أعضاء جدد في منظمة الأوبك بما يُعرف بـ"أوبك بلس"، وهي تحالف بين مجموعة الدول الكبرى الأخرى المصدرة للنفط والتي ليست عضوا في منظمة أوبك، وقد شكلت كل من أوبك وأوبك بلس تحالف تاريخي لأول مرة عام 2016 في إجتماع تاريخي في الجزائر العاصمة، حيث نتج عن هذا التحالف تحكمهما في نسبة 55% من إمدادات النفط العالمية.(يوب، 2018/2017،صفحة 07)، وتتمثل الدول المشكلة لأوبك بلس من: روسيا، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، سلطنة عُمان، السودان، جنوب السودان.

حيث تضع هذه المنظمة بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الدول التي ترغب في الإنضمام إليها وتتمثل هذه الشروط في : (بلوافي،2020/2019،صفحة 84)

- توافق المبادئ العامة للدول الجديدة التي تريد الإنضمام مع مبادئ الدول المؤسسة للمنظمة أو مع مبادئ المنظمة.
- يجب أن تمتلك الدول التي تريد الإنضمام لمنظمة الأوبك ثروة نفطية وأن تصدر كميات كبيرة منها.
- وجود توافق المصالح التي يُراد تحقيقها بين الدول التي تريد الإنضمام وبين منظمة الدول المصدرة للنفط.

إذا توفرت هذه الشروط يتم التصويت من قبل أعضاء منظمة الأوبك على طلب الإنضمام التي تقدمه الدولة التي تريد الإنضمام، والموافقة عليه وذلك يتم في حالة قبول ثلاثة أرباع دول المنظمة إنضمام الدولة الجديدة.

2-أهم عوامل إنشاء منظمة الأوبك :

تتمثل أهم العوامل فيمايلي :(عفيفي،2003، صفحة 388 . 389)

- تزايد السعر لدى الدول المصدرة للنفط بغض النظر في تعاملها العالمي بسلعتها الوحيدة، أو شبه الوحيدة، حيث كانت تحصل على أقل مما إعتبرته عائدا على إستنزاف ثرواتها النفطية.
- التحول في المشهد الإقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع إنتهاء الإستعمار الواسع بإستقلال العديد من الدول الجديدة في العالم النامي ذات الثروات النفطية.
- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على أسواق النفط العالمية.
- العجز عن التوجيه والسيطرة على صناعة النفط، في حين كان ذلك التوجيه حكرا على الشركات العالمية.
- تزايد إدراك تلك الدول في أنّ توحدها وتعاونها فيما بينها يضع حدا لسيطرة الشركات النفطية العالمية على الأسواق العالمية النفطية، حيث أُتيح لتلك الشركات عادة أن تهدد بتخفيض الإنتاج والإستثمارات والمبيعات في أي دولة نفطية، إذ حاولت الإنتاج والإستكشاف والمبيعات في أي دولة أخرى.
- الإقتناع بضرورة التنسيق وتوحيد المواقف بين الدول المصدرة للنفط وأهمية العمل الجماعي والحاجة إلى التكتل والتعاون.

- تخفيض الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للنفط دون إستشارة حكومات الدول المنتجة التي بلغت 15 %، حيث أنّ هذه النقطة كانت نقطة تحول في تطور العلاقات الإقتصادية الدولية .(بن عيسى،2017/2016،صفحة 6)
- تنامي الوعي السياسي وظهور الحركات التحررية الوطنية والإستقلال السياسي والإقتصادي وإنتشارها.
- تعاظم أهمية النفط الإقتصادية كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة العالمية على إثر التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، التي صاحبها إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي، وبالتالي إرتفاع الطلب على مصادر الطاقة.

3- أهداف منظمة الأوبك :

تداركا للضعف الذي كانت تعاني منه الدول المنتجة والمصدرة للنفط في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت اللاعب الأساسي في السوق النفطية، حيث تأسست هذه المنظمة من أجل تحقيق عدة أهداف تمثلت أهمها في :(عفيفي، 2003، صفحة 86)

- تعزيز السيادة الوطنية على إقتصاديات الدول الأعضاء.
- إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الإستقرار في الأسواق النفطية.
- العمل على تثبيت الأسعار في أسواق النفط العالمية مع الأخذ بعين الإعتبار التخلص من الذبذبات الضارة وغير الضارة.
- إعطاء العناية الكاملة لمصالح الدول المنتجة للنفط من أجل ضمان دخل ثابت لتلك الدول وعائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط.(سيد أحمد، 2012، صفحة 75)
- توحيد جهود البلدان المنتجة للنفط لإنتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن إستقلال ثروتها الخاصة.
- تسهر المنظمة على ضمان المساواة والعدل بين أعضائها والإهتمام بمصالحها المنفردة والمجتمعة.

4- أهمية ودور منظمة الأوبك :

تتمثل أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" في السوق العالمية النفطية في كونها أنها تسيطر سيطرة كبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال إمتلاكها لـ 81 % من الإحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 44.9 % من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لما نسبته 54.3 % من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل إستهلاك ضعيف يقدر بـ 8.8 %من الطلب العالمي للنفط(حريز، 2014، صفحة 96)، وهذا راجع إلى كون هذه الدول لا تتميز بالتطور الإقتصادي والصناعي الذي يستهلك النفط ، وإنما أغلبها دول نامية تعتمد على تصدير النفط فقط.

أما فيما يخص دور منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط الخام بسبب الأسعار الزهيدة والإستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناء الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية.(لينش، 2005، صفحة 256)

5- تشكيل منظمة الأوبك :

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من 4 فروع : (مانع،2019/2018،صفحة 35)

أ. المؤتمر الوزاري :

يُعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك، يعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع، وهو مسؤول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية.

ب . مجلس المحافظين :

يتكون من ممثل عن كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس إجتماعين عاديين سنويا، ويمكن أن يعقد إجتماعات إستثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام، أو بطلب من مجموع ثلثي المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر وإتخاذ القرارات.

ج . الأمانة العامة :

أُنشأت سنة 1961، وهي مسؤولية عن تنفيذ أنشطة المنظمة، وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين، وتتكون من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية.

د . اللجنة الإقتصادية :

تُعتبر هذه اللجنة كجهاز متخصص دائم، حيث تعمل على إيجاد الإستقرار في أسعار البترول العالمية بمستويات عادلة وتحليل العوامل التي تؤثر على الأسعار، مع المحافظة على مستوى عادل لأسعارالنفط في السوق النفطية العالمية.

ثالثا :الدول المنتجة خارج الأوبك :

بعد الإنخفاض في أسعار النفط أوائل 1988، شعرت الدول المصدرة للنفط غير المنظمة في منظمة أوبك بتخوف، فقامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في "الأوبك" لاجتماع سنة 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، الصين، ماليزيا، أنغولا، كما شاركت كولومبيا مترددة، حيث أكدت المجموعة أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق النفطية، وأنّ حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع "الأوبك"، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير المنظمين إلى الأوبك، والذي أُطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للنفط" (كشيتي،2019/2018،صفحة 64)، وقد تم فيهذا الإجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الإجتماع بصفة دورية كل ستة أشهر، وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة (عفيفي، 2003، صفحة 92)، وتمثل هذه الدول ما نسبته 65 % من الإنتاج العالمي للنفط، كما أنها تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أمّا إحتياطاتها فهي أقل من 20 % من الإحتياطي العالمي للنفط، وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، النرويج...، وبعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا، الهند ...، حيث يمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار البترول بزيادة العرض، مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار.(عبد الرضا، 2011، صفحة 56)

ومنه إزداد نصيب الدول المصدرة خارج الأوبك، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الإستثمار والتحري عن النفط وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 8 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة.(السماك، 2010، صفحة 83)

رابعا : وكالة الطاقة الدولية :

1- تعريف وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في 15 أكتوبر 1974، يتكون أعضاؤها من 17 دولة صناعية غربية، تشكلت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال مؤتمر واشنطن الذي إنبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وكان يتمثل أعضاؤها آنذاك من الدول التالية : الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، الدنمارك، كندا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، تركيا، السويد، إسبانيا، لوكسمبورغ، النرويج، سويسرا، هولندا، بلغاريا والنمسا، ثم توالت الدول في الإنضمام إليها حيث إنضمت اليونان(1976)، نيوزيلندا(1977)، أستراليا(1979)، البرتغال(1981)، فنلندا وفرنسا(1992)، المجر(1997)، جمهورية التشيك(2001)، جمهورية كوريا(2002)، سلوفاكيا(2007)، بولندا(2008)، ليصل عدد أعضائها إلى 28 عضوا(مانع، 2019/2018،صفحة 36،35)، مقرها باريس وجاءت كرد فعل على الإجراءات التي إتخذتها أوبك ضد بعض الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عام 1937 فيما يخص إمدادات النفط.(عبد الحسن، 1999، صفحة 174).

2 – أهداف وكالة الطاقة الدولية :

لقد تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية من أجل تحقيق الأهداف التالية : (بلوافي،2020/2019،صفحة 89)

- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.
- التقليل من إستهلاك النفط بما يساعد على تنظيم وتوجيه الأسعار لصالح المستهلكين، ويتحقق ذلك من خلال التشجيع على إستعمال الطاقة البديلة.
- تشجيع توسيع وإستخدام الطاقة النووية على أن يترك لكل دولة عضو حرية إنتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.
- دعم جهود البحث والتطوير والتشجيع العملي لنتائجها.
- تهيئة المناخ المشجع للإستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء والدول الصناعية والمنظمات الدولية.
- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات النفطية.
- ضمان تزويد الدول الأعضاء بإمدادات آمنة وكافية من النفط وبأقل الأثمان.
- تشجيع الدول الأعضاء على التقليل من الإعتماد على طاقة المناطق خارج الوكالة، خاصة فيما يخص جانب النفط.
- تحسين كفاءة إستخدام الطاقة، تطوير التكنولوجيا، والتقليل من تأثير إستخدام هذه الطاقة على البيئة.(الموسوي، 2005، صفحة 29 . 30)
- التحاور مع البلدان الصناعية غير البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية لإيجاد حلول لمواجهة تحديات الطاقة العالمية.

3- الإستراتيجيات وكالة الطاقة الدولية :

في إطار تحقيق أهدافها إتبعت الوكالة الدولية للطاقة عدة إستراتيجيات تتمثل فيمايلي : (لينش، 2005، صفحة 269)

- ترشيد إستهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول و تقليل إستيراده، من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الإستهلاك من جهة، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.

- تعمل وكالة الطاقة الدولية على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وتشجيع تطوير البحث في هذا المجال.
- كما تعمل وكالة الطاقة عن البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة أوبك.
- الإحتفاظ بمخزون نفطي تجاري وإستراتيجي كبير لإستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الإتجاه النزولي، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الإحتياطات البترولية لديها.

خامسا : الشركات المستقلة :

هي عبارة عن شركات خاصة ذات حجم أصغر، مختصة بمشاريع صغيرة ترتكز على مناطق جغرافية محددة، وتكون في الغالب مملوكة لدولها (يوب،2018/2017،صفحة 11)، وتقوم بإستثمار نفط بلادها بمفردها أو بمشاركة شركات أجنبية، كما تشرف على عمليات أخرى من تكرير، تسويق وتصنيع، كما تحوّل الكثير منها للعمل خارج أراضي بلدانها، وتعمل هذه الشركات على أنواع من الإحتياطات النفطية، وتعمل بالإعتماد على قاعدة الكلفة الصغيرة، وغالبا ما تكون هذه الشركات المستقلة ذات مهارة عالية في إدارة الإحتياطات القديمة، أو التفاعل بسرعة مع متغيرات أسعار النفط، وتتبنى مشاريع توفر لها عائدات مالية سريعة.(الهيتي، 2000، صفحة 67)، و تختلف مدى قوة هذه الشركات ونشاطاتها من دولة إلى أخرى، والدور الحقيقي لهذه الشركات هو صيانة الثروات الوطنية وحماية الدولة من عمليات النهب التي يقوم بها الطرف الآخر من الشركات العالمية، وضمان إستخراج النفط وتسويقه وجني أرباحه بما يحقق الفائدة من عائداته في التنمية الوطنية.(الدوري، 1983، صفحة 157)ومن هذه الشركات نذكر مثلا: "أيني" الإيطالية، "إيراب" الفرنسية، "ريسول" الإسبانية، "ستان أويل" النرويجية، "بتروبراس" البرازيلية، "لوك أويل" الروسية، "جيني" الأمريكية، ولا يُقصد أنّ هذه الشركات مستقلة بمعنى لا تتعاون مع باقي الشركات، و إنما تقف في السوق الدولية موقفا مستقلا، حيث تعمل على حماية مركزها الإحتكاري في أسواقها المحلية، وتهدف إلى تنويع مصادرها من الإحتياطات والتمتع بالقدرة على منافسة الشركات الأخرى، والفوز بالتعاقد مع الدول المضيفة.(بن عيسى،2016/ 2017،صفحة 06)

المطلب الثالث : المحددات و العوامل المؤثرة في أسعار النفط

تُعتبر أسعار البترول الخام وأساليب تسعيره منذ إكتشاف النفط من أهم القضايا التي تُطرح دوما في السوق العالمية للبترول، إنطلاقا من كون البترول الخام سلعة إستراتيجية ومصدر الطاقة الأول، إذ يصعب التنبؤ بسعره لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، حيث تخضع أسعار النفط إلى التذبذب و تقلبات متغيرة نتيجة لمجموعة من العوامل المحددة و المؤثرة التي تساهم في تغيير أسعار النفط إرتفاعا أو هبوطا، حيث أنه من الصعب إيجاد القيمة العادلة التي تعكس القيمة الحقيقية الثابتة له، إذ بما أنّ النفط أصبح سلعة مطلوبة عالميا، وجب وضع سعر له لتتم عملية مبادلته بين الدول المنتجة له التي تتحصل على نصيبها من النقد نتيجة بيعها لسلعة النفط، والدول المستهلكة التي تتحصل على السلعة التي تحتاجها والمتمثلة في النفط، مقابل دفع قيمتها نقدا، ومن أجل معرفة مفهوم أسعار النفط وأنواعها ومختلف المحددات والعوامل التي تؤثر في أسعاره، تمّ تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنتناول في الفرع الأول تعريف سعر النفط وأنواعه، وفي الفرع الثاني سنتحدث عن العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

الفرع الأول : تعريف سعر النفط و أنواعه

أولا : تعريف سعر النفط :

سعر النفط هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، حيث أنّ مقدار مستوى الأسعار يخضع ويتأثر بصورة متباينة

لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه، أو الإثنين معا.(الدوري، 1983، صفحة 134)

ويُعرّف أيضا بأنه: " المقابل النقدي لبرميل النفط في زمان ومكان معلومين، وهو متغير باستمرار وتحكمه عدة عوامل أهمها العرض والطلب على النفط" (بن عيسى،2017/2016،صفحة 8)

ويتراوح سعر النفط بين حدين ، حد أدنى يُوضع بحسب نفقات الإنتاج مضاف إليه ربح محدد، وحد أعلى يُوضع بحسب الطلب على مادة النفطن ويتم تحديد السعر النفطي على أساس ما يقابل برميل النفط الواحد من نقد، مع العلم أنّ العملة التي يُسعّر بها النفط ولا يزال يُسعّر بها لحد الآن هي "الدولار الأمريكي"، وعليه فإنّ سعر النفط هو كم يُعطى من دولار أمريكي للبرميل الواحد.(الهيتي، 2000، صفحة 37)

إنّ الأسعار التي تُمنح لبرميل النفط الواحد ليست هي نفسها لجميع الكميات المنتجة من النفط عبر جميع دول العالم، وذلك لإعتبار أنّ هذا النفط المستخرج من مختلف المناطق يختلف عن بعضه البعض من حيث نوعيته وجودته، وذلك راجع إلى طبيعة المناطق التي أُستخرج منها، وعليه فإنّه يُراعى درجة كثافة النفط عند تحديد السعر.(عبد الرضا، 2011، صفحة 48)

ثانيا : أنواع سعر النفط :

تشير أسعار النفط الخام إلى القيمة النقدية لبرميل النفط بالمقاس الأمريكي، لذلك نجد عدة أنواع لأسعار النفط، و يمكن إجمال كل هذه التسعيرات في الأنواع التالية :(الموسوي، 2005، صفحة 61)

أ. السعر المعلن :

هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في "كارتل" الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ سنة 1880، عندما أعلنت شركة "ستاندر نيوجرسي" عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، وتمّ الإستمرار بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة الأمريكية و خارجها، والمعروف أنّ الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن .(إسماعيل، 1981، صفحة 19)

ب . السعر المتحقق :

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات يتفق عليها البائع و المشتري، كحسم نسبة مئوية من السعر المعلن، أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق فعلا هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري.(عبد الحسن، 1999، صفحة 54)

ج . سعر الإشارة :

هو عبارة عن سعر يقع بين السعر المعلن و السعر المتحقق، بمعنى أنّه سعر متوسط بين السعرين، بحيث يزيد عن السعر المتحقق ويقل عن السعر المعلن، وبدأ تطبيق هذا السعر خلال فترة الستينات، وقد اعتمد في الكثيؤ من الدول النفطية عى غرار الجزائر التي طبقته مع فرنسا عام 1965.

د . السعر الضريبي :

يمثل هذا السعر في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الإتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت يُعتبر هذا السعر القاعدة

التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أنّ بيع النفط الخام بأقل من هذا السعر يعني الخسارة بطبيعة الحال.(جاب الله ، 2016، صفحة 4).

هـ . السعر الفوري:

ظهر هذا السعر في السوق نهاية عام 1978، ويمثل سعر الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا، والتي ينتهي مفعولها بإنتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض و الطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.(عبد الرضا، 2011، صفحة 104).

و . السعر الحقيقي:

سعر البترول الحقيقي أو مايسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد إستبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة، وهي سنة الأساس، وعليه فإنّ سعر البترول هو القيمة النقدية التي تُعطى لوحدة واحدة من البترول خلال مدة زمنية معينة.(كشيتي، 2019/2018،صفحة 71).

ز . السعر الاسمي :

وهو يمثل القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار، فنقول مثلا أنّ سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل.(عبد الرضا، 2011، الصفحات 105-106)

ي . الأسعار الآجلة :

وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن، على أن يُسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة، ويتم العمل بهذا النظام من التسعير في الأسواق المستقبلية للنفط(عبد الحسن، 1999، صفحة 174)، ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والإستفادة من تقلبات الأسعار.(بلوافي،2020/2019،صفحة 57)

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في أسعار النفط

لا تزال العوامل المؤثرة في أسعار النفط تعمل بصورة طبيعية في تجارة النفط بالرغم من محاولة الشركات النفطية الكبرى ومن ورائها الدول المساندة لها، لتسخير تلك العوامل لصالحها ونجاحها أحيانا، فكانت ولا تزال التذبذبات في مستوى الأسعار تظهر بشكل مستمر متحدية أحيانا العوامل المؤثرة نفسها، وتتلخص هذه العوامل في : (كشيتي،2019/2018،صفحة 74-77)

أولا: الطلب على النفط والعوامل المؤثرة فيه :

يُقصد بالطلب على النفط مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام، أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض إستهلاكية، أو لأغراض إنتاجية (مانع،2019/2018،صفحة 46)، وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا الطلب أهمها :(عبد الحميد، 2015، الصفحات 154-157)

1 . النمو الإقتصادي :

وهو أحد المحددات الأساسية لحجم الإستهلاك العالمي من النفط الخام، فإذا كانت توقعات المتجين تشير إلى ارتفاع معدلات إستهلاك النفط نتيجة لإرتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإنّ تكلفة المستخدم ستكون مرتفعة، فالتوقع بإرتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام، مما يدفع بالسعر نحو الإرتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بإنخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع معدلات الطلب، ومن ثمّ إستهلاك النفط نحو الإنخفاض، مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الإنخفاض.(عبد الرضا، 2011، صفحة 111)

2 . سعر النفط الخام :

حيث أنّ إنخفاض أو تدني أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي وعكسه صحيح.

3 . سعر المواد الطاقوية :

يرتبط الطلب على النفط بعلاقة عكسية مع السعر، إلاّ أنّ أثر السعر هنا يتوقف على عاملين هما: البدائل الأخرى للطاقة ومرونة الطلب السعرية.

4 . المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة :

حيث تُعد المضاربة عامل رئيسي في عدم إستقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة، لأن التوقعات المتفائلة للمضاربين حول.

مستقبل الأسعار يؤدي إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة، وبالتالي ارتفاع سعر النفط.(فرج و فهادة، 2016/2015،صفحة 42)

5 . نمو السكان :

حيث أنه كلما زاد عدد السكان فإنه يؤدي إلى سعة ونمو وتزايد الطلب على النفط أو الطاقة أو أي سلعة أخرى، ويعد هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية الأخرى، أي انّ تأثير نمو عدد السكان يتحدد بكونه مؤثرا متكاملا مع بقية العوامل الأساسية الأخرى وخاصة الدخل الوطني.

6 . الاستقرار السياسي في العالم :

حيث تبرز آثار الاستقرار السياسي على الطلب النفطي مباشرة على الأسعار، فالإضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي غالبا في نقص الإمدادات النفطية، و يقود الدول الأكثر إستهلاكا للنفط إلى التنافس فيما بينها، حيث تلجأ إلى تخزين كميات كبيرة لمدة لا تتجاوز 3 أشهر تخوفا من نقص الإمدادات النفطية، علما أنّ تكلفة تخزين النفط مرتفعة ومكلفة.

7 . المناخ :

يلعب المناخ دورا هاما في تحديد أسعار النفط، حيث أنه كلما كان فصل الشتاء باردا يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح، كما تلعب المواسم السياحية دورا هاما في تحديد أسعار النفط.(عبد الله ، 2006، صفحة 293)

ثانيا . العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه :

وهو عبارة عن تلك الكميات المكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين و مشترين)، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة، حيث يُعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت

الكميات المعروضة من النفط كبيرة، كلما إنخفضت الأسعار والعكس صحيح(رزق و بن لوكيل، 2017، صفحة 183)، وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا العرض النفطي والمتمثلة في :(إسماعيل، 1981، صفحة 32)

1 الطلب البترولي و التوقعات المستقبلية لأسعار البترول :

حيث يُعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي إنطلاقا من فكرة أنّ الطلب يخلق الغرض.

2 الإحتياجات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول :

الإحتياجات له تأثير كبير على العرض النفطي، فكلما كانت الإحتياجات متوفرة بكميات كبيرة، كلما زاد الإحتمال أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج.

3 السعر:

حيث تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه.

4 المستوى التكنولوجي لأدوات الإنتاج:

كلما كان المستوى التكنولوجي متطور أدى ذلك إلى سرعة الكشف عن المكامن النفطية، ويؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام، أي توفر قدرة عالية على إحداث التوازن بين الطلب والعرض.(هاني، 2012، صفحة 149)

5 مقدار توفر المصادر البديلة :

إنّ مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة عن النفط له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سلبيا بتقليص حصته، وإيجابيا بتزايد وارتفاع حصته في السوق الدولية، ففي حالة توفر المصادر البديلة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، فإنّ لذلك تأثير سلبي على عرض النفط وأسعاره، و العكس يكون في خالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة وبأسعار عالية.(السماك، 2010، الصفحات 90 – 91)

ثالثا : عوامل أخرى :

توجد عوامل أخرى لها تأثير على أسعار النفط تتمثل في : (كشيتي،2019/2018،صفحة 80)

1 الأزمات الاقتصادية العالمية :

إنّ حدوث الأزمات الاقتصادية كالأزمة المالية الأخيرة أدت بأسواق النفط إلى مواجهة تحديات كبيرة، ففي الوقت الذي إنتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى سوق الإئتمان، وبدأت الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل إقتصاديات العالم، وهذا الأمر سبب تراجعا كبيرا في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 وبداية عام 2015.

2 العوامل الجيوسياسية :

للعوامل الجيوسياسية دور هام ومؤثر إتجاه أسعار النفط بواسطة الإضطرابات والتوترات والنزاعات التي تعاني منها الدول المنتجة والتي أغلبها من الدول النامية، خاصة تلك القريبة من مناطق الإنتاج والتكرير، مما يعرقل عملية الإنتاج لتمس بذلك أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، هذا الوضع ينعكس مباشرة في إتجاه الأسعار، لذلك يبقى العامل الجيوسياسي دائما مرهون بالظروف السياسية التي يمر بها العالم خلال فترة زمنية معينة.(ضويفي، 2016، صفحة 272)

3 عامل الندرة :

يُعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليل أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أنّ النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر بكميات كبيرة في االأرض، وبالتالي فأيّ زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لابد من مورد طبيعي يؤدي إلى الوصول إلى نقطة النضوب. (فرج و فهادة،2016/2015،صفحة 44

المبحث الثالث : خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكها

سنقسم هذا المبحث إلى 3 مطالب، حيث سنتناول في المطلب الأول خصائص السوق النفطية، أما في المطلب الثالث والأخير سنتطرق إلى أهم الآثار التي يخلفها التذبذب في أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة والمستوردة.

المطلب الأول : خصائص الأسواق النفطية

نلخص أهم الخصائص التي تتميز بها الأسواق النفطية العالمية في النقاط التالية :(الموسوي، 2005، صفحة 29 . 30)

اولا. سوق شبه إحتكارية :

ومعنى ذلك أنّ هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الإحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة المبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الإستراتيجي، أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب.

ثانيا . الإتجاه نحو التكتل :

تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الإنفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

ثالثا . الإتجاه نحو التكامل الرأسي والأفقي:

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أنّ ممارسة الشركت النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، أين سيتوجب على الشركات النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة كمرحلة البحث والإستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب والإستخراج والإنتاج.

رابعا . تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:

أي أنّ السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العامي على النفط الخام بصورة مباشرة، مما يؤدي إلى إعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة. (بلوافي،2020/2019،صفحة 81).

خامسا . السوق النفطية ذات طابع غير مستقر:

وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.

المطلب الثاني : الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية

تتمثل الأطراف المؤثرة في سلوك الأسواق التفطية العالمية في طرفين مهمين و هما : منظمة الأوبك و الشركات النفطية العالمية، و اللذان لهما دور فعّال في تحريك الأسواق النفطية العالمية و التأثير فيها و التحكم في المعاملات التي تحدث داخل هذه الأسواق.

الفرع الأول : منظمة الأوبك العالمية

هي منظمة حكومية دولية، أُنشأت في سبتمبر 1960 في ظل سوق بترولية عالمية تسيطر عليها شركات البترول العالمية، سواء كان ذلك في مجال الإتشافات أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، و تتكون من 13 دولة، و هي قابلة للزيادة في عدد الأعضاء الراغبين في الإنضمام إليها وفق الشروط التي تحددها مبادئ المنظمة، و تهدف المنظمة أساسا إلى توحيد جهود البلدان المنتجة لإنتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن إستغلال ثرواتها النفطية الخاصة، و تنظيم و تعزيز موقف الأقطار المصدرة للبترول في علاقتها مع الشركات صاحبة الإمتياز.(سيد أحمد، 2012، صفحة 62)

الفرع الثاني : الشركات النفطية العالمية

هي شركات متعددة الجنسيات، و التي تنشط في قطاع معين ألا و هو قطاع الطاقة و بالأخص في مجال البترول، حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة البترولية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تقوم بعمليات البحث و الإستكشاف و الحفر و التنقيب و الإستخراج و الإنتاج و النقل و التوزيع إلى غاية آخر مرحلة و هي مرحلة الصناعة البيتوكيماوية.(الدوري، 1983، صفحة 81)

المطلب الثالث : آثار إرتفاع و إنخفاض أسعار النفط على سوق النفط و الدول المصدرة والمستوردة

تتميز أسعار البترول بخاصية عدم الإستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة بإتجاه الإرتفاع وتارة أخرى بإتجاه الإنخفاض، فأسعار البترول هي الأكثر تحركا وتغيُرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الإقتصاد العالمي.

الفرع الأول : آثار إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

أولا : أثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة:

وتتمثل أهم هذه الآثار فيمايلي :(بكري و آخرون، 1986، صفحة 223)

- ✓ زيادة كبيرة في العوائد البترولية وإنعكاس ذلك على تطور المستوى المعيشي للفرد ، حيث بلغت العوائد البترولية لهذه الدول 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية.
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية البترولية، وتوجيه الدول هذه الفوائض عبر منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية.
- ✓ في الجانب الإجتماعي فنقول أنه في حالة إرتفاع أسعار النفط تزداد الإستثمارات التي تساهم في إرتفاع حجم الطلب على سوق العمل، وبالتالي إمتصاص جزء كبير من البطالة والعكس صحيح، إذ يمكن القول بأنه توجد علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، فإنّ أي تغيير في أسعار النفط بالإرتفاع أو الإنخفاض يؤدي إلى تغيير في معدلات البطالة في نفس الإتجاه.
- ✓ بالنسبة لتأثير إرتفاع أسعار النفط، كلما كان سعر النفط مرتفع كان العائد أكثر والعكس صحيح، فكلما كان الحجم المباع أكبر كان العائد أعلى.
- ✓ الفساد ولعنة الموارد إذ توجد ظاهرة يسميها الإقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو أنّ البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يُعتبر أداؤها أسوأ بالنسبة للدول الأقل غنى عنها، ولقد إرتبط إكتشاف النفط والمعادن أيضا بسلوك يمس بالفساد خاصة فيما يتعلق بنهب إيرادات هذه الموارد.

ثانيا : آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة:

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية : (خير الدين،2013/2012،صفحة 117)

- ✓ إنخفاض العوائد البترولية التي يترتب عليها إنخفاض الإنفاق العام في هذه الدول ، وتراجع معدلات النمو الإقتصادي.
- ✓ إنخفاض حجم الفوائض المالية البترولية، والذي يترتب على هذا الإنخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الإقتراض.
- ✓ تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و إتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.
- ✓ إنخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات وإطالة عمر البترول لديها.
- ✓ إنخفاض أسعار البترول يشجع الدول على تريد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من إعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة واحدة.
- ✓ إنخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، ويفسر ذلك حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط مع وجود جهاز إنتاجي غير قادر على خفض المستوى الحقيقي للواردات وبالتالي زيادة معدلات التضخم.(كشيتي،2019/2018،صفحة 74)
- ✓ في إطار المديونية الخارجية نجد أنّ علاقة أسعار النفط بالمديونية الخارجية علاقة غير مباشرة، حيث أنّ الإنخفاض أو الإرتفاع في أسعار النفط لا يؤثر بصفة مباشرة على المديونية، بقدر ما له تأثير كبير على سياسات تنموية طموحة تحتاج.
- ✓ إلى كثافة رأس المال العالية، فبالإعتماد على مصدر واحد ووحيد ألا وهو النفط غير كاف، مما أدى إلى اللجوء إلى المديونية.

الفرع الثاني : آثار ارتفاع و إنخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

أولا : آثار إرتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة :

يؤدي إرتفاع أسعار النفط على الدول المستهلكة للنفط بطبيعة الحال إلى إحداث آثار سلبية، كون هذه الدول هي التي تدفع الأموال مقابل الحصول على النفط، وليس من مصلحتها إرتفاع أسعاره، ويمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي :(الهيتي، 2000، صفحة 74)

*أدى إرتفاع أسعار النفط في وقت مضى إلى تغيير سياسة الدول المستهلكة له من خلال محاولة إيجاد بدائل للنفط مثل الإعتماد على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية، وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها.

*يؤدي إرتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إقتصادية سلبية على إقتصاديات الدول المستهلكة للنفط، من خلال الإنخفاض في الإستهلاك العالمي له حيث يقابله إرتفاع في تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات وبالتالي عدم قدرة المواطن على إقتنائها بسبب تدني القدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للبترول في أزمات مالية وضغط إجتماعي راجع إلى أنّ إستهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالإرتفاع الشديد.(الموسوي، 2005، صفحة 69)

*يتسبب إرتفاع أسعار النفط إلى حدوث قلق لدى الدول المستوردة جراء خوفها من تحويل ثرواتها مقابل الحصول على مصادر الطاقة وخاصة البترول، مما سيؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الإقتصادي لديها من خلال التقليص من المشاريع التنموية.

*إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية من خلال زيادة تكلفة إنتاجها.

*يؤدي إرتفاع أسعار النفط إلى تأزم الوضع السياسي من خلال إمكانية حدوث إحتجاجات وإضطرابات للحكومة من قبل الشعب، خاصة في حالة إرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية وعدم قدرة المواطن على إقتنائها.

ثانيا : آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

إنّ لإنخفاض أسعار النفط على الدول المستهكة له لديه آثار إيجابية محضى، ترجع على هذه الدول بكثير من الفوائد، خاصة من خلال الفاتورة التي تدفعها سنويا للدول المنتجة، كون هذه تعتمد على النفط إعتمادا كبيرا في إقتصادياتها، وتتمثل هذه الآثار في :(خليل، 2015، صفحة 16)

*يؤدي إنخفاض أسعار النفط إلى تهيئة أوضاع مواتية لمواصلة تنفيذ إصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط.

*تسجيل إنخفاض في فواتير إستيراد الطاقة، حيث يُتوقع تسجيل نمو إقتصادي في هذه البلدان من خلال إنتعاش المشاريع الإستثمارية.

*إنخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

*إنخفاض أسعار المواد المنتجة من خلال الطاقة.

الفرع الثالث : أثر إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على السوق النفطية

أولا : آثار إرتفاع أسعار النفط على السوق النفطية :

يمكن إجمال بعض الآثار المترتبة عن إرتفاع أسعار النفط على سوق النفط فيمايلي :(إسماعيل، 1981، صفحة 93)

- ✓ إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إنتعاش السوق النفطية خاصة للشركات المنتجة للنفط، وبالتالي زيادة مداخيلها
- ✓ إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى نقص الطلب عليه، وبالتالي يسبب ركود في الأسواق النفطية ونقص حركية التعامل بهذه المادة.
- ✓ إنتعاش حركة المضاربين في السوق النفطية خاصة في ظل تفؤلات بإرتفاع الأسعار في الأسواق النفطية الآجلة.

ثانيا :أثار إنخفاض أسعار النفط على السوق النفطية:

تتمثل هذه الآثار في النقاط التالية :(الدوري، 1983، صفحة 65)

- ✓ زيادة الطلب على النفط خاصة من طرف الدول الصناعية المستهلكة للنفط.
- ✓ زيادة إنتاج البترول من طرف الدول المصدرة بطاقات تفوق ما هو متفق عليه، وبذلك تجاوز الحصص المتفق عليها بين الدول المصدرة.
- ✓ إفلاس بعض الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد على النفط كسلعة أساسية ووحيدة لمداخيلها وإختلال ميزانها التجاري
- ✓ نقص الإستثمارات في مجال النفط.
- ✓ محاولة إيجاد بدائل للطاقة من طرف الشركات والمنظمات التي يكون نشاطها أساسا معتمد على النفط فقط.

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية لكل من الأمن الغذائي من جهة ، والنفط من جهة أخرى، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية الخاصة بالمصطلحين من خلال:

بالنسبة للأمن الغذائي فمن خلال تحليلنا للأمن الغذائي نستخلص أنه لا يوجد مفهوم محدد له ومتفق عليه من قبل الباحثين في المجال، ولكن المتفق عليه هو قدرة كل بلد على :

*توفير السلع الغذائية الضرورية واللازمة لتلبية حاجيات السكان ، والإستمرار في توفير هذه السلع بشكل دائم على مدار السنة.

*أن تكون هذه السلع في متناول السكان وأن توزع عليهم بشكل عادل، من أجل أن يستفيدوا منها من خلال تلبية إحتياجات أجسامهم الغذائية ليتمكنوا من العيش، وبالتالي تحقق الدولة مفهوم الأمن الغذائي في معناه المطلق.

حيث تتحكم في المشكلة الغذائية العديد من العوامل، منها ما هو داخلي يمكن التحكم فيه جزئيا، ومنها ما هو خارجي لا يمكن التحكم فيه إلا بتظافر الجهود، مثل عامل المناخ والجفاف وقلة الأمطار التي تكون نتيجة لما تمليه الطبيعة ولا يستطيع الإنسان التدخل فيها، لذا وجب على الحكومات إيجاد الحلول اللازمة والمستعجلة من أجل تحقيق الأمن الغذائي داخل الدولة لأن ذلك متعلق بحياة أفرادها بالدرجة الأولى والأخيرة، فلا يمكن التراخي من أجل ذلك.

أما فيما يخص موضوع النفط فقد تطرقنا إلى كل ما يخص النفط في جانبه النظري من تعريفات والتعرض لأسعار البترول والأسواق العالمية للبترول إضافة إلى آثار تقلبات أسعار البترول و استخلصنا أن :

* البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية، وعوامل السوق.

* كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة، مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي، السياسي، العسكري، و المالي.

*أسعار البترول مرت بعدة تطورات جعلت له عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج والتصدير.

حيث تميزت السوق النفطية بعدم الإستقرار نتيجة معادلة معقدة ومتشابكة الأطراف بين سياسات وتكتلات ومنظمات دولية ، بين إتجاه يريد رفع الأسعار، وإتجاه يريد خفضها وإتجاه آخر يريد بقاءها مستقرة عند حد معين، ومنه نقول أن سعر البترول يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل والتي من أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى ، حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي، ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى، حيث فرضت منطقها ومبادئها في تسيير هذه الأسواق العالمية.

الفصل الثاني

نمذجة العلاقة بين أسعار المحروقات والأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد :

يلعب النفط دورا هاما في الحياة الاقتصادية في الدولة التي تعتمد إعتمادا كليا على المداخيل البترولية، ورغم المجهودات الكبيرة المبذولة من هذه الدول من أجل توحيد سياستها المستقبلية في مجال الطاقة وتطويرها، إلا أنّ هذا الأخيرة شهد عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في الـ 50 سنة الماضية، بعضها سلبية وبعضها إيجابية، بدءا بأزمة الطاقة الأولى سنة 1973 التي كانت لصالح الدول المنتجة، ثم الصدمة العكسية لسنة 1986 التي أضرت بالدول المنتجة، وتليها الأزمات السلبية مثل أزمة الأسعار عام 1991، وأزمة 1998، وبعدها إنتعشت الأسعار وشهدت السوق النفطية العالمية أزمة إيجابية ثانية سنة 2004 لم تدم طويلا وحلت أزمة 2008، ثم ما لبثت الأسعار أن عاودت الإرتفاع إلى غاية 2014 أين شهد سوق النفط أزمة إنهيار في الأسعار.

وتعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات، وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، كما يُعتبر البترول في الجزائر أهم مورد مالي، فلقد ساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت فقد جعل هذا المورد الدولة الجزائرية تعتمد عليه إعتمادا شبه كلي على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية للنفط، و ما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على أغلب القطاعات الاقتصادية، ومن بينها الأمن الغذائي، حيث يُعتبر الأمن الغذائي من القضايا الأساسية والإستراتيجية،ومن أهم التحديات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والبشرية التي تواجه غالبية دول العالم عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث تلعب العوائد النفطية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي داخل الدولة،

فإنّ الناظر لمصطلحي "الأمن الغذائي" و"النفط" للمرة الأولى لا يبدو له أنه توجد علاقة تأثير وتأثر بينهما، ذلك لأنّ الأمن الغذائي يتعلق بتوفير المواد الغذائية للمواطنين كافة، ويبقى مجاله منحصرا في ما تنتجه الأرض من محصول غذائي لكي يأكله الإنسان، أما النفط فهو مادة طاقوية تُستعمل في الجانب الإقتصادي في تشغيل الآلات والمصانع ووسائل النقل...، فمن هنا يظهر أنّ الأمن الغذائي يجب أن يكون متوفرا لكافة سكان الأرض دون إستثناء، أما النفط فيحتاجه فئة معينة فقط وإستعماله ليس معمما على الجميع، وهذا غير صحيح فالنفط أيضا يدخل في الإستعمالات اليومية للمواطنين فيظهر بصورة مباشر كإستعمال السيارات، أوبصورة غير مباشرة مثل وجوده كطاقة تُشغل بها الكهرباء الذي يُعتبر كضرورة في حياة الفرد، كما يُستعمل في الآلات التي تساعد في الزراعة كآلات الحرث والجرارات و السفن والبواخر التي يُنقل بواسطتها الغذاء، وإنتاج الكثير من المواد والسلع التي يحتاجها الفرد في حياته.

وفي هذا الفصل سنتحدث على العلاقة بين أسعار النفط والأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة إحصائية قياسية، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كمايلي :

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات الجزائري

المبحث الثاني: واقع أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية خلال الفترة 1986 . 2020

المبحث الثالث: القطاع الزراعي كأحد مقومات الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الرابع: نمذجة للعلاقة بين تغيرات أسعار المحروقات والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1986 . 2020

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات الجزائري

يحظى النفط بمكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، فهو من أكثر القطاعات الإقتصادية مساهمة في تركيبة الناتج المحلي الخام، كما يُعتبر موردا رئيسيا لتمويل ميزانية الدولة ومختلف المشاريع التنموية، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات بترولية كبيرة ما جعلها تعتمد عليها في تعبئة الإدخارات من خلال تصدير هذه المادة في تشغيل وتفعيل القطاعات الإقتصادية، فهذه السلعة لها مكانة خاصة في الإقتصاد العالمي بشكل عام والإقتصاد الجزائري بشكل خاص، حيث تُعتبر الجزائر إحدى الدول النشيطة ضمن منظمة الأوبك، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية، وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها الجزائر، وإنطلاقا من ذلك سيتم في هذا المطلب التطرق إلى العناصر التالية والمتمثلة في : أهم إصلاحات قطاع المحروقات الجزائري، وسنتطرق أيضا إلى الإمكانيات البترولية التي تزخر بها الجزائر(الفرع الأول)، واقع الإيرادات النفطية خلال الفترة من 1986 إلى 2020 (الفرع الثاني)، أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري (الفرع الثالث)

المطلب الاول : إصلاحات قطاع المحروقات الجزئري (1986 . 2020)

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصادا بتروليا ريعي بالدرجة الأولى، حيث أنه ومنذ الإستقلال إعتمدت عليه الحكومة الجزائرية إعتمادا كليا في سياستها التنموية في مختلف المجالات والقطاعات، من خلال ما توفره إيرادات المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة في تمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى، ولكن بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية وما خلفته من آثار سلبية وخيمة على جل الدول المصدرة للنفط وعلى الجزائر بطبيعة الحال، نتيجة لإنهيار أسعار المحروقات وما نتج عنه من نقص في العوائد المالية الخاصة بالنفط، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى القيام بإصلاحات إقتصادية مست العديد من القطاعات، بما فيها قطاع المحروقات الجزائري والذي أولت له الاهتمام الكبير كونه المصدر الأول والرئيسي لميزانية الدولة، حيث قامت بتنظيم القطاع من خلال إصدار العديد من القوانين، والتي سنتطرق إليها من خلال مايلي :

الفرع الاول: قانون المحروقات 86-14

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية إلى أدنى مستوياتها، ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية، فأصدر خلالها الشرع الجزائري قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، والذي يُعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، إذ يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب (القانورن رقم 86-14، 1886)، والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، بالتدخل بصفته شريكا مع سونطراك والتي لا تقل مساهمتها عن 51%، ويُعتبر هذا القانون من أكثر القوانين نجاحا في الجزائر لأنه يوفق بين البلد المنتج والمستثمر الأجنبي (مخلوفي،2018/2017،صفحة 19).

أولا: أسباب صدور قانون المحروقات 14/86

ومن أسباب إصدار هذا القانون مايلي:

1 . تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية في بداية ومنتصف الثمانينات والذي بلغ أقل إنخفاض سنة 1986، حيث أدى هذا الإنخفاض إلى إحداث ضغوط إقتصادية وإجتماعية كبيرة نتيجة لتراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، على إعتبار أنّ 98% من إيرادات الخزينة العمومية في الجزائر مصدرها عائدات المحروقات وخاصة النفط، مما أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي والإجتماعي، كما سبب هذا التراجع في أسعار النفط في زيادة المديونية الخارجية، مما خلق متاعب كبيرة في سبيل إيجاد الحلول

اللازمة لتسديدها، وأدى إلى ارتفاع حجم القروض قصيرة الأجل من 5% للفترة من 1980-1985 لتصل إلى 10% سنة 1988.(بن خالدي و بن يوب، 2019، صفحة 22)

2. عدم تنافسية القانون السابق بحيث أثبتت التجربة أنّ قانون 1971 غير تنافسي، لأنه لا يمنح للشركات الأجنبية إمتيازات وحوافز تجعلها تختار الجزائر كوجهة مناسبة لإستثماراتها، فخلال الفترة من 1971 إلى 1985 لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الإستكشاف 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي.(Khelif, 2005, p. 109)

3. الضغوطات المالية والإستثمارية من خلال شح الموارد المالية للإستثمار مما تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، إذ إنخفض الإنتاج من مستوى 1.1 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى 700ألف برميل يوميا في سنوات 1984- 1989 – 1985.(داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، 2013، صفحة 172)

4 . التطور التكنولوجي في القطاع حيث بقيت شركة سونطراك تتبع نفس الأدوات ونفس الأساليب الموروثة منذ عهد التأميم في عملها في السبعينات والثمانينات، ولم تستطع أن تجدد أدواتها للحاق بالركب التكنولوجي وتواكب الثورة الحاصلة في ميادين الإستكشاف والإستغلال، مما أثر على مردود الشركة في تلك الفترة، حيث كام متواضعا جدا، وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أوتركه، وإنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.(كربالي، 2005، صفحة 15)

5 . التحول الكبير في أساسيات السوق النفطية الدولية حيث تراجع دور الأوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة من خلال مؤشرات ظهرت في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينات، حيث لجأت هذه الشركات النفطية العملاقة إلى تكثيف الاتفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الإستكشاف والإنتاج، نتيجة لإلغاء نظام الإمتياز في بداية السبعينات في معظم البلدان المنتجة، حيث ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في ظهور مناطق إنتاج جديدة كآلاسكا وبحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الإستغلال، وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جديدة.(حاج قويدر، 2012/2011 ،صفحة 90-92)

ثانيا: مضمون قانون المحروقات 86-14 :

تتمثل أهم بنوده فيمايلي :(ماجن، 2017، صفحة 06)

1 . الشراكة من خلال تضمين القانون أربعة صيغ لها وهي : صيغة عقد تقاسم الإنتاج، صيغة عقد الخدمات، صيغة الشركة التجارية الخاضعة للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.

2 . تُمنح الشهادات المنجمية (تراخيص الإستكشاف و/ أو الإستغلال) للشركة الوطنية سونطراك مع ترك لها خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب وإختيار الكيفية المنسبة للإستغلال المحروقات وفق الصيغ الأربعة المذكورة أعلاه بشرط أن لا تقل حصة الجزائر عن 51% مهما كانت صيغة التعاقد.

3 . حسب نص المادة 23 من القانون 86-14 فإن قطاع الغاز الطبيعي غير معني ولا يسري عليه القانون، وكل الإكتشافات التي تحدث صدفة أثناء البحث عن البترول تصبح ملك الدولة مع تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها.

4 . وفق ما نصت عليه المادة 05 من القانون 86-14 فإن هذا القانون يسري فقط على الإكتشافات النفطية الجديدة، أي أنّ كل المكتشفات سابقا خارج مجال الشراكة.

5 . أدخل هذا القانون لأول مرة المنظومة التشريعية بالجزائر كنظام جديد للتعاقد وهي عقود تقاسم الإنتاج.

6. وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على إحتكار شركة سونطراك لشبكات النقل.(حاج،قويدر، 2012/2011،صفحة 33)

الفرع الثاني : قانون رقم 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14

وهو قانون معدل ومتمم للقانون رقم 86-14، صدر في 4 ديسمبر 1991، صدر هذا القانون في ظل أنّ الإستثمار بقي بعيدا عن الطموحات المرجوة، لأن القانون 86-14 لم يرق إلى المستوى المطلوب في مجال الإستثمار، مما جعل السلطات تبحث عن آليات جديدة من أجل إيجاد حلول لتطوير الإستثمار، ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية في قطاع المحروقات، من أجل ذلك تم إحداث تعديلات في قانون 86-14 قصد جعل مجال البحث والتنقيب واللإستكشاف والإستغلال والتسويق أكثر إنفتاحا على الإستثمار الأجنبي بغرض الإستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجية الحديثة في هذا المجال، من خلال القانون رقم 91-21 وتتمثل أهم محتوياته في : (بن عوالي، 2020، صفحة 17)

1 . توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لإرتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على إستخدام وسائل حديثة من جهة أخرى.

2 . إلغاء نص المادة 23 الواردة في القانون 86-14 الملزمة للشريك الأجنبي بالتنازل عن إحتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سونطراك مقابل التعويض، وتم توسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.

3 . السماح للشريك الأجنبي بتمويل وإنجاز وإستغلال لحساب المؤسسة الوطنية القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات.

4 . تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات، وقد تكون هذه التعويضات نقدا أوعينا حسب الشروط المحددة في العقد.(بن خالدي وبن يوب، 2019، صفحة 22)

5 . حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته، وفي المقابل أبقى المشرع على شروط إعتبرها بنود رئيسية لا يمكن التنازل عنها مثل قاعدة 51% لشركة سونطراك.

6 . بقاء عمليات الإستكشاف والإستغلال ونقل المحروقات حكرا على الدولة مع إمكانية التفويض بذلك للشركات الأجنبية حسب نص المادة 3.

7 . سمحت المادة الرابعة في حالة إستثناء على ما ورد في المادة الثالثة للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت عليه المادة 17 حكرا على الدولة.

8 . الإبقاء على حصة سونطراك بنسبة 51% على الأقل بغض النظر على صيغة التعاقد.

الفرع الثالث : قانون رقم 05-07

يُعتبر ثالث محطة تشريعية لقطاع المحروقات منذ الإستقلال، وهو من أهم القوانين الخاصة بالمحروقات، نُشر تحت رقم05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، حيث جاء هذا القانون ليؤكد سيطرة الدولة على قطاع المحروقات وتحكمها فيه، وبغرض الحفاظ على الثروات الوطنية وضمان حقوق الأجيال القادمة منها، وأهم ما نص عليه أنّ شركة سونطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم، وهي صاحبة الإمتياز، حيث تستفيد من إمتياز النقل والتعاقد،وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في الشراكة المكونة بينها وبين الشركات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 51% مقابل 45% للشركات الأجنبية، وهذا ما أنهى الجدل

الذي أحدثته المادة 48 من القانون السابق، كما فتح هذا القانون الشراكة لتشمل حقول الغاز.وأهم ما جاء به هذا القانون :(شليحي، 2017، صفحة 35)

1 . إستحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الإستقلالية المالية وهما :

- ✓ الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط ALNAFT
- ✓ الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها ANRH

2 . إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في إمتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح ما بين 30% على الأكثر و 20% على الأقل لشركة سونطراك.

الفرع الرابع : الأمر رقم 06-01 المعدل للقانون رقم 05-07

صدر بتاريخ 29 جويلية 2006 الذي يعدل ويتمم القانون الجديد للمحروقات رقم 07-05، وتمثلت أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر في :(بوعوينة و هاشم، 2017، صفحة 93)

1 . تحديد نسبة مساهمة سونطراك في عقود الشراكة بـ 51% على الأقل، بتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لسعار البترول 30 دولار للبرميل، وتحديد هذه الرسوم بـ 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى .

2 . أبقى على الوكالتية اللتان أنشأتا في إطار القانون رقم 05-07، وتم تغيير المجلس الإستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس المراقبة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات

الفرع الخامس : الأمر رقم 13-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07

مع حلول العقد الثاني من القرن الحالي تراجعت مردودية قطاع المحروقات وإنخفاض إنتاج البترول، حيث عجزت الجزائر عن تلبية إنتاج الحصة التي تقررها منظمة الأوبك، لذلك إضطرت الحكومة إلى تعديل القانون رقم 05-07 مرة أخرى عام 2013 بواسطة الأمر رقم 13-01 المؤرخ في 24 فبراير 2013 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات، من خلال هذا الأمر أرادت الحكومة إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع المحروقات وتصحيح النقائص والسلبيات التي ميزت القانون رقم05-07، وقد تضمن هذا الأمر إدراج مواد جديدة تتمثل في :(المادة 58 من القانون رقم 05-07)

1 . إحتكار المؤسسة الوطنية سونطراك لنشاط النفل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنابيب.

2 . إستثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة.

3 . تعطي الأولوية لتلبية إحتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية.

4 . توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات.

5 . تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث أوإستغلال المحروقات، مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث وإستغلال المحروقات غير التقليدية.

6 . إدراج مادة تُلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن تكون لديه قدرات تخزين خاصة به.

7 . إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.

8 . إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للأماكن الصغيرة والأماكن الواقعة في عرض البحر والأماكن ذات الأرضية المعقدة و/ أو تفتقد للمنشآت.

9. إدخال نظام إصطفاء الأرباح الإستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج.

الفرع السادس : قانون المحروقات رقم 19-13

صدر القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لـ 11 ديسمبر 2019 المتعلق بتنظيم نشاط المحروقات، حيث جاء في هذا القانون الجديد نص على منح إعفاءات ضريبية وجمركية للشركات الأجنبية من أجل تشجيعها على العودة للإستثمار في السوق الجزائرية، حيث يتم الإعفاء على واردات السلع والتجهيزات وكل المواد المستخدمة في أنشطة الإستكشاف، كما تم تحديد المدة القصوى لإستغلال الحقول بـ 30 عام، بالإضافة على أنه نص بأنّ عمليات إستخراج الغاز محددة بكل الطرق التي تضمن الحفاظ على إحتياط الجزائر من هذه المادة، كما شدد المشرع في هذا القانون على إسترجاع كل المواد الكيميائية المستخدمة في باطن الأرض أثناء عملية الإستخراج، حيث ذكر المشرع في هذا القانون في مادته 134 على أنّ أي عقد محروقات يجب ان يتضمن نصوصا تمنح الأفضلية للشركات الجزائرية لتزويد السلع والخدمات المنتجة في الجزائر وتكون خاضعة لشروط السعر والجودة بما يتماشى مع تلك المتوقعة. (القانون رقم 13.19)

حيث يهدف هذا القانون إلى تحسين ورفع مستوى إستقطاب الإستثمارات في القطاع المنجمي وتوفير نظام قانوني ومؤسساتي وجبائي مستقر في ميدان المحروقات على المدى الطويل دون المساس بالمصالح الوطنية والإبقاء على قاعدة 49/51.(صالحي، 2021، صفحة 47)

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية خلال عقود من الزمن وإلى غاية يومنا هذا، بإعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وسنحاول فيمايلي التعرف على الإمكانيات النفطية في الجزائر.

الفرع الاول : إحتياطي البترول في الجزائر

إنّ إتباع سياسة الإستغلال الأمثل للإحتياطات من البترول التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لابد منها، فما تتمتع به الجزائر اليوم من إحتياطات البترول قد لا تكون في المستقبل، حيث أنّ إستهلاك برميل اليوم لا يُعوض في الغد إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الإستكشاف، من أجل زيادة الإحتياطي من النفط.(داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، 2013، صفحة 32)

غير أنّ هذا لا ينفي أنّ الجزائر تزخر بإحتياطي هام من النفط، ما يجعلها تحتل المراتب الأولى إفريقيا وعالميا من حيث الإحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الإحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث تحتوي منطقة حاسي مسعود على 70% من إجمالي الإحتياطي النفطي، إلا أنّ هذه الإحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة للمجهودات الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في إكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز إستمرار عمر النفط في الجزائر.(بلوافي،2019 /2020،صفحة 98)

والجدول التالي يبين تطور إحتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من 1986. 2020

جدول رقم(01): تطور احتياطي النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة من 1986. 2020

الوحدة:مليون برميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإحتياطي المؤكد	8800	8564	9200	9236	9200	9200	9200	9200	9979	9979	10800	11200
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإحتياطي المؤكد	11314	11314	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200	12200	12200	12200
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الإحتياطي المؤكد	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	

المصدر:

https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php?fbclid=IwAR2f2w0thtvhEIEiSCtDvBw2LoMC1cL0zQNQvzuf3**lGU2CczbQEVbHYxKGY**تاريخ الزيارة:2023/05/14 على الساعة:23:00

الشكل رقم (01): احتياطي النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة1986 الى 2020

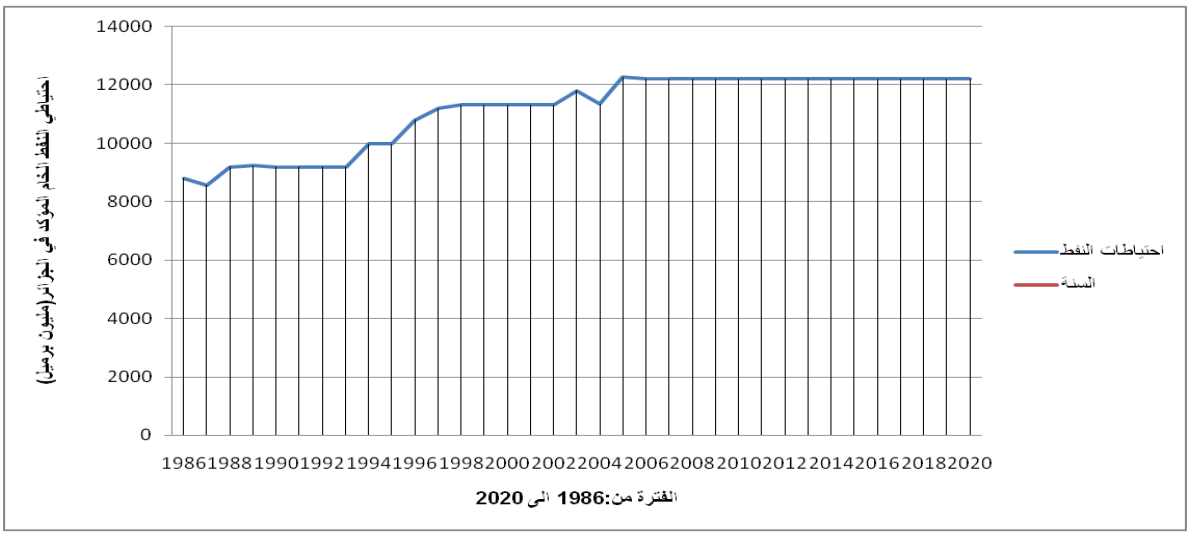

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(01) أعلاه

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) نلاحظ أنّ الإحتياطي النفطي في الجزائري يشهد نموا متواصلا بعد فتح القطاع للشراكة مع الأجانب، وهذا بعد تبني الجزائر لسياسة قطاعية جديدة تجلت من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 1986، والتعديلات التي أدخلت عليه سنة 1991، مؤسة بذلك لمرحلة جديدة تمثلت بفتح القطاع النفطي على الإستثمار

الأجنبي، مما ساهم في نمو مُطرد للإحتياطات النفطية نتيجة لتكثيف النشاط الإستكشافي من طرف الشركات الأجنبية، حيث كان مستوى الإحتياطي في حدود 8.8 مليار برميل سنة 1986، بينما سجل سنة 1990 مستوى 9.19 مليار برميل أي بمعدل زيادة قدره 100 مليار برميل خلال 4 سنوات من الفترة الممتدة بين 1986 . 1990، وخلال الفترة من 1990 إلى 1993 نلاحظ ثباتا في الإحتياطي النفطي للجزائر قُدر بـ 9.1 مليار برميل، ومن الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004 إرتفع إحتياطي النفط في الجزائر بـ 700 ألف برميل ليصل إلى أكثر من 11 مليار برميل، واستمر إحتياطي النفط ثابتا خلال كل هذه الفترة إلى غاية عام 2005 حيث إرتفع إحتياطي النفط إلى ما يزيد عن 12 مليار برميل، وبقي ثابتا إلى غاية 2020، وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة قامت الجزائر بتوقيع أكثر من عقد شراكة مع شركات نفطية في مجال الإستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات حيث بلغ عددها في نفس االفترة أكثر من 50 شركة قامت في المجموع بإنفاق 2.5 مليار دولار في ميدان الإستكشاف وحده (كشيتي، 2021/2020،صفحة 160).

الفرع الثاني: إنتاج النفط

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل مكانة فاعلة في السوق العالمية للبترول، وهذا نتيجة للطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها في إنتاج البترول الخام، وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و إنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الإستكشاف والبحث والتنقيب، إذ فتحت الحكومة الجزائرية المجال أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية وإقتصادية وجيوسياسية، حيث تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول وتعتبر الركيزة الأساسية لها(بن عوالي، 2020، صفحة 12)،والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج البترولي في الجزائر من عام 1986 إلى غاية عام 2020

الجدول رقم(02):تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020

الوحدة:ألف برميل يوميا

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإنتاج	674	648	673	727	783	803	757	747	753	753	806	846
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج	827	750	796	777	730	942	1311	1352	1369	1372	1356	1216
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الإنتاج	1130	1162	1200	1203	1193	1157	1147	1059	1040	1023	899	

المصدر:

https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php?fbclid=IwAR2f2w0thtvhEIEiSCtDvBw2LoMC1cL0zQNQvzuf3lGU2CczbQEVbHYxKGY

تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

الشكل رقم (02) : انتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة : 1986 الى 2020

الوحدة : ألف برميل يوميا

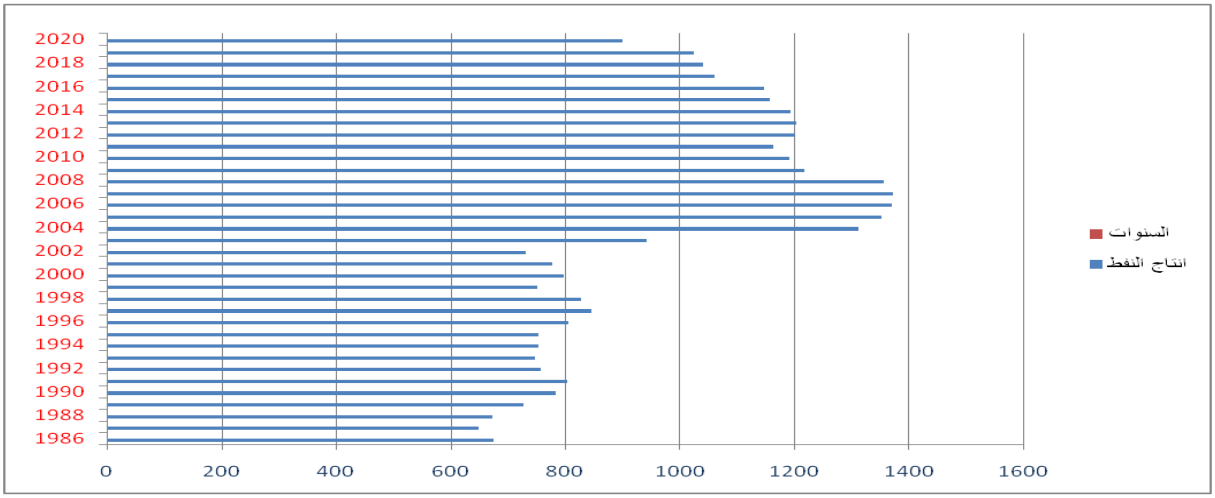

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال الجدول رقم (02) و الشكل رقم (02)، يتضح لنا بأنه منذ سنة 1986 وإنتاج البترول في الجزائر يتطور من سنة إلى أخرى، فحسب التقارير السنوية لمنظمة الأوبك فإنّ إنتاج النفط خلال االفترة ما بين 1986. 1988 كان ثابتا نوعا ما عند طاقة إنتاج قُدرت بحوالي 670 ألف برميل يوميا، حيث ظل هذا الإنتاج متراجعا نسبيا بسبب تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986، وإنخفاض الطاقة الإنتاجية بسبب إنخفاض أسعار النفط، إلا أنه وبداية من عام 1989 بدأت بوادر التعافي من الأزمة تظهر، وبدأ الإنتاج النفطي في الجزائر يرتفع إرتفاعا طفيفا، حيث لامست الطاقة الإنتاجية للنفط ما يفوق 720 ألف برميل يوميا، وبقيت هذه الطاقة الإنتاجية شبه ثابتة تقريبا خلال 15 سنة كاملة من 1989 إلى 2003 بإنتاج متذبذب بين إرتفاع وتراجع متقاربين، حيث سُجل أكبر إنتاج في هذه الفترة بين عامي 1996 و1998 حيث فاقت الطاقة الإنتاجية النفطية 840 ألف برميل يوميا، ليعود الإنتاج للإنخفاض مجددا بداية من عام 1999 إلى غاية عام 2002 إذ لم يتجاوز آنذاك 790 ألف برميل برميل يوميا، ومنذ عام 2003 بدأ إنتاج النفط ينتعش مجددا مسجلا في عام 2003 إنتاجا قُدر بـ 942 ألف برميل يوميا، وهو أكبر إنتاج للنفط خلال الفترة من 1986 إلى 2003، في حين أنّ المرحلة الذهبية للإنتاج النفطي في الجزائر بدأت في عام 2004، حيث فاق الإنتاج النفطي مليون و300 ألف برميل يوميا، وإستمر الإنتاج النفطي في الجزائر فوق عتبة المليون برميل يوميا إلى غاية عام 2019، ويعود إزدهار الإنتاج النفطي في هذه الفترة بسبب دعم الإستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة، وخاصة عند صدور القانون رقم 07/05 حيث خلالها إزدادت عمليات التنقيب والإستكشاف، وفي عام 2020 شهد الإنتاج النفطي إنخفاضا ملحوظا، غير أنّ هذا الإنخفاض لم يمس الجزائر لوحدها، وإنما كل الدول المنتجة للنفط بسبب جائحة كورونا والتوقف شبه الكلي للحياة الإقتصادية آنذاك من خلال فرض إجراءات الحجر الصحي على المواطنين وإغلاق المصانع و توقف حركة النقل بين دول العالم، حيث كان لهذه الأزمة الدور الكبير في إنخفاض إنتاج النفط، لأن قطاع النقل يستهلك الكمية الأكبر من الطاقة خاصة النفط.

الفرع الثالث: الآبار المنجزة والحفارات النشطة

ولا يفوتنا الحديث عن الآبار البترولية المنجزة الموجودة منذ عام 1986 إلى غاية 2020، ناهيك عن الحفارات النشطة التي كانت مستغلة في عمليات الإستكشاف والبحث، والتي ساعدت في عملية الرفع من الإنتاج النفطي في الجزائر، وفي الجدول التالي نبين عدد الحفارات النشطة والآبار البترولية الموجودة في الجزائر منذ عام 1986 إلى غاية عام 2020.

الجدول رقم (03) عدد الحفارات النشطة والآبار المنجزة في الجزائر خلال الفترة (1986.2020)

الوحدة : وحدة

السنوات	عدد الحفارات النشطة	عدد الابار المنجزة	السنوات	عدد الحفارات النشطة	عدد الابار المنجزة
1986	40	46	2004	21	190
1987	33	55	2005	25	198
1988	19	58	2006	29	302
1989	32	48	2007	27	260
1990	35	80	2008	27	249
1991	30	69	2009	24	265
1992	29	101	2010	24	258
1993	29	113	2011	33	249
1994	29	93	2012	38	258
1995	28	95	2013	49	191
1996	29	100	2014	49	215
1997	28	105	2015	49	250
1998	16	85	2016	52	292
1999	12	91	2017	50	332
2000	20	137	2018	50	277
2001	22	148	2019	42	265
2002	20	172	2020	22	160
2003	20	179			

المصدر:

https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php?fbclid=IwAR2f2w0thtvhEIEiSCtDvBw2LoMC1cL0zQNQvzuf3lGU2CczbQEVbHYxKGY

تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

من خلال الجدول رقم (03)،نلاحظ من ناحية عدد الحفارات النشطة أنه ومنذ عام 1986 إنخفاض في عدد الحفارات التي كانت في أقصى عدد لها سنة 1986 بـ 40 حفارة، ثم إنخفض عددها بشكل ملحوظ خلال السنوات من 1987 إلى غاية 2012 حيث لم تتعدى خلال هذه الفترة الرقم المسجل في عام 1986، ومنذ عام 2013 بدأ عدد الحفارات النشطة بالتزايد

فوق عتبة الـ 40 حفارة إلى أن وصل عددها 52 حفارة عام 2016 (وهو العدد الأقصى المسجل خلال هذه الفترة من 1986 إلى 2020)، إلى غاية عام 2019 أين إستقر عددها عند 42 حفارة، في حين سجلت الجزائر في عام 2020 عدد قُدر بـ 22 حفارة فقط بتراجع جد ملحوظ في عدد الحفارات، وذلك أيضا كما ذكرنا سابقا عن عام 2020 الذي ميزه ظهور جائحة كورونا والتي أثرت على جميع مجالات الحياة عامة، وعلى النفط بصفة خاصة، حيث خلال هذه السنة تهاوى كل ما يتعلق بالطاقة والبترول من أسعار وإنتاج و...إلخ.

أما بالنسبة للآبار المنجزة فمنذ سنة 1986 وعددها في تزايد كل سنة إلى نهاية عام 1997 أين بلغ عددها 105 بئر، وفي عامي 1998 و1999 نلاحظ إنخفاض طفيف نوعا ما لعدد الآبار المنجزة في هاتين السنتين، ففي عام 1998 أنجز 85 بئر، و91 بئر في عام 1999، وبداية من عام 2000 إلى غاية 2019 نلاحظ إرتفاعا ملحوظا جدا في عدد الآبار المنجزة والتي فاق عددها 200 بئر، في حين أنجز عام 2016 و2018 عدد آبار مقدرة بـ 302 و332 على التوالي وهو أكبر عدد من الآبار خلال الفترة من 1986 إلى 2020، في حين إنخفض عددها عام 2020 إلى 160 بئر منجزة للأسباب المذكورة أعلاه والتي ميزت عام 2020.

الفرع الرابع : الصادرات النفطية

تعتبر الجزائر من أهم المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وهذا راجع لعدة إعتبارات منها كون الجزائر تحتوي على مخزون هائل من النفط في أراضيها يمكنها من المنافسة في أسواق النفط العالمية لشساعة المساحات التي تحتوي على الآبار النفطية، وأيضا لتميز النفط الجزائري كونه من أحسن أنواع النفط في العالم لكثافته العالية، حيث تمكنت الجزائر من الإستفادة من العائدات التي تجنيها من خلال تصديرها للنفط وملء الخزينة العمومية، ما يوفر لها ثروات مالية ضخمة تجعلها تحقق نموا إقتصاديا في مختلف المجالات.(مومني، 2022، صفحة 580)

الجدول رقم (04): تطور صادرات الجزائر النفطية ونسبتها من الصادرات العالمية للفترة: 1986–2020

الوحدة: ألف برميل في اليوم

السنوات	صادرات الجزائر من النفط الخام	الصادرات العالمية من النفط الخام	نسبة الصادرات الجزائرية من الصادرات العالمية%	السنوات	صادرات الجزائر من النفط الخام	الصادرات العالمية من النفط الخام	نسبة الصادرات الجزائرية من الصادرات العالمية
1986	255.00	25699.10	0.99	2004	893.20	41974.00	2.12
1987	240.00	25380.20	0.94	2005	967.60	43007.20	2.24
1988	244.00	27074.50	0.90	2006	947.20	42486.10	2.22
1989	280.50	28284.40	0.99	2007	1253.50	42913.10	2.92
1990	280.60	29968.80	0.93	2008	840.90	42058.80	1.99
1991	344.70	30388.10	1.13	2009	747.50	40727.60	1.83
1992	279.40	30824.10	0.90	2010	708.80	41403.50	1.71
1993	308.00	31438.00	0.97	2011	842.90	41296.20	2.04
1994	329.20	32358.40	1.01	2012	808.60	42057.20	.1.92

1.82	40850.90	744.00	2013	1.00	33134.20	332.80	1995
1.54	40222.90	622.90	2014	1.14	34145.40	390.80	1996
1.54	41532.30	642.20	2015	1.04	3572.90	373.10	1997
1.51	44194.10	668.70	2016	1.46	37611.80	549.40	1998
1.41	44699.30	632.50	2017	1.13	36400.50	414.60	1999
1.24	45924.90	571.00	2018	1.18	38867.80	462.20	2000
1.29	45249.80	584.20	2019	1.16	38018.50	441.50	2001
1.04	42027.30	438.70	2020	1.52	37024.20	566.20	2002
				1.91	38679.00	741.00	2003

المصدر:

https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php?fbclid=IwAR2f2w0thtvhEIEiSCtDvBw2LoMC1cL0zQNQvzuf3lGU2CczbQEVbHYxKGY

الملاحظ من الجدول رقم (04) أن كمية صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة من 1986 إلى 2020 قد تطورت نوعا ما، حيث تميزت الصادرات النفطية بالتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض ولكنها بقيت في منحى تصاعدي مقارنة بسنة 1986. فمنذ عام 1986 إلى غاية 1997 تميزت الصادرات النفطية بالثبات نسبيا، ووصلت أقصى قيمة لها سنة 1996 بـ 390.80 ألف برميل يوميا بزيادة قدرها 135.8 ألف برميل يوميا مقارنة بسنة 1986 أي بزيادة 53.32%

ومنذ عام 1998 إلى غاية سنة 2020 شهدت الصادرات الجزائرية طفرة في تصدير النفط، حيث سجلت إرتفاعات محسوسة في كثير من السنوات، وقد وصلت الجزائر أقصى طاقة تصديرية لها سنة 2007 بـ1253.50 ألف برميل يوميا، وبقيت صادرات النفط بين الإتفاع والإنخفاض بسبب عدة عوامل لكنها بقيت تسجل أرقام مهمة تعكس حجم الإستثمارت في هذا المجال. ويبقى أبرز حدث أدى إلى إنخفاض الصادرات النفطية هو تأثيرات جائحة كورونا، حيث سجلنا إنخفاض في صادرات النفط الجزائري سنة 2020 والتي وصلت إلى 4380.70 ألف برميل يوميا بسبب الإغلاق الذي حدث بسبب الأزمة الصحية وأدى إلى تراجع كل من العرض والطلب على حد سواء، حيث تراجع الإنتاج بسبب تقليص عدد العمال العاملين في مجال الإنتاج كإجراء وقائي اتخذته الجزائر مثل العديد من الدول، أما من ناحية الطلب فالعديد من الدول أغلقت حدودها تماما اتجاه العالم الخارجي وأصبحت المصانع تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا بالإضافة إلى تعطل المواصلات عالميا كل هذه الأحداث أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وموازاة مع انخفاض الصادرات الجزائرية فالأمر نفسه حدث بالنسبة لكمية الصادرات العالمية من النفط والتي تراجعت مقارنة بالسنوات التي سبقتها حيث سجلنا 402027.30 ألف برميل يوميا بتراجع قدر ب 7.12%، إلاّ أنّ سنة 2007 تبقى السنة المميزة في كمية الصادرات بقيمة قُدرت بـ 1253.50 ألف برميل يوميا، وهي أعلى قيمة مسجلة للصادرات النفطية في تاريخ الجزائر.

وبعدها ومنذ عام 2008 بدأ منحنى الصادرات النفطية في الإنخفاض إلى غاية عام 2020 التي سُجلت فيها أقل قيمة.

أمّا بالنسبة لنسبة الصادرات النفطية الجزائرية من الصادرات العالمية، فمن خلال الجدول نلاحظ بأنها منخفضة نوعا ما خلال الفترة من 1986 إلى 2020، حيث لم تتعدى 2.92% سنة 2007 وهي أكبر نسبة مسجلة في تاريخ تصدير النفط

الجزائري، أمّا في باقي السنوات فبقيت مستقرة بين 0.90% مسجلة سنة 1988 وهي أقل نسبة، وبين 1.99% سنة 2008.

إلاّ أنّ الجزائر تمتلك الإمكانيات اللازمة لتتفوق عالميا من ناحية تصدير المحروقات، فحيث أنّ ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الإستقبال الأوربية وكذا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل، الذي يجعل المنتجات البترولية في وضع تنافسي أفضل من بلدان الشرق الأوسط.

كما أنّ البترول الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافته 0.83، فهو يحتوي على 34% غازوال، 24% وقود للتدفئة، 08% زيت، 1% برافين (الدوري، 1983، صفحة 12)، فالكثافة النوعية التي يتميز بها البترول الجزائري تجعله من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها.

إنّ ميزة إنخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي، وميزة النوعية تجعلان البترول الجزائري ذو قدرة تنافسية كبيرة، بحيث يزداد الطلب عليه وبالتالي ترتفع كمية الصادرات النفطية وتستفيد من وضعيتها في : (موري، 2015/2014،صفحة 145)

*حصولها على عائدات مالية وأرباح إضافية بسبب إمكانياتها ومميزات المحروقات الجزائرية.

*تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الإستهلاك بالمقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

المبحث الثاني: واقع أسعار النفط في ظل الازمات النفطية خلال الفترة 1986–2020

للنفط تاريخ طويل من التقلبات وتأثر مستمر بالحروب والأزمات مابين الهبوط والصعود النفط كغيره من السلع يتأثر سعره بأسباب شتى منها السياسية والاقتصادية وحتى القرارات المتعلقة بالانتاج التي يتخذها المنتجون في أوبك وخارج أوبك .

منذ عام 1973 محطات أسعار النفط تغيرت صعودا وهبوطا حيث كانت طيلة السنوات التي سبقت 1973 عند مستوى قريب من 3.6 دولار للبرميل ليشهد انهيارا بعد حضر النفط العربي على أمريكا إحتجاجا على دعمها لاسرائيل في حربها ضد مصر أنذاك عام 1973 وسرعان ما بدأت أسعار التنفط في الإرتفاع حتى بلغت 12 دولار للبرميل في نهاية عام 1974 وخلال الفترة بين 1974و1978 استقرت الأسعار عند مستوى مابين 12.5و 14 دولار للبرميل، ليستمر مسلسل تقلبات أسعار النفط منتصف الثمانينات إلى غاية يومنا هذا وهذا ماسوف يتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث وذلك باستعراض أهم المحطات التي مر عليها سعر النفط في الفترة مابين 1986و2020 وإبراز أثر ذلك على الجزائر .

المطلب الأول: أهم الأزمات النفطية العالمية خلال الفترة 1986 – 2020

لقد شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينيات أدت إلى تغيرات في أسعار البترول والغاز الطبيعي، حيث أنه خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات حدث انكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول، أدى إلى حدوث انهيار في أسعار النفط، حيث وصلت هذه الأسعار لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بضخ جزء من مخزونها الإستراتيجي في السوق البترولية لمضاعفة هذا الانهيار،هذا بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى أدت إلى حدوث الأزمات النفطية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الأزمات التي شهدتها أسعار النفط : (بن سبع،2012/2011، صفحة 59)

الفرع الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986

في عام 1982 لجأت منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالي، إلاّ أنّ تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل، وعدم إلتزام بعض أقطار منظمة الأوبك، فدفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985، وبداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام إلى 13.53 دولار للبرميل، ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط، خصوصا أعضاء منظمة الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى(Durousset, 1999, p. 54)، ولقد جاءت هذه الأزمة معاكسة للصدمة النفطية الأولى(1973) والثانية(1979)، حيث أنّ هاتين الأخيرتين كانتا لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة إنخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، حيث يُعتبر عام1986 بالعام الأسود بتروليا لما وصلت إليه أسعار النفط من إنخفاض كبير.(الموسوي، 2005، صفحة 13)

وتُعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات إقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قُدرت بـ 127 مليار دولار لفترة (1982– 1985)، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982–1985) حيث بلغت 134 مليار دولار، وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. (Durousset، 1999، صفحة 54)

أولا . أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986، حيث يمكن تلخيصها فيمايلي: (يوب،2018/2017،صفحة 52)

- ردود الفعل على المدى القصير وتتمثل في محاولة الدول الصناعية المستهلكة التكيف مع تصحيح الأسعار التي أقرتها منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، والتي ارتفعت في المرة الأولى في سنوات 1973-1974 عندما إستعادت حكومات هذه المنظمة سيطرتها على مواردها النفطية، وأصبح لها قدرة على تحديد السياسات السعرية.(سيد أحمد، 2012، صفحة 42)
- إنخفاض الطلب على النفط سنة 1985، حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم، فهذا الهبوط في الطلب أثّر على حصة الأوبك في السوق النفطية بـ 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980.
- دخول منتجين جدد للبترول (المكسيك، إنجلترا، النرويج، كندا، الإتحاد السوفياتي...)، التي بات بإستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق، وقامت بالفعل بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض في العرض البترولي في السوق البترولية، وبالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط.(قويدري،2009/208،صفحة 95-96)
- توسيع المعاملات في الأسواق الآنية والآجلة، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل 70% من التعاملات العالمية للبترول، وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين، وتضارب قوى العرض والطلب.
- تطور إنتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب إرتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات.
- إعلان بعض الدول البترولية كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار بترولها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30. دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.(الموسوي، 1990، صفحة 17)
- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة بالمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي إنخفضت النسبة إلى 60%، ورغم دعوة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فإنّ المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.(عبد الله، 2006، صفحة 68)
- الإختلاف الحاصل بين دول الأوبك، وإستخدام كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الإنتاج إحتجاجا على إرتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة و خاصة بحر الشمال.
- تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الغربية في نهاية السبعينات، حتى وصلت نهاية 1982 إلى ما يقارب الصفر، وأدت إلى آثار الركود الإقتصادي الذي آل بدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (O.C.D.E) من جهة، وجهود الإقتصاد في الطاقة من جهة ثانية إلى إنخفاض الطلب على البترول إلى حوالي 12%.(الرومي، 2000، صفحة 253)
- تزايد حجم المخزون من النفط لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الإحتكارية مما ترك آثار سلبية مباشرة على هيكل أسعار النفط الخام لأقطار الأوبك.
- المواقف العدائية لبلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط العالمية إتجاه منظمة الأوبك ككل، والتي تم التنسيق لتلك المواقف منذ منتصف السبعينات، وأعطت نتائجها بشكل فعّال وإيجابي في إحداث الفوضى وعدم الإستقرار في أسواق النفط العالمية خلال عامي 1979 و1980. (قويدري،2009/2008، صفحة 96.95)

- تذبذب معدلات صرف الدولار الأمريكي.

ثانيا: نتائج الأزمة النفطية لسنة 1986

لقد نتج عن الصدمة النفطية لسنة 1986 نتائج كانت إيجابية بالنسبة للدول المستوردة للنفط، وجد قاسية على الدول المنتجة والمصدرة له وفيمايلي أهم النتائج :(بوروكي و عبد القادر، 2015، صفحة 3)

- إرتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل سنة 1987 إلى 52 مليون برميل في سنة 1989.
- تباطؤ النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط، ففي الفترة من 1986/ 1987 إنخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للنفط 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1% وحدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم البلدان النفطية.
- تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال ديون الدول المصدرة للنفط لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط.
- إنخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط في ظل إنخفاض أسعار النفط، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الإقتصادي والتنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.
- على إثر أزمة 1986 عقدت منظمة الأوبك عدة إجتماعات للخروج من الأزمة في فترة (1987. 1989)، تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 إرتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية . العراقية)، ثم إنخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل بإندلا ع الحرب سنة 1990، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و16.6 دولار للبرميل خلال فترة 1995.1991 (يوب،2018/2017،صفحة 54،53)

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الخليجية 1990. 1991

وهي أزمة تعرضت لها السوق النفطية العالمية إثر إندلا ع حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات،حيث ميز هذه الفترة إرتفاع أسعار النفط خلال الأشهر الأولى للحرب، حيث بلغت سقف 40 دولار للبرميل،ففي أعقاب الأزمة مباشرة واصلت أسعار النفط إرتفاعها، حيث سجل سعر برميل سلة خامات أوبك 26.5 دولار للبرميل في 06 أوت 1990، أي بعد 4 أيامفقط من غزو الكويت، ثم تجاوزت الأسعارسعر البرميل من النفط 34.6 دولار، واستمر في الإرتفاع حتى كاد أن يتخطى حاجز 40 دولار للبرميل، وخاصة بترول شمال إفريقيا، وذلك نتيجة للمضاربات ورد فعل التصريحات والتخوف من إندلا ع الحرب في الخليج على نطاق واسع، مما دفع بدول الأوبك لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين تغطية الطلب العالمي على البترول عن طريق الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة، لتعويض ما فقدته السوق نتيجة لتوقف الإنتاج العراقي و الكويتي، على أن تعاود الإلتزام بالحصص المحددة بعد إنتهاء الأزمة.(عبد الله ، 2006، صفحة 74).

أولا:أسباب الأزمة النفطية الخليجية :

تأثرت أسواق النفط العالمية خلال عامي 1990 و1991، وهذا راجع للأسباب التالية :(محفوظ، 2017، صفحة 4)

- نتائج الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 التي تكبدتها الإقتصاديات المنتجة للنفط بإنخفاض صادراتها النفطية وإيراداتها المالية، وتراجع معدل النمو فيها، وتفاقم مديونيتها، مما أدى إلى تمهيد لصدمات إقتصادية أخرى.

- السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، والإخلال بإتفاقية جويلية 1990. مما جعل العراق يتهم الكويت و الإمارات العربية المتحدة بالمسؤولية عن إنخفاض الأسعار.
- الخلاف الدائر بين العراق و الكويت منذ عام 1936 حول أكبر حقل يقع بين الحدود العراقية الكويتية، وهو حقل الرملية وإتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه.
- إرتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتكثيف كل طاقته الإنتاجية، وذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل العراق ثاني أكبر منتج في دول منظمة الأوبك بعد العربية السعودية، مما يهدد إستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار.

ثانيا: نتائج الأزمة النفطية الخليجية

تتمثل أهم النتائج المنبثقة جراء الأزمة النفطية الخليجية فيما يلي :(قويدري،2009/2008،صفحة 98)

- الإنخفاض المستمر للأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك سنة 1992 إلى 18.44 دولار للبرميل، وفي سنة 1993 وصل إلى 16.33 دولار للبرميل، وفي سنة 1994 وصل إلى 15.33 دولار للبرميل.
- ضعف منظمة الأوبك الذي إتضح من خلال تجميد الإنتاج لدول المنظمة للتكيف مع حالة السوق النفطية في ظل الأزمة.
- فرض حضر على الصادرات العراقية من طرف الأمم المتحدة والتي كانت تبلغ 4.02 مليون برميل يوميا، وتعويضه بإنتاج كل من إيران والسعودية.

الفرع الثالث: الأزمة النفطية لسنة 1998 و2004

أولا: الأزمة النفطية لسنة 1998

عرفت دول آسيا أزمة إقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك، بالمقابل إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك إلى 25 مليون برميل يوميا، حيث أدت إلى إنخفاض سعر النفط عند مستوى 12.3 دولار للبرميل.

وأثرت أزمة النفط لعام 1998 على إقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة، بحيث إنخفض معدل النمو إلى 1.8 مليون دولار عام 1998، وفي سنة 1999 إرتفعت أسعار النفط إلى 17.5 دولار ثم إلى 27 دولار عام 2000.(محفوظ، 2017، صفحة 4)

ثانيا: الأزمة النفطية لعام 2004

مع بداية سنة 2004 كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيف من ظاهرة المضاربات التي سيطرت على السوق، وذلك حفاظا على معدلات النمو في الإقتصاد العالمي سنة 2001، حيث شهدت حينها أسعار سلة الأوبك إنخفاضا في مستوياتها، حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل، لينخفض بـ 5.3 دولار نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، وفي سنة 2002 تأثرت السوق النفطية بالعديد من العوامل أثرت بشكل إيجابي في تحسين مستويات الأسعار، كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر، وعدم إستقرار الأوضاع حتى نهاية عام 2002، مما أدى إلى رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.(داود، 2013، صفحة 52)

وفي سنة 2003 إرتفعت سلة الأوبك إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب منها : (عبد الرضا، 2011، صفحة 76)

- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- إستمرار إنقطاع الإمدادات في فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
- الإضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا، والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

وفي سنة 2004 إرتفعت أسعار النفط بشكل متواصل معظم السنة حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها أسعار النفط من قبل، حيث وصلت إلى 51 دولار للبرميل، واستمرت في الصعود حتى وصلت إلى 92.7 دولارللبرميل سنة 2008 خلال الربع الأول، ثم إرتفعت في الربع الثالث إلى 113.5 دولار للبرميل، لتعود إلى الإنخفاض من جديد خلال الربع الرابع لتصل إلى 52.5 دولار للبرميل، ومن أسباب هذه الأزمة مايلي :(الموسوي، 2005، صفحة 41)

- الإضطرابات السياسية في نيجيريا وإستهداف عمال النفط، مما أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.
- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.
- إرتفاع نشاطات المضاربة على النفط نتيجة التخوف من إنقطاع الإمدادات النفطية لأي سبب من الأسباب.
- الغموض الذي أحاط بشركة الطاقة الروسية العملاقة "يوكوس" والتي كانت تواجه خطر الإفلاس بسبب حجم الضرائب التي تطالبها بها الحكومة لدفعها، حيث صرحت بأنها ستضطر إلى وقف إنتاجها بسبب أمر من المحاكم يُلزمها بتسديد 3.4 مليار دولار كرسوم ضريبية مستحقة.(مساعيد، 2011، صفحة 244)
- عدم الإستقرار السياسي في العراق والهجمات المتكررة على المؤسسات النفطية العراقية وأنابيب النفط، مما أدى إلى إنخفاض الصادرات العراقية بشكل كبير.(الموسوي، 2005، صفحة 52)

الفرع الرابع:الأزمة النفطية لسنة 2008

بعد الصدمة النفطية التي حدثت في نهاية التسعينات عادت أسعار النفط للإرتفاع من جديد، بحيث مع بداية 2008 كسرت الأسعار حاجز 80 دولار للبرميل، وفي مارس وصلت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل للمرة الأولى، ووصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في جويلية من نفس السنة إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل، وذلك نتيجة لما خلفته التجارب الصاروخية الإيرانية في سوق النفط العالمية، بسبب مخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الإقتصادي العالمي، والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضح على سوق النفط، فقد إنخفض النفط من148 دولار إلى 40 دولار للبرميل، وهو ما دفع بمنظمة الأوبك للإجتماع وإتخاذ قرار حاسم بسحب أكثر من 4.5 مليون برميل من السوق مما ساهم في تعافي الأسعار تدريجيا وصولا إلى تخطيها عتبة ال 100 دولار بحلول عام 2011.(بوقطاية و آخرون، 2018، صفحة 83)

أولا:أسباب الأزمة النفطية لسنة 2008

إجتمعت عدة عوامل أدت إلى إحداث الأزمة النفطية لسنة 2008 من أهمها :(حريز، 2014، صفحة 64)

- نفاذ المستثمرين غير التجاريين إلى سوق العقود الآجلة : حيث ظهر في السنوات الأخيرة إهتمام كتزايد لدى المستثمرين بإتجاه إستخدام بعض السلع كأصول مالية، ونتيجة لذلك شهد سوق العقود الآجلة للنفط نفاذ عدد من المستثمرين الجدد خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تضاعفت العقود المفتوحة للسوق الآجلة للنفط في نهاية اليوم سنة 2004 من 700 ألف عقد إلى ما يقارب 1.4 مليون عقد سنة 2008(سعد الله ، 2011، صفحة 215)

- زيادة الطلب على النفط: بحيث زاد الطلب بمعدل 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998-2002، وتسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 21%، أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة من 2004 إلى 2009.
- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة، حيث شكل النفط حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساس لصناعات عديدة تتجاوز 3 آلاف منتج.
- تباطؤ الإستثمار وإرتفاع الإمدادات، في حين أنّ الطلب العالمي على النفط خاصة بالنسبة لأنواع معينة من الوقود نمت بقوة كان العرض بطيء، بحيث لم يكف لمواكبة النمو المسجل في الطلب، حيث إنخفض معدل النمو بنسبة 0.2% سنة 2007 للمرة الأولى منذ 5 سنوات.(ضويفي، 2016، صفحة 86)

الفرع الخامس: الأزمة النفطية لسنة 2014

تهاوت أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% منذ أواسط سنة 2014 حتى بداية سنة 2015، حيث إنخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولار في بداية سنة 2016، وهو أكبر إنخفاض شهدته الأسعار منذ إنهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، ومع تبادل الإتهامات بين الدول المنتجة فيما بينها، ودخول منافسين جدد إلى أسواق النفط وإنتاج أنواع جديدة منه، فبدأت تسجل أسعار المحروقات إنخفاض مستمر، وهو ما يقود إلى الركود الاقتصادي، ومن خلال هذه التطورات خفّضت منظمة الدول المصدرة للنفط"أوبك" توقعات الطلب العالمي إلى أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن.(فرج وفهادة،2016/2015،صفحة 49)، وكان السعر نهاية مارس هو 56 دولار للبرميل،م ومنه أدى ذلك إلى إنخفاض الإستثمار العالمي في مجال النفط والغاز الطبيعي بمقدار 160 مليار دولار عام 2015.(عبد الحميد، 2015، صفحة 73)، وفيما يلي جدول يوضح تطورات أسعار النفط خلال عام 2014 .

الجدول رقم (05): تطور اسعار النفط خلال عام 2014

الوحدة:دولار للبرميل

الأشهر	جانفي 2014	فيفري 2014	مارس 2014	أفريل 2014	ماي 2014	جوان 2014	جويلية 2014
سعرالنفط	109	109	110	105	109	109	105
الأشهر	أوت 2014	سبتمبر2014	أكتوبر2014	نوفمبر2014	ديسمبر2014	جانفي2014	
سعر النفط	102	100	90	80	75	50	

المصدر:

https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php?fbclid=IwAR2f2w0thtvhEIEiSCtDvBw2LoMC1cL0zQNQvzuf3lGU2CczbQEVbHYxKGY تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

الشكل رقم (03): تطور اسعار النفط خلال عام 2014

الوحدة : دولار للبرميل

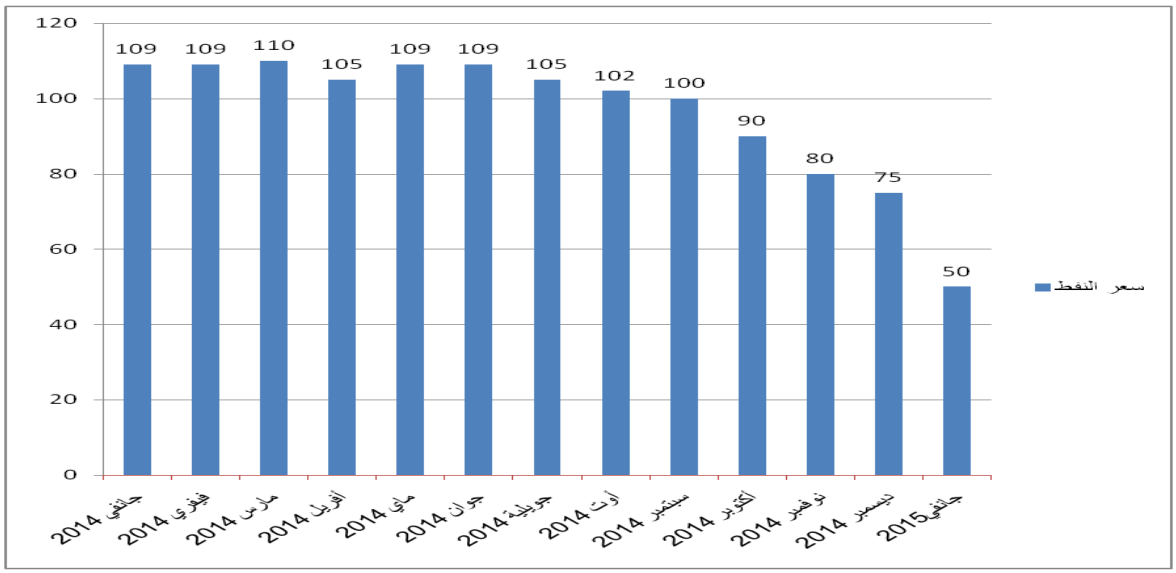

الشكل من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (05)

تميزت الفترة من بعد 2011 إلى غاية 2014 بتعافي أسعار النفط بشكل ملحوظ بعد الأزمة التي مرت بها أسواق النفط العالمية عام 2008، حيث بلغ سعر سلة خامات الأوبك خلال هذه الفترة من 105 دولار للبرميل إلى غاية 109 دولار للبرميل، وإسترجعت السوق النفطية العالمية نشاطها تدريجيا وعاودت الدول المصدرة للنفط تحقيق أرباح جيدة من خلال تصديرها للنفط، ولكن لم تلبث حتى إصطدمت بأزمة نفطية جديدة سنة 2014، كان لها وقع شديد الخطورة على أسواق النفط العالمية، حيث من خلال ما نلاحظه في الجدول أعلاه أنّ أسعار النفط خلال عام 2014 كانت مرتفعة فوق عتبة الـ 100 دولار للبرميل يوميا، وهذا السعر يُعد سعرا مرتفعا نسبيا في أسواق النفط العالمية، وإستمر هذا الإرتفاع في الإستقرار طيلة الثلاثي الأول و الثاني و الثالث من عام 2014 من جانفي إلى سبتمبر، وفي الثلاثي الرابع ومع شهر أكتوبر من عام 2014 بدأت أسعار النفط تنخفض إلى ما دون الـ 100 دولار للبرميل، وواصلت الأسعار إنخفاضها، حيث شهدت في شهر ديسمبر إنخفاظا كبيرا، وقد كان للمخاوف بشأن تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي ووفرة الإمدادات وضعف الطلب دورا رئيسيا في إستمرار تراجع أسعار النفط في نهاية سنة 2014، وفي مطلع شهر جانفي عام 2015 عرفت أسعار النفط إنهيارا تاما عمّا كانت عليه في شهر ديسمبر بمعدل 25 دولار للبرميل، ليصل إلى 50 دولار للبرميل مقارنة بـ 75 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من عام 2014.

أولا: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014

لقد تضافرت عدة عوامل خاصة بسوق النفط العالمي هي التي أدت إلى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، وفيمايلي أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة :(الموسوي، 2015، صفحة 20)

1- العرض و الطلب بحيث يُعتبر تراجع الطلب على النفط من أبرز الأسباب التي أدت لإنخفاض أسعار النفط، فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط، مثلا عام 2008 وحتى أواخر 2014 بنسبة 70%، فالسوق الأمريكي هو المستهلك الأكبر للنفط.

2 - إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما ساهم في ضعف الطلب في الدول الأخرى مثل أوربا واليابان.(بشول و مصباحي، 2015، صفحة 8)

3- تأثير عامل التكنولوجيا بحيث أنّ معدل إستخراج النفط في العالم هو من 34% إلى 35%، في بحر الشمال تستخرج 50%، وفي خليج المكسيك تستخرج 55%، والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا إرتفع عامل الإنتاج 1% تُضاف 12 مليار برميل إلى الإحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.(راهم و بوركاب، 2015، صفحة 4)

4- إرتفاع إنتاج النفط الصخري بحيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يُقارب 8.97 مليون برميل يوميا، إضافة إلى ما يُعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري الذي بلغ 5 ملايين برميل.(مخلوفي،2018/2017، صفحة 42)

5- وجود دول مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط كالعراق و ليبيا والتي مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.

6- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية، وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الإتفاق النووي بينهما، حيث صدرت إيران 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من سنة 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض المالي.

7- تغيُر في إستراتيجية الأوبك نحو إستهداف الحصص بدلا من إستهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

8- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين.

9- المخزون الإستراتيجي حيث ساهم إرتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، وأصبح كخطوة دفاعية لكبح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط، حيث أنّ كل الأشياء المتساوية سوف تقود الزيادة في المخزونات إلى الهبوط في الأسعار.(خوميجة و فرحي، 2017، صفحة 266)

10- رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الإقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحول، وفي الوقت ذاته العمل على خفض أسعارها عالميا، لاسيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج.

ثانيا:نتائج الأزمة النفطية لسنة 2014

أكدت سنة 2014 مرة أخرى أنّ الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط له تداعيات كبيرة على الدول الريعية، وخاصة تأثيراتها الإقتصادية و الإجتماعية التي خلفت العديد من الإجراءات التقشفية، وما يتبعها من آثار إجتماعية خاصة على الطبقة ذات الدخل المنخفض، ومن هذه النتائج المترتبة جراء هذه الأزمة نذكر مايلي :(الموسوي، 2015، صفحة 29)

1- حدوث طفرة في مستويات عجز المالية العامة لدى مختلف البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، نتيجة للإنخفاض الحاد في أسعار النفط، حيث بلغ متوسط عجز المالية نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2015 و2016.

2 – تحسن كبير لموقف المالية العامة الأساسي في عام 2016، والذي يُقاس بالرصيد الأولي غير النفطي، حيث إنخفضت مستويات العجز الأولي غير النفطي 5.25 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي بقيادة عمان وقطر، وبمقدار 11 نقطة مئوية في الجزائر.

3– أعطت هذه الأزمة بالنسبة للدول المستوردة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان فرصة لإلتقاط الأنفاس وحدوث تعافي تدريجي، حيث حققت معدلات نمو مضطربة من 3.1% سنة 2014 إلى 3.9% سنة 2015 إلى 3.7% سنة 2016، حيث يرجع هذا الإضطراب إلى الصراعات الإقليمية التي أثرت على النشاط الإقتصادي.(بن عوالي، 2020، صفحة 8)

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية والجزائر خلال الفترة (20201986) وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري

يعد النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة إقتصادية عالية، وتبرز أهمية النفط من الوفرة النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، فضلا عن عدم وجود بدائل في نفس مستوى النوعية والسعر كونها بدائل محدودة وبعضها يُلاقي معارضة كبيرة بسبب الكلفة العالية وخطر الإشعاعات المنبعثة منها.

وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث إختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أنّ السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط. ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وفي الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2020 وإنعكاسها على الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول:تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة(1986. 2020)

تتحدد أسعار البترول في السوق النفطية العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بكونها تتعلق بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الإقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الإقتصادي وحدها، وفيمايلي سنقدم عرضا لتطورات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية خلال الفترة من 1986 إلى 2020.

أولا : تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة(1986. 2000)

لقد شهدت أسعار النفط عدة تطورات وتقلبات خلال هذه الفترة نتيجة لعدة عوامل، جعلت اسعار النفط مرتفعة أحيانا، وأحيانا أخرى تكون منخفضة، وسنوضح هذه التطورات من خلال الجدول والمنحنى التاليين :

جدول رقم (06) : تطور اسعار نفط سلة اوبك خلال الفترة من 1986 الى 2000

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
السعر	13.53	17.73	14.24	14.31	22.26	18.62	18.44	16.33
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
السعر	15.53	16.86	20.29	18.86	12.28	17.44	27.60	

المصدر :/ https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-price-since-196

الشكل رقم (04) : تطور اسعار نفط سلة اوبك خلال الفترة من 1986 الى 2000

الوحدة : دولار للبرميل

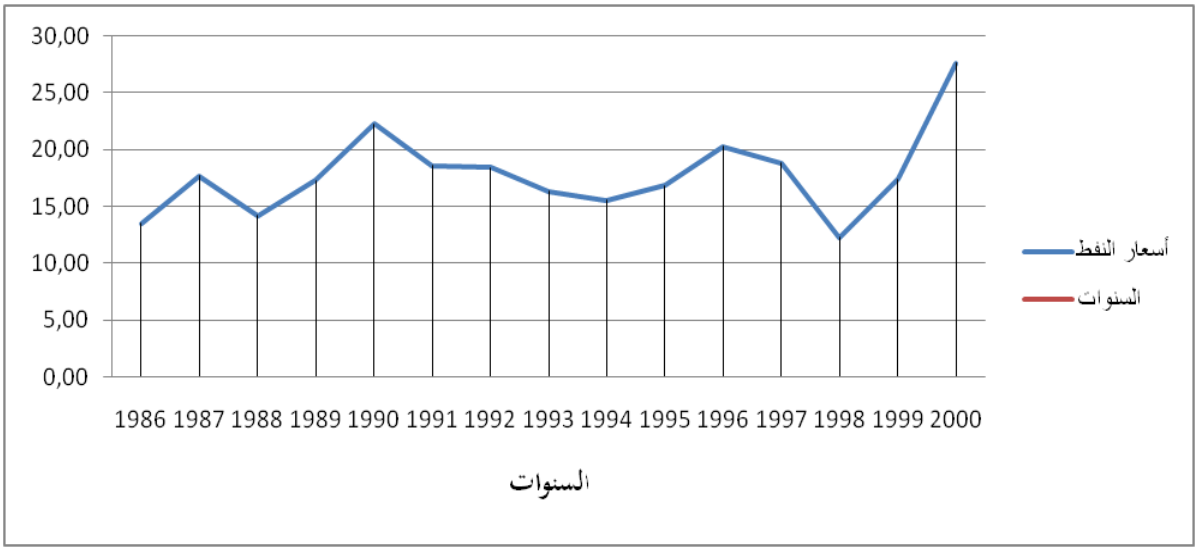

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

منذ بداية عام 1986 شهدت أسعار النفط إنهيارات كبيرة وبشكل سريع خلال الأشهر الأولى، حيث وُصف عام 1986 بأنه العام الأسود بتروليا على الإطلاق، حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13.53 دولار للبرميل، وتواصل التراجع في أسعار النفط إلى غاية سنة 1990 ليشهد إرتفاعا طفيفا يُعتبر إرتفاعا ملموسا نوعا ما نظرا للأسعار التي كانت سائدة خلال الـ 4 سنوات الماضية، حيث تكبدت خلال هذه الفترة دول الأوبك لخسائر مالية كبيرة إنعكست سلبا على نموها الإقتصادي، كون هذه الدول تعتمد بصفة أساسية على النفط كمورد أساسي ويكاد يكون وحيدا لبعض هذه الدول، حيث تعرضت السوق النفطية العالمية آنذاك إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب مما نتج عنه أزمة حقيقية جعلت حكومات هذه الدول تقف شبه عاجزة في إيجاد حلول سريعة وفعالة لمواجهة تبعات هذه الأزمة وما خلفته من آثار سلبية على مختلف المجالات الحيوية داخل هذه الدول (إقتصادية، سياسية، إجتماعية، أمنية، صحية، غذائية...)، إلى جانب المنافسة الشديدة التي تواجهها دول الأوبك من قبل الدول المنتجة غير المنظمة للمنظمة، والتي كانت هذه الأخيرة تمارس سياستها التنافسية لدول منظمة الأوبك بتحريض وتشجيع من وكالة الطاقة الدولية كبريطانيا والنرويج، وهذا نتيجة للسياسة النفطية التي أقرتها دول منظمة الأوبك من خلال إقرار نظام

الحصص وتحديد سقف الإنتاج، جعلت الدول غير العضوة في منظمة الأوبك تظهر بوجه واضح وتختفي وراءها الدول المنظمة لوكالة الطاقة الدولية تخاف على مستقبلها في أسواق النفط العالمية، بعد أن أصبحت منظمة الأوبك بمثابة الوحش الذي يسيطر على السوق النفطية الدولية، وغلى جانب كل هذا وُجدت عوامل أخرى جعلت من أسعار النفط تنخفض في هذه الفترة منها بداية إنتاج بدائل للنفط كالفحم والغاز الطبيعي نتيجة لما عرفته أسعار النفط من إرتفاع في فترات ما قبل عام 1986، وفي فترة السبعينات تحديدا، إلى جانب وجود إختلافات بين دول الأوبك كقيام السعودية والإمارات العربية المتحدة بمخالفة مبدأ تحديد سقف الإنتاج لدول المنظمة ورفع إنتاجها للنفط كرد على إرتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال.

كل هذه العوامل أحدثت ثورة في سوق النفط العالمي نتج عنها أضرار جسيمة وبالغة الخطورة خاصة على الدول المصدرة للنفط التي عانى إقتصادها كثيرا خلال هذه الفترة، وبذلك فقدت الأوبك دورها القيادي في السوق النفطية العالمية، وأصبحت تعتمد على تطورات السوق النفطية من أجل تحديد أسعارها، وإزاء هذا الوضع المضطرب وإستمرار الأسعار بالإنخفاض دون وجود أي بوادر لتحسين الوضع وإنتهاء الأزمة، حيث عقدت منظمة الأوبك إجتماعا في 12 ديسمبر 1986 قررت خلاله العودة للأسعار الرسمية.(سيد أحمد، 2012، صفحة 62)

وخلال سنتي 1990 و1991 شهدت أسعار النفط تحسنا طفيفا يُعتبر غير مؤثر بصفة كبيرة على إقتصاديات دول منظمة الأوبك بصفة خاصة، وعلى السوق النفطية العالمية بصفة عامة، وتأتي هذه الزيادة الطفيفة على إثر حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، حيث أنّ هذه الزيادة لم تدم طويلا وإنتهت مع عام 1997 لتعود أسعار النفط إلى التهاوي من جديد.

وإلى جانب هذا فقد أثر إنهيار المنظومة الإشتراكية في أوربا الشرقية بقيادة الإتحاد السوفياتي عامي 1990. 1991، حيث صاحبته العديد من الفوضى في مجالات عديدة سياسية، إقتصادية، إجتماعية...، حيث ألقت بضلالها على السوق النفطية ورجعت أسعار النفط إلى التذبذب من جديد(الخولي، 1997، صفحة 337).

في حين شهدت الفترة من 1993 إلى غاية 2000 تراجعا كبيرا و ملحوظا في أسعار النفط ما بين 16 إلى 27 دولار للبرميل، ما بين إرتفاع و إنخفاض طفيف خلال هذه الفترة ويُعتبر عام 1998 الأقل سعرا بالنسبة لأسعار النفط، حيث بلغت 12.28 دولار للبرميل، وذلك راجع إلى عدة ظروف حدثت خلال هذا العام أدت إلى إختلال كبير في ميزان العرض والطلب، حيث قررت منظمة الأوبك تجاهل تأثيرات الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، وقررت زيادة الإنتاج تزامنا مع تراجع الطلب العالمي للبترول وهذا أدى إلى تدهور أسعار البترول بشكل كبير مخالفا كل التوقعات لأسوأ المتشائمين للسوق النفطية العالمية (موري،2015/2014،صفحة 20)، ولعل الأسباب التي أدت إلى هذه الإختلالات الكبيرة في أسعار النفط تجاوز بعض الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك لحصتها المقرر إنتاجها في السوق النفطية، نتيجة لرغبتها في زيادة الإنتاج من أجل تحسين وضعها الإقتصادي، إلى جانب إنتهاج العراق سياسة النفط مقابل الغذاء، حيث هذا الإتفاق لا يهتم بالكمية المنتجة من النفط، بل يحدد ما تساويه قيمة البترول مقابل الغذاء.(عمارة، 2012، صفحة 91)

وبتدارك منظمة الأوبك لقرارها السابق برفع الإنتاج، عدلت عن قرارها وقامت بخفض إنتاجها بمقدار 3 ملايين برميل يوميا عام 1999، فعادت الأسعار للإرتفاع من جديد و عاد الإنتعاش نوعا ما للسوق النفطية العالمية ليصل سعر برميل النفط لـ 27.60 دولار للبرميل عام 2000.

ثانيا . تطور أسعار النفط من الفترة 2001 إلى 2020

بداية من عام 2001 بدأت أسعار النفط في الإنخفاض مجددا، حيث بلغ سعر سلة خامات الأوبك 23.12 دولار للبرميل، لينخفض بـ 4.48 دولار للبرميل أي ما يقارب نسبة 16% بالمقارنة بمستويات عام 2000، نتيجة لما شهده العالم من أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، مما نتج عنه تدهور معدل النمو الإقتصادي وأدى ذلك إلى إنخفاض حاد في الطلب على النفط حيث وصل إلى 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، غير أنّ هذه الفترة شهدت الساحة العالمية للبترول تحولات مهمة منها عودة منظمة الأوبك كلاعب رئيسي في أسواق النفط العالمية بعد فترة غياب طويلة أثرت على قوتها في الأسواق النفطية، ورغم الضغوط التي كانت تمارس ضدها من طرف الدول خارج المنظمة ودول وكالة الطاقة الدولية إلاّ أنها إستعادت قواها، وأخذت أسعار نفط سلة الأوبك في الإرتفاع تدريجيا (بن سبع، 2012/2011،صفحة 14)، ففي عام 2002 إرتفع سعر النفط لدول الأوبك إرتفاعا طفيفا ليصل إلى 24.36 دولار للبرميل، حيث تأثر هذا الإرتفاع بإنعدام الإستقرار الأمني في فنزويلا في نهاية عام 2002(بلقلة و آخرون، 2001، صفحة 287)، والجدول التالي يوضح تغير أسعار النفط في العالم خلال الفترة 2020/2001

الجدول رقم (07) : تطور أسعار النفط في العالم خلال الفترة 2001 . 2020

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر	23.20	24.36	28.1	36.00	50.59	61.00	69.04	94.10	60.86	77.38
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعر	107.46	109.45	105.87	69.29	49.49	40.76	52.51	69.78	64.04	41.47

المصدر: :/ https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-price-since-196

الشكل رقم (05):تغير أسعار النفط في العالم خلال الفترة 2001. 2020

الوحدة : دولار للبرميل

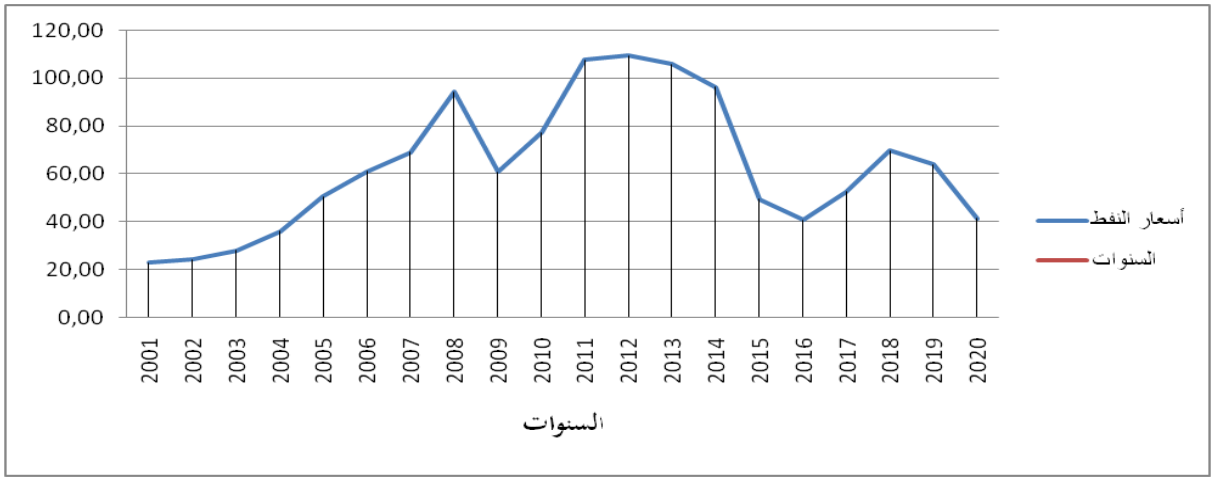

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07)

كما تميزت الفترة من 2001 إلى 2007 بزيادة الإستهلاك العالمي للنفط، وهذا راجع إلى موجة البرد الشديدة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ناهيك عن فرض ضرائب مرتفعة من قبل الحكومات الأوروبية على السكان مقابل الحصول على الوقود بأنواعه.(يوب، 2018/2017،صفحة 57).

وفي سنة 2003 إرتفعت سلة خامات الأوبك لتصل إلى 28.10 دولار للبرميل، حيث أنّ هذا الإرتفاع راجع إلى عدة أسباب دعمت الإرتفاع الحاصل في الأسعار، وإستمرت الأسعار في الإرتفاع ليشهد التطور الملحوظ في سعر النفط بداية من عام 2005، حيث وصل سعر سلة الأوبك إلى 50.59 دولار للبرميل، وفي عام 2006 وصل سعره 61 دولار للبرميل، وفي عام 2008 قفزت الأسعار قفزة نوعية لم تشهدها الأسواق النفطية من قبل، حيث بلغ سعر سلة خامات الأوبك 94.10 دولار للبرميل، ثم عاود الإنخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالإقتصاد العالمي بشكل عام، مما أدت إلى الدخول في موجة ركود إقتصادي كبير، مما إنعكس بشكل مباشر على أسعار النفط في السوق العالمية بسبب إنخفاض الطلب العالمي على النفط، حيث وصلت سلة خامات الأوبك سنة 2009 إلى 60.86 دولار للبرميل، إضافة إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين عاود الإرتفاع عام 2010 ليصل إلى 77.38 دولار للبرميل.(بوعوينة و هاشم، 2017، صفحة 123)

وخلال الفترة من 2011 إلى 2013 شهد سعر خامات الأوبك عصره الذهبي، حيث إستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين مسجلة عام 2011 سعر 107.46 دولار للبرميل، وفي عام 2012 سجلت 109.45 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى مسجل لسعر النفط خلال الفترة من 1986 إلى 2020، وفي عام 2013 فقد سجلت أسعار سلة أوبك 105.87 دولار للبرميل، حيث يرجع الإرتفاع المتوالي لأسعار سلة خامات الأوبكفي هذه السنوات إلى الطلب المتزايد على النفط نتيجة لتعافي الإقتصاد العالمي، إلى جانب إرتفاع عدد المستثمرين في مجال البترول بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، إضافة إلى المشاكل الإقتصادية الكبيرة التي مر بها الإتحاد الأوربي بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا كبيرا من دول الإتحاد.(كشيتي،2019/2018،صفحة 87)

لكن هذا الإنتعاش في أسعار النفط لم يدم طويلا، حيث شهدت أسواق النفط العالمية هبوطا واضحا في أسعار النفط في جوان 2014 ليصل إلى 96.29 دولار للبرميل، وبنهاية شهر جانفي 2015 إنخفض سعره لـ 49.49 دولار للبرميل، ليفقد بذلك أكثر من 60% من قيمته خلال 6 أشهر، ويرجع هذا الإنخفاض الرهيب في أسعار النفط لسلة خامات الأوبك إلى إستعادة العملة الأمريكية "الدولار" لقوتها من جديد، وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة للنفط، وطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، ووفرة الإمدادات من الإنخفاض المطرد للأسعار(عمراني، 2018، صفحة 118)

و منذ عام 2015 إستمرت أسعار سلة خامات الأوبك بالإنخفاض نتيجة للآثار المترتبة على الأزمة النفطية لسنة 2014، وما صاحبها من نتائج جسيمة على السوق النفطية بصفة عامة وعلى الدول المصدرة للنفط بصفة خاصة، حيث أصبحت أسعار الأوبك تتأرجح في مستويات متقاربة نوعا ما بين الفترة من 2015 إلى 2020 بين إرتفاع وإنخفاض تراوح بين 40 دولار للبرميل إلى حوالي 70 دولار للبرميل، حيث إستقر سنة 2020 عند 41.47 دولار للبرميل، حيث كان الإقتصاد الأمريكي هو المستفيد الأكبر من هذا الهبوط في الأسعار.(عمراني، 2018، صفحة 122)، ويرجع الإنخفاض الكبير في أسعار النفط عام 2020 بسبب تداعيات آثار جائحة كورونا وما نتج عنها من شلل شبه كلي للقطاع الإقتصادي، خاصة قطاع النقل من خلال فرض

إجراءات الحجر وحظر التجول وتوقف المصانع عن العمل، وهذا ما ألحق ضررا بالغا بالدول المنتجة للنفط، حيث قامت منظمة الأوبك إلى طاولة المفاوضات وقررت تخفيض الإنتاج إلى كميات غير مسبوقة بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا، وفي ديسمبر 2020 راجعت دول الأوبك كمية الإنتاج المخفضة، حيث قررت خفض 7.2 مليون برميل يوميا بدلا من 9.7 مليون برميل يوميا، مع مراجعة الزيادة في الإنتاج شهريا.(حمومي، 2022، صفحة 168).

الفرع الثاني : تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986 . 2020) وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري

باعتبار الجزائر دولة عضوة في المنظمة المصدرة للنفط، فإنها بطبيعة الحال تتأثر أسعار نفطها المتمثل في "نفط صحاري بلند" بالتأثيرات والعوامل تفسها التي تتأثر بها باقي دول المنظمة ، والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020 مرفوقا بمنحنى بياني يفسر معطيات الجدول:

الجدول رقم (08) :تطورأسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1986. 2020

الوحدة : دولار للبرميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
أسعار النفط	14.53	18.86	15.14	18.53	24.34	21.40	20.30	17.50	21.33	19.62	13.20	19.62
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط	13.20	18.12	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.50	74.66	98.96	62.35
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
أسعار النفط	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28	54.12	71.44	74.49	42.12	

المصدر:https://asb.opec.org/data/ASB_Data تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

الشكل رقم (06): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1986–2020

الوحدة : دولار للبرميل

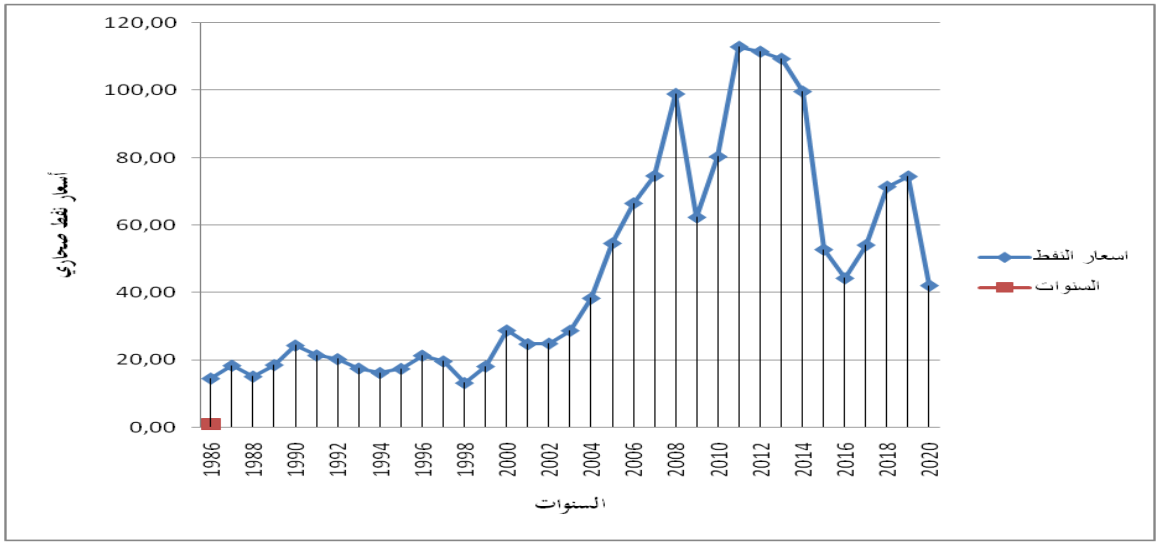

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات جدول رقم (08)

إن الملاحظ من خلال الجدول رقم (08) والذي يمثل أسعار نفط صحاري بلند، وهو النفط الخاص الذي تصدره الجزائر سعره مرتفع قليلا مقارنة بباقي أسعار سلة خامات الأوبك، ذلك راجع إلى النوعية المميزة ذات الكثافة العالية والجودة العالمية التي يمتاز بها النفط الجزائري، إذ يبلغ الفارق بين النفط الجزائري ونفط سلة الأوبك خلال الفترة من 1986 إلى 2020 من حوالي 1 دولار عام 1990، في حين وصل فارق السعر بينهما سنة 2011 إلى 5.46 دولار للبرميل، إلى درجة أنّ الفارق بينهما وصل سنة 2019 إلى 10.45 دولار للبرميل، وهو أعلى قيمة فرق بين النفطين.

أولا:تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986 . 1999)

من خلال البيانات المسجلة في الجدول نلاحظ تذبذب وعدم إستقرار في مستوى أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1999، حيث لم يتجاوز عتبة الـ 20 دولار للبرميل طول هذه الفترة، بإستثناء سنة 1990 حيث سجل إرتفاعا طفيفا قُدر بـ 24.34 دولار للبرميل، في حين نجد أنّ أقل نسبة إنخفاض لسعر نفط صحاري بلند كان في عام 1998 بسعر 13.20 دولار للبرميل.

وقد تميزت الفترة 1986-1999 بعدة أزمات نفطية ، أهمها وأكثرها شراسة أزمة 1986 والتي كان تأثيرها كبير على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف الإنهيار التام للأسعار سنة 1986، إختلالات هيكلية خطيرة في الجزائر أهمها:

(مخلوفي،2018/2017،صفحة 38،40)

تفاقم حجم المديونية الخارجية بسبب إرتفاع فاتورة الإستيراد الإستهلاكي، لأن الجزائر إعتمدت بشكل كبير على عائدات النفط من أجل تحقيق برامجها التنموية، غير أنّ صدمة إنخفاض أسعار النفط جعلها تقع في فخ الإقتراض الخارجي من الهيئات الدولية المالية مقابل شروط قاسية .

- قامت الحكومة الجزائرية بمراجعة ميزانية 1986 بسبب عدم قدرتها على تحقيق المشاريع التنموية التي تم إدراجها في تلك الميزانية بسبب عدم توفر الموارد المالية لعملية التنمية.
- شكّل التضخم مظهرا من المظاهر التي ميزت الإقتصاد الجزائري آنذاك على غرار إقتصاديات العالمية، سواء البلدان المتقدمة أو النامية، حيث تُعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في إقتصاديات الدول.
- تميز الميزان التجاري للجزائر لسنة 1986 بالعجز وهذه نتيجة حتمية لتبعات الأزمة النفطية لسنة 1986 وإنهيار أسعار النفط، وإرتفاع الواردات مقابل الصادرات.
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989 ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين من 440.18 مليار دولار في 1985 إلى 940.24 مليار دولار في 198 وارتفاع خدمة الدين.
- بدأ حجم الإستثمارات يتقلص تدريجيا بسبب إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء وقطاع الأشغال العمومية، بسبب عدم توفر السيولة المالية الكافية لإنجاز هذه المشاريع.
- إنخفاض وتيرة النمو الإقتصادي بسبب تراجع معدل الإستثمار، لأنّ الإستثمار في حد ذاته نشاط إنتاجي. (الذعيدي، 1992، صفحة 68)
- إنتشار الفساد و المحسوبية بشكل واسع و الذي مس جميع مؤسسات الدولة

- إهمال دور الكفاءات الجامعية في إعادة بناء الإقتصاد.
- تدهور المستوى المعيشي وإرتفاع نسبة البطالة بسبب الركود الإقتصادي وقلة المشاريع التي توفر مناصب شغلللمواطنين.

وبالحديث عن أسعار النفط لسنة 1986 والتي كان لها أثر بالغ على الاقتصاد الجزائر، ومن خلال تتبع تطور أسعار النفط خلال سنة 1986 وذلك من خلال معطيات الجدول أدناه و الذي يوضح التطور الشهري لأسعار النفط، نلاحظ بأن أسعار بدأت بالتراجع بداية من شهر جانفي 1986 مسجلا 22.23 دولار للبرميل بعدما كان 27.30 دولار للبرميل شهر ديسمبر 1985 أي بتراجع قدر بنسبة 18.57 % ليتواصل السقوط الحر لأسعار النفط خلال سنة 1986 حيث وصل إلى أدنى قيمة له شهر جويلية إذ بلغ 9.04 دولار للبرميل بتراجع قدر بنسبة 66.88 %مقارنة بسعر شهر ديسمبر 1985.

الجدول رقم (09) : تطور اسعار النفط خلال عام 1986

الوحدة: دولار للبرميل

الأشهر	ديسمبر1985	جانفي 1986	فيفري 1986	مارس 1986	افريل 1986	ماي 1986	جوان 1986
سعر النفط	26.52	22.23	15.95	12.82	11.55	12.85	11.21
الأشهر	جويلية 1986	أوت 1986	سبتمبر 1986	أكتوبر 1986	نوفمبر 1986	ديسمبر 1986	
سعر النفط	9.04	12.73	13.29	13.33	13.62	15.08	

المصدر:https://asb.opec.org/data/ASB_Data =تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

وإبتداء من شهر أوت 1986 شهدنا إرتفاعات طفيفة في أسعار النفط إلى غاية نهاية السنة لكن الأسعار لم تصل إلى ما كانت عليه أواخر سنة 1985 وتواصل هذا التذبذب في أسعار النفط والأسعار المتدنية عدة سنوات حيث سجلنا 18.36 دولار للبرميل سنة 1987 و15.14 دولار للبرميل سنة 1988 أما سنة 1989 فقد سجلنا 18.53 دولار للبرميل ليشهد ارتفاعا محسوسا سنة 1990 حيث تخطى عتبة العشرون دولار لأول مرة منذ جانفي 1986 ووصل 24.34 دولار للبرميل وقد رافق هذا الانخفاض في أسعار النفط تراجع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر سنة 1986 حيث سجلت 8255 مليون دولار بعدما كانت 13671 مليون دولار سنة 1985 أي تراجع قيمته 5416 مليون دولار أما قيمة صادرات النفط لسنة 1986 فشهدت انخفاضا كبير مقارنة بما كانت عليه سنة 1985 حيث سجلنا 5161 مليون دولار مقابل 9668 سنة 1985 أي انخفاض بنسبة 46.61 بالمئة بالإضافة إلى انخفاض نسبة قيمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات حيث بلغت 62% 1986 بعدما كانت تمثل نسبة 71 % سنة 1985.

الشكل رقم (07) : تطور أسعار النفط خلال عام 1986

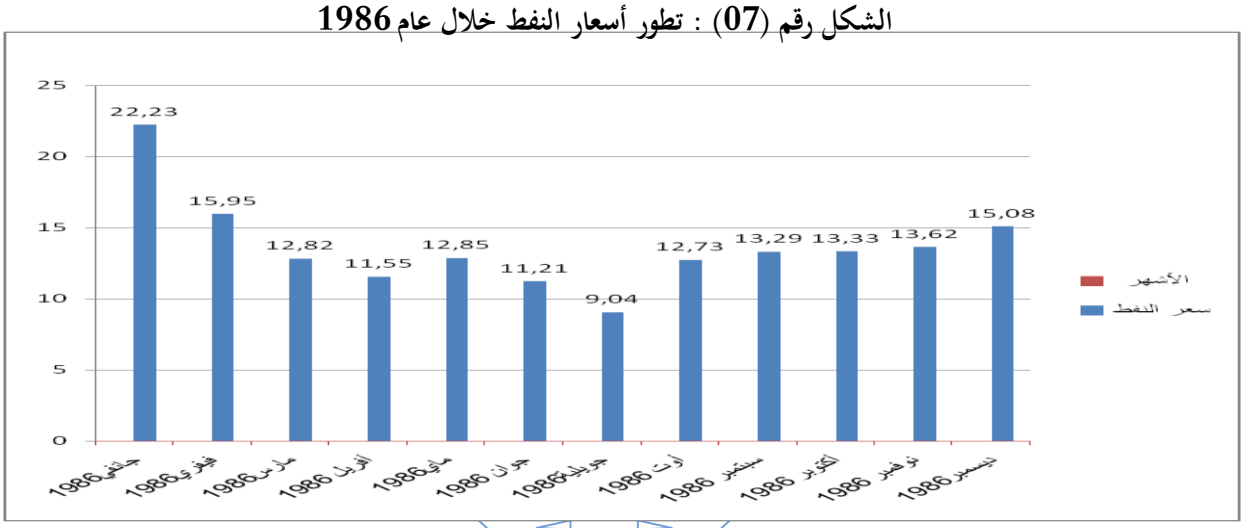

الشكل من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (09)

وقد كان لهذا التراجع في مداخيل النفط الأثر السلبي على مختلف جوانب حياة المواطن الجزائري حيث شهدنا تراجعا حادا في النمو الإقتصادي الذي مس عدة قطاعات حيوية داخل الدولة، وأثر بشكل سلبي وملحوظ على مختلف المشاريع الاستثمارية التي أدت بدورها بالإنعكاس المباشر على المواطن الجزائري من خلال إنتشار و تفاقم أزمة البطالة، والتي بدورها أثرت على المستوى المعيشي للمواطنين وإنخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة لإرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية التي يحتاجها المواطن، وفي مقدمتها المواد الغذائية التي توفر للفرد القيمة الغذائية اللازمة ليتمتع بصحة جيدة، حيث لم تلبث تداعيات هذه الأزمة أن ظهرت على محيا البلاد والناس، فقد نفذ احتياطي البلاد من العملة الصعبة، وشحت الخزينة العمومية ولم تجد الدولة ماتسد به رمق الجزائريين من الغذاء والدواء، واخترقت الأزمة الجسم المجتمعي، وبدا التعب الاجتماعي يظهر على الناس، خصوصا في المدن الداخلية،واختفت المواد الغذائية الأساسية من الأسواق،كالزيت والخبز والقهوة والسكر ونفذ المخزون الاستراتيجي من المواد الحيوية والقمح.

وقد ساهمت الأزمات النفطية خلال الفترة 1999/1986 في تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التي أعقبت الأزمة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (10) : الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في للفترة 1990. 1999

الوحدة :مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1990
الناتج المحلي الإجمالي	6184 1	4668 5	4913 6	5095 1	4243 0	4207 9	4694 4	4820 3	4819 1	**4864 2**

المصدر:https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

من خلال الجدول نلاحظ تراجع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لعدة سنوات مقارن بسنة1990 حيث كان 61841 مليون دولار وقد سجلنا سنة 1991 ماقيمته 46685 مليون دولار أي بتراجع كبير قدر بـ 24.50بالمئة مقارنة بسنة 1990 ويعود سبب هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض عائدات النفط الجزائري التي تراجعت سنة 1991 بقمة 1124 مليون دولار مقارنة بسنة 1990 أما سنتي 1992و1993 فكان التراجع على التوالي بقيمة : 1703و2686 مليون دولار مقارنة بسنة 1990.

ثانيا:تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

أما في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 فقد سجل فيها نفط صحاري بلند أرقاما قياسية، فبداية من عام 2000 بدأت أسعار نفط الجزائر بالإتعاش و تسجل فارق إيجابي واضح خلافا للسنوات الماضية من 1986 إلى 1999، حيث خلال الفترة من 2000 إلى 2010 فرغم تسجيل تذبذبات لأسعار النفط من عام لآخر غيرأنّ مستوى إرتفاع الأسعار بدا ملحوظا و مؤثرا في الإقتصاد الوطني، حيث لامس سعر نفط صحاري بلند خلال هذه الفترة 30 دولار للبرميل إلى غاية 98.96 دولار للبرميل مسجلة في عام 2008، بإستثناء عامي 2001 و2002 حيث سجلت فيها أسعار النفط إنخفاضا طفيفا، في حين سجل أعلى مستوى للبترول في الفترة الممتدة بين عام 2011 و2013، حيث سجل عام 2011 سعر 112.92 دولار

للبرميل وهو أعلى سعر مسجل خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2020، أما في عام 2012 فقد سجل نفط الجزائر 111.49 دولار للبرميل، وفي عام 2013 سجل سعر 109.38 دولار للبرميل، وخلال هذه الفترة من السنوات الثلاثة تم تسجيل عائدات معتبرة من صادرات البترول، وقد ساعد في ذلك الإنتعاش الإقتصادي العالمي، وبعد عام 2013 بدأت أسعار نفط الجزائر بالإنخفاض إلى ما دون الـ 100 دولار للبرميل خلال الفترة من 2014 إلى 2017 متأثرا بالأزمة النفطية لعام 2014.

وبإعتبار الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج نظرا لتبعية الإقتصاد الوطني إلى قطاع النفط والغاز، فقد عرفت إنخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014، إذ تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وإنعكاساته على الإقتصاد الوطني، حيث لم تتوقع الحكومة هذا التأثير في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40% من الإيرادات المتوقعة، حيث أنّ إنخفاض أسعار النفط خلّف آثار بارزة على أرصدة الميزانية الجزائرية، وهذا بدوره سيكون له تداعيات على الجانب الإقتصادي وحتى على الجانب الإجتماعي، حيث تمثلت هذه الإنعكاسات فيمايلي :(بوقطاية و آخرون، 2018، صفحة 355 . 358)

1-الإنعكاسات على الميزان التجاري:

حيث سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 5.39 مليار دولار، مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة منذ سنة 2013، أمّا قيمة الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 2.8 مليار دولار سنة 2014، أمّا بالنسبة للواردات فقد عرفت إنخفاضا كبيرا في عام 2015 بسبب تدني أسعار المحروقات، أمّا بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات فقد شهد إنخفاضا بلغ نحو 45 مليار دولار عام 2014 مقارنة بـ 75 مليار دولار في سنة 2012 و2013، وجرى تمويل العجز في الخزينة العمومية من صندوق ضبط الإيرادات إستنادا إلى فوائض صادرات النفط عندما كان سعره مرتفعا.(بوزيان و لخديمي، 2015، صفحة 120)، حيث أنّ العجز في الميزان التجاري يُضعف القدرة التحكيمية للدولة في تأمين وارداتها مقارنة بالمستويات التي تكون فيها في فترة إرتفاع أسعار النفط.(جاب الله، 2016، صفحة 51).

2-الإنعكاسات على الناتج الداخلي العام:

إنّ شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج الداخلي الخام وتطورات أسعار البترول، حيث أنّ الإنكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي إنخفض إلى 208 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4%، مما يعني إنخفاض معدل نمو الإقتصاد الجزائري، حيث أنه لم يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% عام 2014، نظرا لإستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات في التنويع في مجال الإقتصاد.(مومني، 2022، صفحة 576. 578)

3- الإنعكاسات على الميزانية العامة للدولة:

إنّ موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأنّ الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، حيث بدأت الآثار السلبية لإنخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة بالتزايد نتيجة لإنخفاض الإيرادات الجبائية

البترولية التي تصل إلى نسبة 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

إنّ ما يُلاحظ على رصيد الميزانية العامة أنه يعاني من عجز كبير ومستمر ذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من حجم الإيرادات، حيث أنه حتى في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايد في قيمة الصادرات النفطية لم يحد ذلك من عجز الميزانية، نتيجة للوتيرة المتزايدة للإنفاق الحكومي على المشاريع الإستثمارية الضخمة (كتشييد الطرقات، السكك الحديدية،...).

4-الإنعكاسات على ميزان المدفوعات :

أثّر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلاّ أنّ هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تضعف بسرعة في حالة بقاء أسعار النفط على مستويات منخفظة.(عوالي، 2020، صفحة 8)

فعندما إنخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد، سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قُدر بـ 1.32 مليار دولار، مقابل فائض قدره 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، حيث تسبب ذلك في تقليص الإحتياطات الرسمية للصرف، حيث تراجع إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014، بعد أن بلغ نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر، فتكون الجزائر بذلك خسرت 8 مليار دولار من إحتياطي صرفها خلال سنة واحدة بسبب أزمة النفط.(صالحي، 2021، صفحة 44)

5 -الإنعكاسات الإجتماعية للأزمة النفطية لسنة 2014 :

بالرغم من أنّ جميع المؤشرات تشير إلى أنّ المستوى المعيشي للفرد الجزائري في منأى عن إنهيار أسعار البترول، إلاّ أنّ هذا التأثير يمكن ملاحظته على المدى من خلال تراجع الإيرادات النفطية، وتتمثل أهم هذه الآثار فيمايلي :(الموسوي، 2015، صفحة 72)

- رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية التي تمثل حوالي 25% من الناتج المحلي الخام
- تجميد تشغيل اليد العاملة.
- صعوبة الحفاظ على المستوى العام للأجور.
- إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، حيث تراجعت من 3% إلى 5% خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014.
- إرتفاع نسبة البطالة نتيجة لتسريح العمال أوغلق المؤسسات أولرفض تجديد عقود التشغيل، حيث رفضت الإدارة تجديد عقود عمل الآلاف من الشباب.
- تم إلغاء التوظيف في القطاع العمومي إلى حين عودة أسعار المحروقات إلى الإرتفاع .
- إزدياد حدة الفوارق الإجتماعية بمختلف أشكالها، حيث إنتشرت ظاهرة تكديس الثروة بين فئة قليلة من المجتمع وإنتشار الفقر بين معظم السكان.
- القيام بإضرابات عمالية في قطاعات مختلفة مصالبة بتحسين الوضع الإقتصادي وزيادة الأجور.
- إنتشار الفساد في هياكل الدولة وفضائح الفساد المالي التي مست شخصيات نافذة في الدولة.(بوقطاية و آخرون، 2018، صفحة 360)

وقد عاودت الأسعار الصعود مجددا خلال عامي 2018 و2019، حيث فاقت سعر 70 دولار للبرميل، وفي عام 2020 تهاوت أسعار نفط الجزائر من جديد على غرار باقي أسعار دول منظمة الأوبك نتيجة لتداعيات جائحة كورونا و نقص الطلب على البترول بسبب توقف شبه كلي للحياة الإقتصادية في العالم.

ثالثا: أسعار النفط خلال جائحة كورونا :

شهدت نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 ظهور جائحة كورونا، التي أحدثت هلعا كبيرا في العالم أجمع خاصة في ظل عدم ايجاد اللقاح في بداية انتشار هاته الجائحة التي حصدت ألاف الأرواح حول العالم وأثرت على جميع جوانب الحياة بسب عمليات الإغلاق التي أعلنتها البلدان في أنحاء العالم، بالإضافة إلى تعليق حركة الملاحة وهو ما أثر على النشاط الإقتصادي العالمي، وقد رافق هاته التغيرات إنهيار تاريخي في أسعار النفط وهو ماسنستعرضه من خلال الجداول و الأشكال أسفله من خلال تحليل تطور أسعار النفط خلال سنة 2020 أولا، وتحديد أسباب هذه التطورات مع ابراز أثر جائحة كورونا ثانيا.

الجدول رقم(11): التطور الشهري لأسعار النفط سنة 2020

الوحدة: دولار للبرميل

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السعر	65.1	55.5	33.9	17.7	25.2	37.1	43.4	45.2	41.5	40.1	42.6	49.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في السوق العالمية أفريل2021، الصفحة رقم 26

الشكل رقم(08): التطور الشهري لأسعار النفط سنة 2020

الوحدة : دولار للبرميل

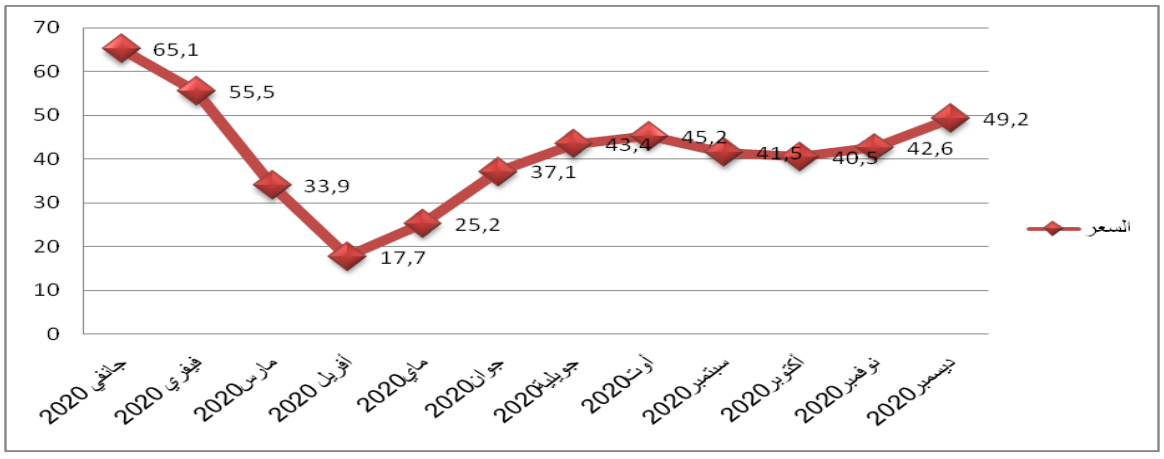

المنحنى من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (11).

مع بداية سنة 2020 بدأت أسعار النفط في التراجع وانخفضت في شهر فيفري بنسبة 14.74% مقارنة بما كانت عليه شهر جانفي لنفس السنة أي بمقدار 9.6 دولار للبرميل، وتواصل الانخفاض شهر مارس بنسبة 47.92% مقارنة بشهر جانفي 2020. لتسجل أسعار النفط إنهيارا تاريخيا شهر أفريل 2020 حيث إنخفضت إلى حدود 17.7 دولار للبرميل أي بنسبة 72.81% مقارنة بشهر جانفي 2020. في ماي 2020 بدأت الأسعار تأخذ منحى تصاعدي حيث وصلت 25.2 دولار

للبرميل أي بزيادة نسبتها 42.37% مقارنة بالشهر الذي قبلها، تواصل الإرتفاع شهري جويلية وأوت حيث سجلنا 43.4 و45.2 دولار للبرميل على التوالي، أما شهري سبتمبر وأكتوبر فالأسعار تراجعت من جديد لتصل حدود 41.5 و40.1 دولار للبرميل على التوالي، أما شهر ديسمبر وصلت الأسعار إلى أعلى مستوى لها منذ شهر فيفري 2020 ووصلت 49.2 دولار للبرميل ولكن الأسعار لم تعد إلى ما كانت عليه شهر جانفي 2020 حيث بقيت دون مستوى سعر جانفي 2020 بنسبة انخفاض 24.42%. وفيما يلي نتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع من خلال ابراز أثر إنتشار جائحة كورونا على أسعار النفط وذلك بالإستعانة بمعطيات الجدول والشكل أدناه:

الجدول رقم(12): تطور العرض والطلب وأسعار النفط خلال بداية انتشار جائحة كورونا سنة2020

الثلاثي	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	االربع لثالث 2020	الربع الرابع 2020
العرض العالمي (مليون برميل يوميا)		**100.3**	**91.8**	**90.5**	**92.4**
الطلب العالمي(مليون برميل يوميا)	**100.8**	**93.1**	**83.1**	**91.2**	**94.1**
أسعار النفط(دولار للبرميل)		**51.5**	**26.6**	**43.4**	**44.0**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في السوق العالمية أفريل2021، الصفحات رقم 26،30،31.

الشكل رقم(09):تطور العرض والطلب وأسعار النفط خلال بداية انتشار جائحة كورونا سنة2020

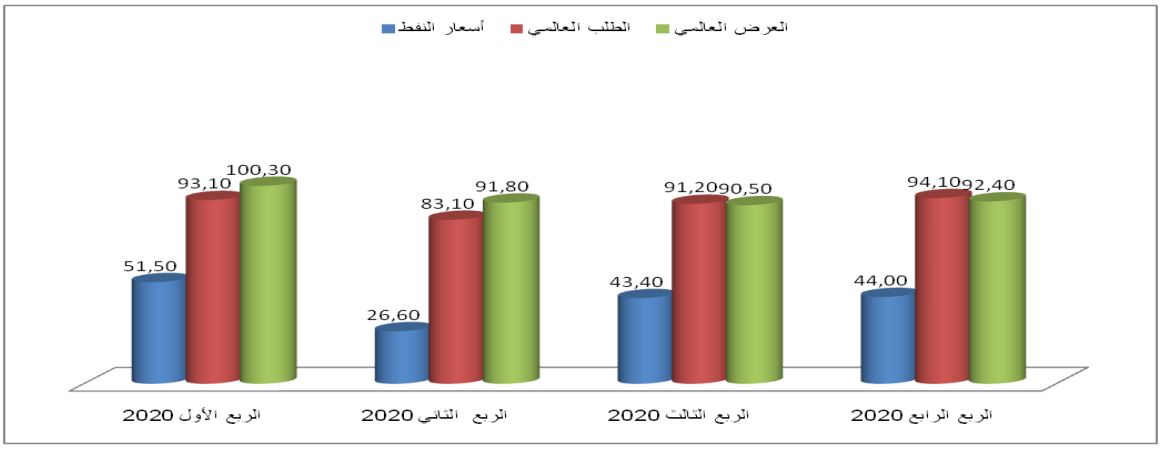

الشكل من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (12).

أدى إنتشار وباء كورونا إلى تراجع حاد في الطلب العالمي للنفط خلال الثلاثي الأول من سنة2020، وقدر هذا التراجع ب 7.7 مليون برميل يوميا مقارنة بالربع الرابع من سنة 2019 أي بنسبة 7.63% حيث أصبح العرض أكبر من الطلب بمقدار7.2 مليون برميل يوميا، وجود هذا الفائض في العرض أدى إلى تراجع أسعار النفط في الربع الأول حيث سجل متوسط الأسعار الربع الأول 2020 الـ 51.50 دولار للبرميل ومع تواصل تراجع الطلب العالمي على النفط في الربع الثاني من سنة 2020 حيث وصل 83.10 مليون برميل يوميا بإنخفاض قدره 10 مليون برميل يوميا مقارنة بالربع الأول من نفس السنة، وذلك بسبب انخفاض الأنشطة الإقتصادية في كافة دول العالم وخاصة أكبر الدول المستهلكة للنفط مثل الصين، وذلك جراء التدابير الرامية إلى وقف انتشار وباء كورونا، إذ لجأت أغلب الدول إلى إغلاق حدودها في وجه الملاحة وفرض التباعد الجسدي

بين الأشخاص والتخفيف من الأنشطة الإقتصادية وتوقف الكثير منها، مع استمرار الفائض في العرض في الربع الثاني والذي قدر بـ 8.7 مليون برميل يوميا، خاصة في ظل حرب الأسعار التي شنتها المملكة العربية السعودية في 7 مارس 2020، والتي تسببت في سقوط سعر النفط الخام إلى أدنى مستوى منذ حوالي 20 عاما، ففي 5 ماري اقترحت أوبك خفض الإنتاج 5.1 مليون برميل في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، وفي اليوم التالي رفضت روسيا الإقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر االنفط إلى رفع الإنتاج إلى3.12 مليون برميل يوميا.(حفوظة وآخرون ،2022/2021، صفحة7)

أمام هذا التراجع في الطلب بسبب جائحة كورونا والزيادة في الطلب بسبب المملكة العربية السعودية إنهارت أسعار النفط حيث سجلت 26.60 دولار للبرميل كمتوسط للربع الثاني من سنة 2020 مع تسجيل أدنى مستوى شهر أفريل 17.7دولار للبرميل.

في الربع الثالث من سنة 2020 وصل متوسط السعر 43.4 دولار للبرميل أي بزيادة 16.8 دولار للبرميل عن الربع السابق وكان سبب ذلك زيادة الطلب على النفط بـ 8.1 مليون برميل يوميا وتراجع العرض بـ 1.3 مليون برميل يوميا مقارنة ب الربع الثاني حيث أصبح الطلب أكثر من العرض بـ 0.7 مليون دولار، حيث كان سبب زيادة الطلب الأخبار المطمئنة بعد إعلان بعض الشركات عن إكتشاف لقاح ضد فيروس كورونا، بالرغم من هذه التطمينات إلى أن وباء كورونا واصل الإنتشار بسرعة حاصدا معه آلاف الأرواح حول العالم وهو مازادت معه المخاوف مرة أخرى، فبالرغم من زيادة الطلب إلى 94.10 مليون برميل يوميا إلى أنّ الأسعار عادت للإنخفاض شهري أكتوبر ونوفمبر ثم إرتفعت قليلا شهر ديسمبر 2020 لتصل حدود 49.2 دولار للبرميل.

الفرع الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة أزمتي 1986 و2014:

عند كل هزة وبعد كل أزمة إقتصادية تتخذ السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات والإصلاحات من أجل تصحيح نواحي النقص في الاقتصاد الجزائري، حيث تختلف الإجراءات المتخذة بإختلاف نوع الأزمة وشدتها والآثار التي خلفتها، لكن أكثر الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية جاءت بعد أزمتين نفطيتين حلّفتا آثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري، ومنه ينتقل الأثر المباشر ليمس المواطن بصفة خاصة، وتتمثل هاتين الأزمتين في الأزمة النفطية لسنة1986و الأزمة النفطية لسنة 2014

أولا: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 1986 :

سعت الجزائر بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى تبني العديد من الإجراءات الداخلية، وأخرى مدعومة من طرف صندوق التقد الدولي، حيث كانت هذه الصدمة كافية لإبراز كل صفات الضعف في الاقتصاد الجزائري، وما نتج عنه من إختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الكلية، وذلك بإنخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، وإرتفاع حجم المديونية الخارجية، حيث كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في تنفيذ العديد من الإجراءات من أجل التخفيف من حدة الأزمة، وبعث الإقتصاد الجزائري من جديد، وتتمثل هذه الإصلاحات في :(داود، 2013، الصفحات 51 -55)

1 . التحرير الاقتصادي والتوجه نحو القطاع الخاص :

إنّ إنتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق كان نتيجة لما تميز به الاقتصاد في السنوات الأخيرة من مشاكل إقتصادية التي وقفت أمم تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية من زيادة حجم التضخم ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور

أسعار المحروقات، حيث سعت الجزائر لتفعيل الخوصصة وذلك من خلال سن العديد من القوانين، وأيضا إستحداث جهازين مكلفين بهذه العملية (المجلس الوطني لمساهمات الدولة . المجلس الدولي للخوصصة).(خوميجة و فرحي، 2017، صفحة 267)

حيث شهدت الفترة الممتدة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 العديد من المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر، حيث بلغت حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين، و 81 لمجموعات من الأجراء و 31 لشركات أجانب، كما بلغ السعر الإجمالي لعمليات التنازل 63.4 مليار دينار جزائري، ورغم هذا فإنّ هذه الخطوة باءت بالفشل نتيجة للإجراءات الإدارية المعرقلة والبيروقراطية، وإنعدام السوق المالي الحقيقي، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني الذي تعاني منه الجزائر في تلك الفترة.(النشاشي و آخرون، 1998، صفحة 10).

2 . إصلاح السياسة المالية والنقدية :

تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا من أجل تعديل سياستها الاقتصادية، وتمثلت هذه الإصلاحات في الإصلاح النقدي عام 1986 ثم إصلاح 1988، إلى غاية الإصلاح المتعلق بالقرض والنقد سنة 1990، الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية، ووضع مسار تطورها وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه ، وخلق سوق نقدية إلى غير ذلك من أهداف قانون النقد والقرض 1990/10.(كربالي، 2005، صفحة 8)

3 . **تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر :**

ساهمت الإستثمارات الأجنبية من نمو الاقتصاد الوطني، حيث وضعت كافة الشروط البشرية والمادية، إضافة إلى وضع قوانين تهدف إلى ترقية وتطوير هذا المجال، وذلك في عام 1993 ثم عام 2001، حيث نصت القوانين على إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما قامت بإلغاء المميزات التي كانت بينهما، وأيضا قامت بوضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الإمتيازات الضريبية، الجمركية و المالية التي تعرقل عملية الإستثمار الخارجي وتجعل المستثمرين الأجانب يتجنبون الجزائر كمركز لإستثماراتهم. (مخلوفي 2018/2017،صفحة 54)

4 . الشراكة:

لعبت الشراكة الأجنبية دورا مهما في تنشيط القطاع الاقتصادي بعد الركود الذي خلفه إنخفاض أسعار النفط، حيث تُعتبر الشراكة "عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أوخدمي أوتجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منهما في رأس المال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج وإستخدام براءات الإختراع للعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية".(مخلوفي،2018/2017،صفحة 55)

5 . **برنامج التعديل الهيكلي :**

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسرعة ومحققة لنتائج ملموسة إلاّ بعد تطبيق الجزائر برنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي(1995/03/31 – 1998/04/01)، حيث يمكن تقييم هذا البرنامج من خلال المظاهر التي مست عدة جوانب إقتصادية بفضل إعادة جدولة البحث، وإنتقلت خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48.6% في سنة 1994 إلى 42.5% سنة 1995 و29.2% سنة 1996، ثم إرتفعت قليلا إلى 39.5%سنة 1999، وإرتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995، ثم إنخفض إلى 29.5 مليار دولار سنة

1999، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار، والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية، كما أنّ موسط خدمة مدة إستحقاق الدين إنتقلت من 3 سنوات إلى 7 سنوات.(كرمان، 2000، صفحة 3) .

وقد تمثلت أهم الأهداف التي سعت الحكومة لتحقيقها من خلال هذا البرنامج إلى مايلي :(ضويفي، 2016، صفحة 71)

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع.
- تحرير أسعار الفائدة ومنح إستقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم العروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتُحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الإدخار العمومي من خلال تقليص النفقات العامة، وذلك عن طريق تقليص اليد العاملة في التوظيف العمومي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الإجتماعية من أجل التخفيف من الآثار السلبية كعملية التحول.
- فتح رأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب.
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل رسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر.(بن ناصر، 2002، الصفحات 128 - 129)

وقد تمخض عن البرنامج التعديلي الهيكلي الذي أصدرته الحكومة الجزائرية من أجل كبح الآثار الوخيمة لأزمة النفطية لسنة 1986 مجموعة من النتائج منها ما كانت إيجابية و محققة لأهداف البرنامج، ومنها ماكانت سلبية ولم تحقق الشيء المطلوب، ومن هذه النتائج نذكر :(كربالي، 2005، صفحة 85)

5.أ. **النتائج الإيجابية** :(الموسوي، 2005، صفحة 62)

و تمثلت في :

- الإنخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة وتحقيق مستوى الإدخار العام.
- أصبح النمو الاقتصادي موجبا حيث بلغ 2.2% في سنتي 1988، 1993، بعد أن كان سالبا في المتوسط بنسبة -0.5% في السنوات 1986-1993، من خلال أربع سنوات إستغرقها البرنامج.
- زيادة إحتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995، و8 مليار دولار في نهاية 1997، وهو ما يُعادل تسعة أشهر من الإستيراد.
- تراجع نسبة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997 و28% سنة 2000.

5.ب . النتائج السلبية :

تمثلت النتائج السلبية للبرنامج التعديلي الهيكلي في : (بن ناصر، 2002، صفحة 37)

- إرتفاع رهيب في نسبة البطالة بين المواطنين نتيجة لتسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدمية، حيث بلغت البطالة خلال سنوات 1996 – 1998 نسبة 28%، وقد تزايدت من عام 1999 لتصل

إلى 30%، في حين لم تستطع الإصلاحات الاقتصادية القضاء عليها بسبب إنخفاض الإستثمارات.(شرشوق و آخرون، 2020، صفحة 765)

- لعبت المضاربة دورا في تحطيم الاقتصاد الوطني إلى جانب إستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية.
- الإعتماد على إستيراد المنتجات التامة الصنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية وإغراق الأسواق بهذه المنتجات.
- إرتفاع تكاليف المعيشة وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وتأثيرها سلبا عليهم خاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتوفير إحتياجاتهم الغذائية الضرورية كما ونوعا.
- فرضت الدولة نظام جبائي زاد من تكلفة المنتجات، مما أثقل كاهل المواطنين بعدم قدرتهم على إقتنائها.
- في الجانب الصحي أصبح المواطنون عرضة للأمراض بسبب نقص العناية الطبية والنظافة نتيجة لإرتفاع تكاليفها و عدم قدرة المواطنين على إقتناء الدواء والعلاج.(النشاشي و آخرون، 1998، صفحة 85)
- إنتشار سلوكيات بيروقراطية في البنوك وبُعدها عن التسيير العقلاني للموارد بسبب إكتساب البنوك للإمتيازات التجارية.
- إنتشار إحتكار السلع للقطاع الخاص مكان الدولة مما ساهم في ارتفاع أسعارها.
- تزايد رهيب لنسبة الفقر داخل المجتمع الجزائري، حيث إرتفعت نسبة الفقراء من 8% 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات،وحوالي 30% في نهاية التسعينات.

ورغم هذه المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة لمواجهة الإنعكاسات الوخيمة التي خلفتها أزمة 1986 بالشعب الجزائري، إلاّ أنها لم توفق إلى حد كبير في معالجة هذه الآثار، أوحتى التقليل منها، نظرا للتكلفة الباهضة لمواجهة هذه الأزمة، حيث أنّ الإقتصاد الوطني لم يعرف الإنتعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من جراء تطبيق هذه الإصلاحات، وبقاء الصادرات النفطية تحتل الصدارة بـ 98%.(مساعيد، 2011، صفحة 247)

ثانيا : السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014 :

مع إتساع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الإنخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولار مقارنة بالمعدل المسجل في 2014، وهو مؤشر يبرز لوحده مدى الرهانات التي يتعين على الحكومة رفعها في ظل محدودية البدائل المتاحة، حيث هذه المؤشرات تستدعي دق ناقوس الخطر، حيث تُعبر عن ملامح أزمة وصلنا إليها لغياب إستراتيجية تنمية واضحة الملامح خلال العشريتين الماضيتين رغم توافر موارد مالية قاربت الـ1000 مليار دولار، وتتمثل السياسات المتبعة التي قامت بها الحكومة لمواجهة هذه الأزمة فيمايلي :(الموسوي، 2015، الصفحات 30-40)

- سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينارالجزائري.
- إستخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي.
- إتباع الحكومة لسياسة الجباية لتعويض خسائرها، حيث إضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزء من الأعباء والعودة لفرض ضرائب جديدة أورفع أخرى، وقد ساهمت هذه التدابير الجبائية في ارتفاع أسعار بعض المنتجات كالسيارات والوقود ، وقد وجد الجزائريون أنفسهم في مواجهة ارتفاع تكاليف العيش خارج ارتفاع مواد الإستهلاك والمواد الغذائية التي تواجه سنويا موجة تضخمية،

مما أثقل كاهل المواطنين وعدم قدرتهم على تلبية إحتياجاتهم بصفة عامة، وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الغذائية بصفة خاصة كونها متعلقة بحياة الفرد.(خوميجة و فرحي، 2017، صفحة 268)

- إتخاذ تدابير حاسمة في موازنة 2016. 2017 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق أوخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث إنخفضت نفقات ميزانية2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما إنخفض تصدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وإنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.
- إنتهاج سياسة التقشف بإعتماد إجراءات للحد من نزيف الخزينة العمومية على غرار تجميد كل مسابقات التوظيف، والمناصب المالية المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأول شخصيا.
- تجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة الحالية، وتقليص تسيير وتجهيز الوزارات، وحمل البنوك العمومية والخاصة على تمويل المشاريع الإستثمارية بدل الخزينة.
- رفع الرسم على القيمة المضافة لبيع المازوت بتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي المدعم، حيث تم تعديل الرسم على القيمةالمضافة من 7%إلى 17%، فضلا عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينارللتر إلى 5 دينار بالنسبة للبنزين الممتاز من دون رصاص.(صالحي، 2021، صفحة 49)
- تعبئة موارد إضافية في سوق رؤوس الأموال.
- فرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.
- فرض رسم على القيمة المضافة تقدر بـ 17% بالنسبة لإستهلاك الأنترنت بالنسبة للجيل الثالث للهاتف النقال، وهذه الزيادات مست المواطن بالدرجة الأولى.
- إرتفاع سعر قسيمة السيارات التي يفرضها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي، حيث تم تحديد تسعير القسيمة حسب قوتها ونوعها وسنة إستغلالها، وتتراوح ما بين 6 ألاف إلى 18 ألف دينار، بينما تتراوح بالنسبة للسيارات النفعية التي تفوق 5 سنوات ما بين 3 آلاف و8 آلاف دينار مقابل 5 آلاف و18 ألف دينار لمركبات النقل الأقل من 5 سنوات. وما بين 3 آلاف و9 آلاف دينار لمركبات نقل لأكثر من 5 سنوات، وحددت قسيمة السيارات السياحية ما بين ألفي و10 آلاف دينار بحسب قوة السيارات.(شرشوق و آخرون، 2020، صفحة 767)

وقد إعتبر العديد من الخبراء أنّ سياسة التقشف التي إعتمدتها الحكومة لا تمثل حلا للمشكلات التي تعاني منها البلاد، وإن حاولت شراء السلم الإجتماعي من خلال الحفاظ على دعم المواد الإستهلاكية، إلاّ أنها ستعمق من أزمة البطالة في ظل تجميد مسابقات التوظيف، وإمكانية تجميد المشاريع الكبرى، والتي تستوعب الكثير من العمال.

المطلب الثالث: واقع المداخيل النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط 1986-2020

يشكل النفط أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري، فإلى جانب كونه من أهم مصادر الطاقة ومحرك لأغلب الأنشطة الإقتصادية، فإن العوائد النفطية تعتبر مصدرا هاما للإحتياطات الأجنبية،كما تساهم الإيرادات النفطية مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب إعتماد الدولة الجزائرية بشكل كبير على عوائد الجباية البترولية في إعداد الموازنة العامة للدولة ، وهدا ماسوف يتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول : واقع الإيرادات النفطية خلال الفترة (1986 . 2020)

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بعد الصدمة النفطية الأولى في عام 1973، حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية، وإستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق، وأن تبسط سيادتها على الإنتاج و تقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العئدات النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وتعتبر العوائد النفطية أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بدرجة أولى ووحيدة دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى.

ويمكن تعريف العوائد النفطية بأنها :"تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي"(شيبي، 2018، صفحة 102)

وتعتبر الجزائر من الدول الكبرى المصدرة للنفط في العالم كونها تحتوي على إحتياطي من النفط يؤهلها لتكون ضمن كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وبمرور الوقت أصبح الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على العائدات المالية التي تجنيها من تصديرها للنفط، ومن خلاله يتم تمويل مختلف المشاريع داخل الدولة، إذ يمكن القول أن الإنتعاش الإقتصادي داخل الجزائر مرتبط إرتباطا وثيقا بإرتفاع أسعار النفط، وقد مرت العائدات النفطية في الجزائر خلال فترة من الزمن بعدة تطورات نوضحها في الجدول و الشكل الآتين:

الجدول رقم (13): عائدات النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020

الوحدة : مليون دولار

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الايرادات	5161	6555	5725	6815	9588	8464	7885	6902	6335	6938	8826	8352
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الايرادات	5691	8314	14204	11736	12370	16476	23050	32937	38279	44497	53685	30584
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الايرادات	38211	51409	48271	44462	40628	21742	18643	22355	26082	22674	13188	

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.p تاريخ الزيارة: 2023/05/14 على الساعة:23:00

الشكل رقم (10) : عائدات النفط الجزائري خلال الفترة 1986 . 2020

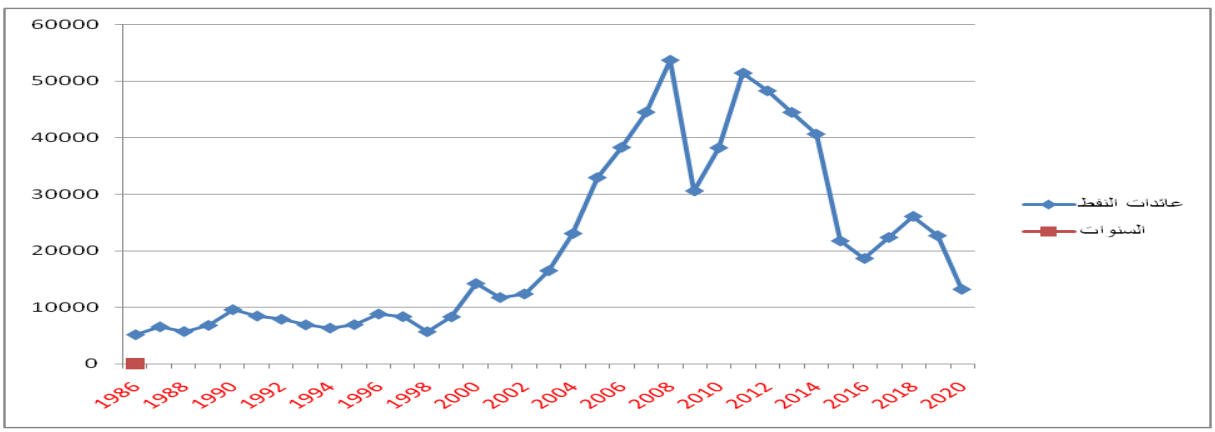

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه الشكل رقم (13)

من خلال الجدول رقم(13) نلاحظ أن العائدات النفطية خلال المرحلة من 1986 إلى 2020 في مجملها كانت تتطور بالإرتفاع تدريجيا من عام لآخر، وهذا مرتبط بأسعار النفط في كل عام، حيث أنه كلما كان سعر النفط مرتفعا كلما إرتفعت قيمة العائدات والعكس صحيح.

فخلال الفترة من 1986 إلى 1999 شهدت عائدات النفط في الجزائر إستقرارا نسبيا، حيث كانت أسعار النفط في هذه الفترة مستقرة أيضا، ولكن هذا الإستقرار كان في مستويات منخفضة أحيانا جراء ما ميز هذه الفترة من أحداث وأزمات نفطية حالت دون إرتفاع سعر النفط في أسواق النفط العالمية، منها حرب الخليج وأزمة جنوب شرق آسيا، حيث تراوحت العائدات النفطية خلال هذه الفترة شهدت العائدات بين 5161 مليون دولار إلى 8314 مليون دولار، ومع بداية سنة 2000 وإلى غاية 2008 شهدت العائدات النفطية تحسنا ملحوظا نتيجة لتحسن أسعار النفط حينها، بإستثناء سنة 2001 وما صاحبها من أحداث 11 سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط بالإنخفاض مما أدى بالضرورة إلى إنخفاض قيمة العائدات النفطية خلال تلك السنة، حيث تراوحت قيمة العائدات خلال هذه الفترة بين 11736 مليون دولار سنة 2001، و 53685 مليون دولار سنة 2008 وهي أعلى قيمة مسجلة للعائدات النفطية خلال الفترة من 1986 إلى 2020، أما بقية العوائد النفطية لباقي سنوات هذه الفترة فقد كانت متفاوتة تفاوتا ملحوظا، فمثلا سنة 2004 حققت العائدات النفطية مبلغ 23050 مليون دولار و سنة 2003 قبلها حققت 16476 مليون دولار وفي عام 2005 بعدها حققت العوائد النفطية 32937 مليون دولار، وسنة 2007 حققت 44497 مليون دولار، فهذه القيم تُظهر مدى أهمية أسعار النفط في تحقيق عوائد مهمة للخزينة العمومية، كما تبين أنّ أسعار النفط تتأثر بعوامل عديدة، قد تأتي هذه العوامل صدفة دون أي حسابات مسبقة تجعل النفط يرتفع إرتفاعا كبيرا أو ينخفض إنخفاضا كبيرا دون سابق إنذار.

الفرع الثاني: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري

أولا: مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر :في سنة 2009 شهدت عائدات النفط تراجعا قياسيا عن سنة 2008 بلغت نسبته 43.05%، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008) وإنخفاض أسعار النفط، ومنذ سنة 2010 إلى غاية 2013 تحسنت حصيلة الإيرادات النفطية في الجزائر تحسنا مقبولا، حيث إنتقلت 38211 مليون دولار إلى 44462 مليون دولار، مع تسجيل أعلى مستوى في هذه الفترة خلال سنتي 2011 و2012 بقيمة عائدات تُقدر بـ 51409 مليون دولار و 48271 مليون دولار على التوالي، ذلك راجع إلى إرتفاع أسعار النفط خلالها إلى مستويات قياسية تجاوزت حاجز الـ 112 دولار للبرميل، أما سنة 2004 شهدت تراجعا طفيفا لقيمة العائدات النفطية متأثرة ببدايات آثار الأزمة النفطية لسنة 2014 التي إنخفضت فيها أسعار النفط إلى مستويات متدنية، وبداية من سنة 2015 تهاوت قيمة العائدات النفطية لتمتد آثار الأزمة النفطية لسنة 2014 لسنوات من 2015 إلى غاية 2019، حيث لم تتجاوز خلالها قيمة العائدات النفطية حاجز 26082 مليون دولار، وإذ تبقى سنة 2020 سنة إستثنائية و سيئة بإمتياز على مجال الطاقة وعلى النفط بصفة خاصة، حيث تهاوت فيها قيمة العائدات النفطية تزامنا مع تهاوي أسعار النفط إلى مستويات جد منخفضة تزامنا مع جائحة كورونا التي ضربت العالم بأكمله، حيث وصلت قيمة العوائد النفطية في سنة 2020 إلى 13188 مليون دولار، وهي قيمة منخفضة جدا أثرت بشكل سلبي على الميزانية العامة للدولة.**جزائر خلال الفترة 1986**

يرتبط نمو القطاع الإقتصادي في الجزائر بمدى نمو قطاع النفط بإعتبار الجزائر بلد ريعي، حيث تمثل العوائد النفطية نسبة

هامة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مايظهر من خلال الجدول والمنحنى المواليين:

الجدول رقم (14): مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائرللفترة 1986 . 2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	عائدات النفط (مليون دولار)	مساهمةالإيرادات النفطية في ناتج محلي%	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	عائدات النفط (مليون دولار)	مساهمةالإيرادات النفطية في ناتج محلي %
1986	63231	5161	8.16	2004	85331	23050	27.01
1987	64609	6555	10.14	2005	103081	32937	31.95
1988	56736	5725	10.09	2006	117027	38279	32.70
1989	54930	6815	12.40	2007	134815	44497	33.00
1990	61841	9588	15.50	2008	171001	53685	31.39
1991	46685	8464	18.13	2009	137235	30584	22.28
1992	49136	7885	16.04	2010	161197	38211	23.70
1993	50951	6902	13.54	2011	200245	51409	25.67
1994	42430	6335	14.93	2012	209005	48271	23.09
1995	42079	6938	16.48	2013	209722	44462	21.20
1996	46944	8826	18.80	2014	213947	40628	18.98
1997	48203	8352	17.32	2015	166355	21742	13.06
1998	48191	5691	11.80	2016	157828	18643	11.81
1999	48642	8314	17.09	2017	167402	22355	13.35
2000	54793	14204	25.92	2018	173882	26082	14.99
2001	54710	11736	21.45	2019	171758	22674	13.20
2002	56762	12370	21.79	2020	145009	13188	9.09
2003	67860	16476	24.27				

المصدر:https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php?_تاريخ الزيارة:2023/05/14 على الساعة:23:00

الشكل رقم (11):الناتج المحلي الإجمالي وعائدات النفط الجزائري خلال الفترة 1986 الى 2020

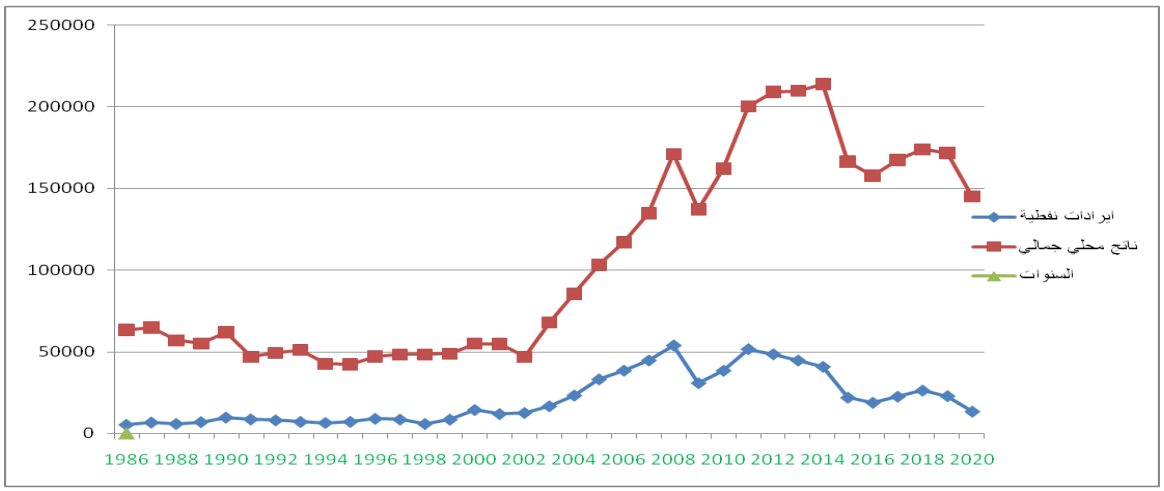

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (14)

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ التزامن في الإرتفاع والإنخفاض بين الناتج المحلي الإجمالي والعوائد النفطية خلال فترة الدراسة وهوا ما يبرز أهمية العوائد النفطية كعنصر هام من مكونات الناتج المحلي الأجمالي.حيث تراوحت نسة مساهمة الإيرادت النفطية مابين 8% و 33%مابين سنتي 1986 و2020 وهيا نسبة هامة وبأرقام مهمة تراوحت بين ال 5161 مليون دولار سنة 1986 و51409 مليون دولار سنة 2011 .ومن خلال التدقيق في معطيات الجدول تبرز لنا العلاقة الطردية والترابط بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية، فتراجع الإيرادات النفطية عام 1988 بنسبة 12.66%بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986 رافقه تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.18% وهو نفس الشيء الذي حدث سنوات 1998،1992،1991، 2009 و2015 حيث كان الإنخفاض بنسب مختلفة في الإيرادات النفطية بسبب إنخفاض أسعار النفط وهوا ما أدى إلى الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنوات ، وعلى عكس ذلك فإن إرتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية كان له الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في عدة محطات من فترة دراستنا، ومثالا على ذلك أدى إرتفاع أسعار النفط عام 2000 التي وصلت إلى 27.60 دولار للبرميل إلى إرتفاع العوائد النفطية بقيمة 5890 مليون دولار وهو ما كان سببا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة بقيمة 6151 مليون دولار أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع بنسبة 95.75 % إلى الزيادة في الإيرادات النفطية. أما في سنتة 2010 أدى إرتفاع أسعار النفط إلى مستوى 77.38 دولار للبرميل إل زيادة المداخيل النفطية مقارنة بسنة 2009 حيث وصلت الزيادة إلى 7627مليون دولار وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة بقيمة 23962 مليون دولار أي أن 31.82 % من هذه الزيادة مردها إلى الإيرادات النفطية .

من خلال ماسبق التطرق إليه تبرز الأهمية البالغة للنفط كمورد مهم للدولة الجزائرية حيث ظهرا جليا تأثر الناتج المحلي الإجمالي طرديا بأسعر النفط، حيث أن الإرتفاع في الإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ثانيا:مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة للدولة الجزائرية

تعتبر العوائد النفطية مصدرا أساسيا للموازنة العامة، حيث تمثل الجباية النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات المكونة للميزانية العامة كل سنة، وتعتبر مورد مهم لتطوير الإقتصاد الوطني من خلال دعم الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ومن خلال الجدول أدناه سنتطرق إلى تطور مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة

الجدول رقم(15): مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1986.2020)

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية العامة مليون دج	إيرادات الجباية البترولية المطبقة في لميزانية (مليون دج)	مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة %	السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية العامة مليون دج	إيرادات الجباية البترولية المطبقة في لميزانية (مليون دج)	مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة %
1986	90650,00	29000,00	31,99	**2004**	1528000,00	862200,00	56,43
1987	96000,00	22000,00	22,92	**2005**	1635830,00	899000,00	54,96
1988	103000,00	24200,00	23,50	**2006**	1667920,00	916000,00	54,92
1989	114700,00	26700,00	23,28	**2007**	1802616,00	973000,00	53,98
1990	136500,00	48500,00	35,53	**2008**	1924000,00	970200,00	50,43
1991	195300,00	99200,00	50,79	**2009**	2786600,00	1628500,00	58,44

59,57	1835800,00	3081500,00	**2010**	57,93	145300,00	250800,00	**1992**
49,20	1472400,00	2992400,00	**2011**	57,69	193600,00	335600,00	**1993**
45,19	1561600,00	3455650,00	**2012**	45,56	186800,00	410000,00	**1994**
42,30	1615900,00	3820000,00	**2013**	51,32	301000,00	586500,00	**1995**
37,40	1577730,00	4218180,00	**2014**	54,74	410100,00	749200,00	**1996**
36,78	1722940,00	4684650,00	**2015**	54,38	451000,00	829400,00	**1997**
35,44	1682550,00	4747430,00	**2016**	58,57	528000,00	901500,00	**1998**
39,04	2200120,00	5635514,00	**2017**	51,22	480000,00	937100,00	**1999**
41,35	2776218,00	6714265,00	**2018**	50,93	524000,00	1028840,00	**2000**
41,71	2714469,00	6507907,00	**2019**	59,30	732000,00	1234380,00	**2001**
34,98	2200325,00	6289723,00	**2020**	62,86	916400,00	1457750,00	**2002**
				57,60	836060,00	1451450,00	**2003**

المصدر:قوانين المالية الصادرة في الجرائد الرسمية منذ 1986 الى غاية 2020

الشكل رقم(12):تطور قيمة الجباية النفطية المطبقة في الميزانية العامة للدولة للفترة(1986.2020)

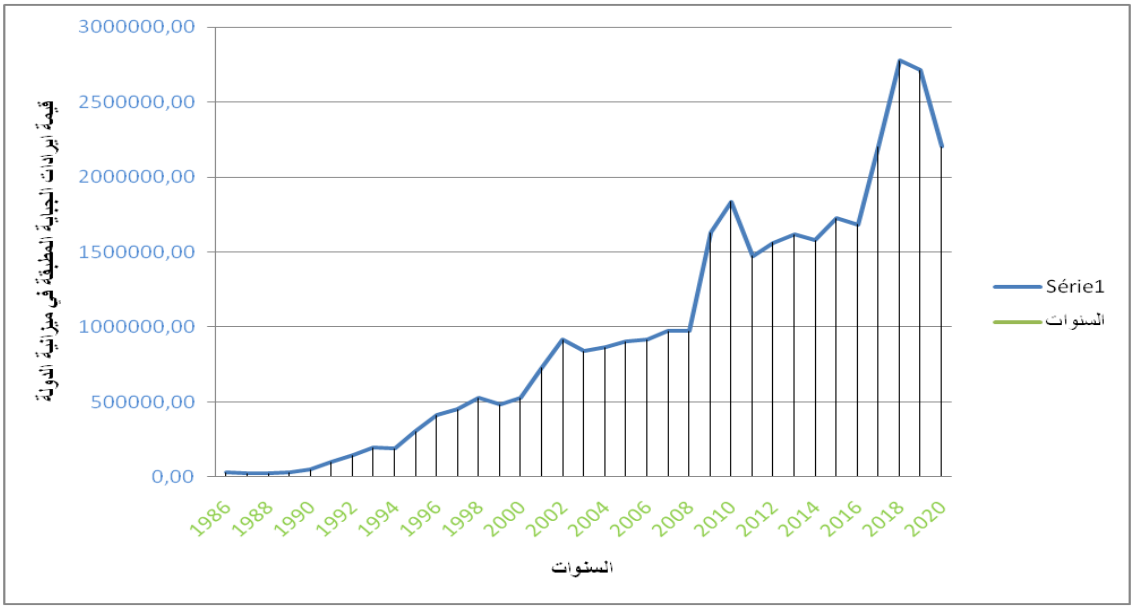

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (15)

تحتل الجباية النفطية حصة الأسد من الإيرادات المطبقة في الميزانية العامة حيث تبقى ميزانية الدولة في تبعية كبيرة للإيرادات النفطية ورهينة التقلبات في أسعار النقط، من خلال الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن إيرادات الجباية النفطية ، تمثل نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة، فزيادة ايرادات الجباية النفطية إنعكس على الإيرادات الكلية إيجابا وأدى إلى زيادتها حيث شهدت قيمة الجباية النفطية المطبقة في الميزانية العامة تزايد مستمر في أغلب فترة الدراسة حيث تراوحت بين 22000.00 مليون دينار جزائري سنة 1987 في حدها الإدنى ووصلت 2776218.00 مليون دينار جزائري سنة 2018 كأقصى قيمة وصلت لها

مساهمة الجباية النفطية في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن التراجع في قيمة الجباية النفطية في عدة محطات إنعكس سلبا على على الإيرادات الكلية للميزانية وأدى إلى إنخفاضها ويمكن توضيح ذلك من خلال:

- تراجع إيرادات الجباية النفطية سنة 2003 بقيمة 80340 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2002 أي تراجع بنسبة 8.75 % رافقه تراجع في إجمالي إيرادات الميزانية العامة سنة 2003 حيث سجلنا تراجع بقيمة 6300.00 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2002.
- تراجع إيرادات الجباية النفطية سنة 2011 بقيمة 263400.00 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2010 أي تراجع بنسبة 19.79% رافقه تراجع في إجمالي إيرادات الميزانية العامة سنة 2011 حيث سجلنا تراجع بقيمة 89100.00 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2010.
- تراجع إيرادات الجباية النفطية سنة 2019 بقيمة 61749.00 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2018 أي تراجع بنسبة 2.22% رافقه تراجع في إجمالي إيرادات الميزانية العامة سنة 2019 بنسبة 3.07% مقارنة بسنة 2018.

تبين مما سبق أنّ الجباية النفطية تعتبر مورد أساسي لميزانية الدولة العامة، وهي أكثر موارد الدولة مساهمة في الميزانية العامة بنسب كبيرة جدا خاصة في فترات إرتفاع أسعار النفط، حيث تبقى الدولة الجزائرية عاجزة على المدى المتوسط والبعيد في إيجاد مصادر أخرى لتمويل الموازنة العامة والتخلص من التبعية للنفط.

ثالثا: مساهمة الإيرادات النفطية في إحتياطي الصرف الأجنبي للجزائر

يمنح وجود رصيد مهم من احتياطات الصرف الأجنبي الثقة في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ويضمن للاقتصاد الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث تحصل الدولة الجزائرية على إحتياطات الصرف الإجنبي من عدة مصادر والتي يبقى أهمها على الإطلاق العوائد النفطية، ومن خلال الجدول أدناه سوف نتطرق إلى التطور التاريخي للإحتياطي الأجنبي في ظل تغيرات أسعار النفط.

الجدول رقم(16):تطور احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار النفط خلال الفترة 1986 . 2020

السنوات	احتياطي الصرف الأجنبي مليار دولار	أسعار النفط دولار للبرميل	السنوات	احتياطي الصرف الأجنبي مليار دولار	أسعار النفط دولار للبرميل
1986	1.66	13.53	2004	43.25	36.05
1987	1.64	17.73	2005	56.30	50.59
1988	0.9	14.24	2006	77.91	61.00
1989	0.84	17.31	2007	110.32	69.04
1990	0.72	22.26	2008	143.24	94.10
1991	1.49	18.62	2009	149.04	60.86
1992	1.46	18.44	2010	162.61	77.38
1993	1.47	16.33	2011	182.82	107.46

109.45	191.30	2012	15.53	2.67	1994
105.87	194.71	2013	16.86	2.01	1995
96.29	179.62	2014	20.29	4.24	1996
49.49	144.68	2015	18.86	8.05	1997
40.76	114.39	2016	12.28	6.85	1998
52.51	97.61	2017	17.44	4.53	1999
69.78	80.23	2018	27.60	12.02	2000
64.04	63.30	2019	23.12	18.08	2001
41.47	48.88	2020	24.36	23.24	2002
			28.10	33.13	2003

المصدر:https://data.albankaldawli.orgتاريخ الزيارة:2023/05/27 على الساعة: 12:30

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (16) فإن احتياطات الصرف الأجنبي كانت منخفضة جدا خلال الفترة من 1988الى 1990حيث كانت أقل من المليار دولار وسجلنا 0.84،0.9 و0.72 مليار دولار على التوالي في هذه السنوات ويرجع ذلك إلى أزمة أسعار النفط سنة 1986 والتي أدت إلى تراجع العوائد النفطية لعدة سنوات بعدها وهو ما أدى إلى إنخفاض الإحتياطي الأجنبي مقارنة بسنتي 1986و1987 حيث سجلنا 1.66و1.64 مليار دولار على التوالي.

بعد سنة 1991 شهدت أسعار النفط إرتفاعات متتالية وبالتالي زيادة العوائد النفطية والتي كان لها الأثر الإيجابي في زيادة الإحتياطات الأجنبية، حيث انتقل إحتياطي الصرف الأجنبي من 1.49 مليار دولار سنة 1991 إلى 194.74 مليار دولار سنة 2013 ، ليبدأ في التراجع بغد ذلك بسبب تراجع أسعار النفط خلال الفترة من 2015 إلى 2020 وقد سجلنا أقصى تراجع سنة 2020 مقارنة بسنة 2013 حيث وصل احتياطي الصرف الأجنبي 48.88 مليار دولار، حيث كان لتراجع العوائد النفطية السبب في لجوء الدولة إلى استعمال احتياطاتها من العملة الأجنبية في ظل عدم وجود بدائل أخرى.

من خلال ماسبق ذكره فإن إحتياطي الصرف الأجنبي يتأثر بشكل كبير بالعوائد النفطية التي تعتبر أهم مورد للعملة الصعبة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، حيث تتضح العلاقة الطردية بين احتياطات الصرف الأجنبي والإيرادات النفطية.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي كأحد مقومات الأمن الغذائي في الجزائر

إنّ واقع تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر يرتبط بتحقيق مجموعة من المؤثرات والعوامل التي تسبق عملية إنتاج الغذاء، حيث تمثل مجموعة الإمكانيات التي تتميز بها الجزائر من أجل تحقيق إنتاج وفير من مختلف الأغذية، حيث بدون هذه الموارد لا يمكن إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، حيث أنّ هذه الموارد تأتي مجتمعة وتحقق التكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق الأمن الغذائي وهي إنتاج الغذاء بمختلف أنواعه، وتتنوع هذه الموارد حيث تتكون من الإمكانيات الطبيعية كالأراضي الزراعية والموارد المائية، و إمكانيات بشرية والمتمثلة في اليد العاملة، والجانب الصناعي والمالي كإستخدام التكنولوجيا والآلات الحديثة في القطاع الزراعي، إلى جانب الثروة الحيوانية التي تدخل بدورها ضمن عناصر تحقيق الأمن الغذائي.

غير أنّ جميع هذه الموارد المذكورة أعلاه يتعلق توفيرها متعلق بمدى تغيرات أسعار النفط، ذلك كون الجزائر دولة مصدرة للنفط وتعتمد على مداخيله بصفة أساسية في تحقيق النمو في مختلف القطاعات ومنها القطاع الفلاحي، فمتى كانت أسعار النفط مرتفعة زادت المداخيل المالية للدولة، وبالتالي تزيد المشاريع الإستثمارية، والعكس صحيح.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المقومات التي تزخر بها الجزائر والتي تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي، سواء كانت إمكانيات طبيعي أو بشرية أو مدى تطور الإنتاج الزراعي في مختلف المحاصيل، وأيضا مدى تطور الإنتاج الحيواني، ثم سنعرض الإحصائيات المتعلقة بمدى تطور أسعار الغذاء في ظل الأزمات النفطية في كل من العالم و الجزائر.

المطلب الأول : مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

تزخر الجزائر بمقومات كثيرة تجعلها تحقق الأمن الغذائي، فمن الجانب الطبيعي تكفي مساحتها الشاسعة التي فاقت المليوني كيلومتر مربع، وإختلاف تضاريسها وكذلك إختلاف المناخ في كل منطقة منها ما يجعله مناسبا لإنتاج محاصيل زراعية متنوعة، إلى جانب ذلك فقد وفرت الحكومة الجزائرية العديد من الإمكانيات المادية التي تهدف من خلالها إلى تطوير القطاع الفلاحي من خلال جملة من البرامج والمخططات الإصلاحية، إلى جانب جملة من القوانين التي تسعى إلى سنها من أجل حماية المساحات الزراعية و حماية حقوق الفلاحين، وتتمثل هذه المقومات فيمايلي :

الفرع الأول : المقومات الطبيعية

يوجد بالجزائر مجموعة من المقومات الطبيعية من المكن أن تجعلها رائدة عالميا في مجال الإنتاج الفلاحي، وتحقيق الإكتفاء الذاتي محليا في أنواع كثيرة من المنتوجات الفلاحيةن على جانب إمكانية تصديرها وإثراء الخزينة العمومية من خلال عائداتها، ومن هذه المقومات نذكر مايلي :

أولا : الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية المورد الطبيعي الأساسي في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية، لأنها المكان الذي تنمو فيه المحاصيل الزراعية، وبدونها لا يمكن إنتاج أي محصول زراعي حتى ولو توفرت كل الإمكانيات الأخرى، ورغم المساحة الشاسعة التي تتميز بها الجزائر إلاّ أنّ الأراضي الزراعية قليلة جدا ولا تلبي الإحتياجات الغذائية الكافية لأكثر من 40 مليون جزائري، بسبب أنّ النسبة الكبيرة من مساحة الجزائر تعتبر أراضي صحراوية غير صالحة للزراعة، وففي الجدول التالي سنعرض تطور الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020، وكذا الأراضي الرعوية والأراضي المروية والمساحات الغابية.

الجدول رقم (17) : تطور الاراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة من 2000الى 2020

الوحدة : ألف هكتار

السنوات	الأراضي الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الجزائر%	الأراضي الغابية	أراضي مخصصة للزراعة المؤقتة	أراضي مخصصة للزراعة الدائمة	أرض عبارة عن مراعي	أراضي زراعية مروية	أراضي زراعية غير مستغلة
2000	40021.00	7662,00	16,80	1579,00		530,00	31829,00		
2001	40109.00	7583,00	16,84	1612,90	3840,00	580,00	31946,00		3743,00
2002	39855.00	7547,00	16,73	1646,80	3813,00	659,00	31649,00		3734,00
2003	41145.70	7503,70	16,75	1680,70	3802,20	741,00	31661,00	722,00	3701,50
2004	41145.00	7493,00	17,28	1714,60	4110,00	803,00	32849,00	793,00	3383,00
2005	41211.00	7511,00	17,30	1748,50	3921,00	852,00	32848,00	825,00	3590,00
2006	41181.00	7470,00	17,29	1782,40	4065,00	908,00	32803,00	835,00	3405,00
2007	41252.00	7469,00	17,32	1816,30	3896,00	921,00	32862,00	905,00	3573,00
2008	41309.00	7489,00	17,34	1850,20	3926,00	911,00	32909,00	855,72	3563,00
2009	41380.00	7493,00	17,37	1884,10	4069,00	906,00	32981,00	884,34	3424,00
2010	41374.00	7502,00	17,37	1918,00	4226,00	909,00	32963,00	985,22	3276,00
2011	41388.00	7502,00	17,38	1925,60	4255,00	919,00	32967,00	987,01	3247,00
2012	41398.19	7506,50	17,38	1933,20	4354,20	924,00	32967,69	1042,92	3152,30
2013	41431.63	7496,20	17,40	1940,80	4453,20	939,00	32996,43	1089,50	3043,00
2014	41431.00	7469,40	17,40	1948,40	4403,90	969,80	32991,80	1136,25	3065,50
2015	41456.40	7462,10	17,41	1956,00	4368,40	1000,30	32994,00	1215,26	3093,70
2016	41360.20	7404,20	17,37	1956,00	4373,70	1013,40	32942,60	1260,50	3030,50
2017	41335.14	7470,80	17,36	1943,00	4561,38	1012,61	32851,71	1306,36	2909,41
2018	41358.84	7505,01	17,36	1930,00	4474,52	1012,00	32841,83	1330,66	3030,49
2019	41358.84	7505,01	17,36	1939,00	4474,52	1012,00	32841,83	1430,00	3030,49
2020	41358.84	7505,01	17,36	1949,00	4474,52	1012,00	32841,83	1413,00	3030,49

المرجع: https://www.fao.org/faostat/en/#home تاريخ الزيارة:2023/05/29 على الساعة00:00

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أنه خلال الفترة من 2000إلى 2020 يوجد ثبات نسبي في مساحة الأراضي الزراعية، قُدرت ما بين 39905.70 ألف هكتار سنة 2003 إلى 41456.40 ألف هكتار سنة 2015، حيث أنه من الملاحظ يوجد تطور في مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة من 2000 إلى 2020، غير أنّ هذا التطور يُعتبر طفيفا جدا وغير

مؤثر على تطور الإنتاج الفلاحي، حيث لم يتعدى هذا التطور مساحة 1550.7 ألف هكتار خلال الـ 20 سنة، وهذا يُعد تطور بطيء جدا ولا يكاد يذكر، ومنذ سنة 2018 إلى غاية 2020 بقيت مساحة الأراضي الزراعية ثابتة بـ 41358.84 ألف هكتار وهي مساحة ضئيلة جدا بالنسبة لمساحة الجزائر الكلية التي تبلغ 2381741 كيلومتر مربع، بنسبة لم تتعدى 17% من المساحة الكلية للجزائر، فبالرغم من السياسات التي اتبعتها الحكومة في إصلاح القطاع الزراعي تبقى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة قليلة جدا يجب مراجعتها و توسيعها من خلال إستصلاح الأراضي من أجل زيادة الإنتاج وتلبية الحاجيات الغذائية للسكان وتحقيق الإكتفاء الذاتي. أما بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة فهي أيضا بدورها بقيت مساحتها ثابتة منذ عام 2000 إلى غاية عام 2020 بمساحة لم تتعدى 7500 ألف هكتار من المساحة الكلية للأراضي الزراعية، حيث احتلت مساحة المراعي النسبة الأكبر من مساحة الأراضي الزراعية بمساحة فاقت 32000 ألف هكتار خلال سنة 2020، وهي مساحة بقيت بدورها حتى هيا ثابتة نسبيا ولم تتطور كثيرا منذ عام 2000.

أما الأراضي الغابية فشغلت بدورها حيزا صغيرا من المساحة الكلية للأراضي الزراعية، وقد تطورت حتى هيا منذ عام 2000إلى غاية 2020 تطورا طفيفا لم يتعدى مساحة 400 ألف هكتار خلال 20 سنة، حيث كانت سنة 2000 تقدر مساحتها بـ 1579 ألف هكتار، وفي سنة 2020 وصلت إلى 1949 ألف هكتار، وما يُلاحظ على المساحات الغابية خلال السنوات الأخيرة أنها تتعرض للإحتراق وخاصة في فصل الصيف، حيث تم الكشف أنّ هذه الحرائق تكون بفعل فاعل، وتمتد هذه الحرائق من شرق البلاد إلى وسطها أين تمركز المساحات الغابية الكبيرة، بالإضافة إلى قطع الأشجار وإستعمالها كحطب، وأيضا غياب الوعي لدى المواطنين بضرورة غرس الأشجار والحفاظ على المساحات الخضراء، كل هذه العوامل أدت غلى عدم تطور وزيادة مساحة الغابات في الجزائر ألف، حيث تبقى مساحة قليلة جدا يجب العمل على زيادتها.

بالنسبة للأراضي المروية فنلاحظ أنها في تزايد مستمر منذ عام 2000 إلى غاية عام 2020، وحتى تطورها يُعتبر بطيئا نوعا ما رغم سياسات الدولة من أجل تطوير قطاع الري وإستعمال الوسائل الحديثة في عملية السقي، إلا أنها تبقى غير محققة للأهداف المرجوة، فمنذ سنة 2000 كانت لاتتعدى مساحة هذه الأراضي 700 ألف هكتار، وفي عام 2020 إرتفعت إلى 1413 ألف هكتار أي بزيادة ضعف المساحة، غير أنها تبقى مساحة قليلة ولا تلبي الإحتياجات الغذائية اللازمة للمواطنين، إذ يجب تحسينها أكثر من خلال إستغلال الموارد المائية التقليدية كالمياه الجوفية ومياه السدود، والموارد غير التقليدية كتحلية مياه البحر، وبذلك يمكن الحصول على موارد مائية مختلفة دون الإعتماد فقط على مياه الأمطار التي تعرف خلال السنوات الأخيرة تذبذبا كبيرا في كميات الأمطار المتساقطة التي أصبحت تثير خوف الفلاحين كل سنة، وهلاك الكثير من المحاصيل بسبب الجفاف.

أما بالنسبة للأراضي المخصصة للزراعة المؤقتة أو الزراعة الموسمية والتي تعتمد على زراعة محاصيل معينة في موسم محدد لا يمكن أن يُنتج في موسم آخر، فهي في المجمل وخلال الفترة من 2000 إلى 2020 شهدت تطورا لم يتعدى 600 ألف هكتار، وهو يُعتبر نموا بطيئا في فترة كبيرة قدرت بـ 20 سنة تمت خلالها تقديم برامج ومخططات من قبل الحكومة من أجل تطوير القطاع الفلاحي إلا أنّ هذا التطور بطيء.

أما فيما يخص الأراضي المخصصة للزراعة الدائمة فهي إحتلت المساحة الأقل من مساحة الأراضي الزراعية، حيث كان تطور هذه الأراضي طفيفا خلال الفترة من 2000 إلى 2020، فمنذ عام 2000 كانت تشغل مساحة 530 ألف هكتار من

مساحة الأراضي الزراعية، في حين وصلت عام 2017 إلى 1012 ألف هكتار وبقيت ثابتة إلى غاية 2020، تطور وصل تقريبا للضعف لكنه يبقى غير كاف لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

في حين تبقى الأراضي غير المستغلة تطرح علامة الإستفهام، فرغم إنخفاض مساحتها خلال الفترة من 2000 إلى 2020 بما يُقارب 700 ألف هكتار، إلا أنها لاتزال مساحات شاسعة من شأنها أن تصنع ولو فرقا بسيطا في زيادة إنتاج المحاصيل لو تم إستغلالها، فالأراضي غير المستغلة تمثل تقريبا نصف الأراضي الصالحة للزراعة لكنها تضل مهملة سواء من طرف الفلاحين أومن طرف الحكومة التي لم تسعى جاهدة في تقديم الدعم من أجل إستغلالها، حيث فاقت مساحة هذه الأراضي عام 2020 مساحة 3000 ألف هكتار.

إنّ الملاحظ لإحصائيات هذا الجدول الخاص بالأراضي الزراعية والمطلع على سياسة الحكومة المتبعة لإصلاح القطاع الفلاحي منذ سنوات، والجهود المبذولة لتقديم الدعم الفلاحي من أجل إستصلاح الأراضي تدور في رأسه عدة أسئلة محيرة حول هذا التناقض غير المنطقي بينهما، فسياسة الإصلاحات تتبعها بالضرورة تطور ملحوظ في إستغلال الأراضي الفلاحية وبالتالي زيادة الإنتاج، إلا أنّ الملاحظ هو العكس، حيث أنّ التطور موجود إلاّ أنه قليل جدا وبطيء، حيث أنه يجب معرفة مكان الخلل أهو من الحكومة التي قد تكون سياستها الإصلاحية خاطئة وغير مدروسة، أومن الفلاحين الذين لم يُحسنوا إستغلال هذه الإصلاحات لصالحهم ولصالح أراضيهم.

إنه خلال السنوات الأخيرة إزدادت ظاهرة هجرة الأراضي الفلاحية من قبل الفلاحين والتمركز في المدن، وتعد هذه من أهم أسباب عدم تطور مساحات الأراضي الفلاحية، غلى جانب إتباع الطرق التقليدية في الحرث والحصاد والسقي رغم وجود الآلات المتطورة والحديثة الخاصة بقطاع الفلاحة، غير أنها تبقى ليست في متناول جميع الفلاحين وخاصة الفلاحين الصغار، وعدم قدرة الكثير منهم على شرائها لغلاء ثمنها وإرتفاع تكاليف الوقود الخاص بها.

إذن يجب إيجاد الحلول السريعة في أقرب وقت من أجل إصلاح القطاع الفلاحي، الذي يُعتبر هو الكنز الحقيقي للبلاد أولا من جهة تحقيق الإكتفاء الذاتي الداخلي في مجال الإنتاج الفلاحي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، وثانيا لكونه مصدرا لتوفير عائدات مالية ضخمة للدولة من خلال تصديره بدلا من إستيراده و التسبب بالخسائر للخزينة العمومية.

غير أنّ السياسات التي تتبعها الحكومة والمخططات وبرامج الدعم الفلاحي ترتبط بما تملكه الخزينة العمومية من أموال والتي تكون غالبا أمولا ضخمة، وبإعتبار أنّ الجزائر دولة تعتمد على النفط كمصدر أساسي لمداخيلها، فإنّ هذه البرامج تتأثر تأثرا مباشرا بتغيرات وتطورات أسعار النفط، فمتى كانت أسعار النفط منخفضة كان صعبا على الحكومة تمويل الإستثمارات الفلاحية وبناء السدود وتطوير التكنولوجيا في القطاع الفلاحي وشراء الآلات الحديثة، وبالتالي يبقى القطاع الفلاحي في أسوأ الأحوال يميزه الثبات أحسن من الإنخفاض أوالتراجع.

ثانيا : الموارد المائية:

تعاني الجزائر من ندرة الموارد المائية نظرا لوقوع أغلب أراضيها في المناطق شبه الجافة والجافة، ما يعني سيادة المناخ شبه الصحراوي والصحراوي الذي يتميز بالجفاف، وهذا ما أدى إلى تدني نصيب الفرد من المياه، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة إستغلال المتاح منها في الكثير من المناطق، وذلك لعدة أسباب منها قلة السدود وإن وُجدت فإنها تعاني من مشكل التوحل مما يُخفض طاقة تخزينها وهذا يتسبب بهدر كمية كبيرة من مياه الأمطار، وتمثل الموارد المائية أحد المقومات الأساسية للأمن

الغذائي، إذ تساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج إذ يظهر الفرق بصورة واضحة بين الإنتاج الذي يكون في حالة توفر موارد مائية والإنتاج الذي يكون في حالة الجفاف. (زبيري، 2017، صفحة 53)

والموارد المائية في الجزائر مقسمة إلى نوعين : موارد تقليدية (مياه الأمطار، المياه الجوفية، المياه السطحية)، وموارد غير تقليدية (كتحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة).

1 . **الموارد التقليدية** : تنقسم بدورها إلى : الأمطار والمياه الجوفية والمياه السطحية

أ . الأمطار :

تعد الأمطار المصدر الأساسي للماء للكثير من مناطق العالم، وتعتمد عليها المصادر التقليدية الأحرى في إرتفاع منسوبها، إذ يُعد هطول الأمطار مؤشرا على إرتفاع منسوب المياه الجوفية والمياه السطحية، وتذبذب الأمطار أوقلتها يسبب مشاكل كثيرة للفلاحين، وقد يُعتمد على الأمطار بطريقة مباشرة بمجرد هطولها على المحاصيل والأشجار، أوقد يُستفاد منها من خلال تخزينها في السدود والخزانات وإستغلالها لاحقا.(بورغدة،2015/2014،صفحة 105)

ويتميز المناخ في الجزائر بصيف حار وشتاء من معتدل إلى بارد، حيث تقل فيه كمية الأمطار المتساقطة وتكاد تكون منعدمة مع معدل تبخر شديد نتيجة للحرارة الشديدة، أما الأمطار فتتساقط على مدى 100 يوم في السنة كحد أقصى، أما معدل السقوط فلا يتعدى في بعض الأحيان 100 ملم في أقل من يوم واحد (بكدي،2013/2012، صفحة 156)، ويتمركز الجزء الكبير من مياه الأمطار خلال تساقط الثلوج أحيانا على القمم الجبلية، وقد يفوق معدل تساقط الأمطار سنويا في شمال الجزائر عن 500 ملم، وأحيانا يصل إلى 1500 أو2000 ملم، ويتناقص معدل هطول الأمطار تدريجيا كلما إتجهنا نحو الجنوب، حيث يصل إلى أقل من 100ملم في السنة في المناطق المجاورة للصحراء، وينعدم تدريجيا في المناطق الصحراوية. (غفصي، 2019، صفحة 09)

ب . المياه الجوفية :

تقدر كمية المياه الجوفية التي يمكن إستغلالها في الجزائر ب 7 مليار متر مكعب في السنة موزعة عل ى:(بورغدة،2015،صفحة 102)

- 2 مليار متر مكعب في السنة في شمال البلاد.
- 5 مليار متر مكعب في السنة في جنوب البلاد.

إذ تعد المياه الجوفية في الشمال متجددة على عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب فهي غير متجددة، وتقدر المياه الجوفية الموجودة في الشمال مستغلة بنسبة 90% أي ما يعادل 1.8 مليار متر مكعب، أما المياه الجوفية الموجودة في المناطق الصحراوية فهي غير مستغلة تقريبا نظرا لعدة عوامل مثل كونها تتمركز في أعماق منخفضة ويصعب الوصول إليها وإرتفاع تكلفة الوصول إليها، إلى جانب ضعف جودتها كونها تحتوي على نسبة عالية من الأملاح.(بكدي،2013/2012،صفحة 161)

ج . المياه السطحية :

وتتمثل في المجاري المتجمعة على شكل أنهار وأودية، يرتبط زيادة منسوبها بهطول الأمطار والثلوج التي تعتبر مصدرا لها، وتُقدر الموارد المائية السطحية بـ 12.7 مليار متر مكعب في السنة موزعة على الشمال بـ 11.9 مليار متر مكعب، وفي الجنوب 0.8 مليار متر مكعب، وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا تقع ضمن 3 مجموعات : (مغربي، 2016، صفحة 108)

- الأولى هي الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط وتتسع لنحو 10.92 مليار متر مكعب.
- الثانية تقع في أحواض الهضاب العليا وتتسع لنحو 997 مليون متر مكعب.
- الثالثة الأحواض الصحراوية وتتسع لنحو 800 مليون متر مكعب.

وتعتبر الكمية المستغلة من المياه السطحية قليلة جدا بالمقارنة بحجمها.

2 . المصادر غير التقليدية :

تعتبر هذه المصادر غير التقليدية وسيلة تلجأ إليها بعض الدول التي تعاني من الشح في معدل تساقط الأمطار، وبالتالي نقص الموارد المائية التقليدية، ومن أبرز هذه المصادر تحلية مياه البحر وإعادة إستخدام مياه الصرف.

أ . تحلية مياه البحر :

ويُقصد بها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحر والمحيطات وتحويلها إما لمياه صالحة للشرب أو لمياه صالحة الإستخدام في المجال الفلاحي لسقي المزروعات والمساحات الخضراء أو في مياه العمليات الزراعية المختلفة. (غفصي، 2019، صفحة 11)

وتُعد هذه التقنية حلا بديلا وهاما للموارد الطبيعية، لكن يبقى إستعمالها محدودا ومقتصرا على حالات خاصة متميزة جدا نظرا لتكاليفها الباهضة، إذ تبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه المحلاة ما بين 0.76 دولار إلى 0.8 دولار أمريكي أي ما يعادل 65.40 دج إلى 69 دج، إذ تبقى إمكانيات الجزائر في هذا المجال ضعيفة جدا، حيث ما يتم معالجته سنويا من مياه البحر يقدر بـ 75 مليون متر مكعب منها فقط من إجمالي 700 مليون متر مكعب يتم صرفها بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية في الأودية، أي بنسبة 10% تقريبا وهي نسبة جد منخفضة. (بورغدة، 2015/2014،صفحة105)

ب . إعادة إستخدام مياه الصرف :

لقد شرعت العديد من دول العالم الإهتمام بهذه التقنية، بحيث يتم إعادة إستخدام مياه الصرف المنزلي أو الصناعي أوالزراعي، ولكن إعادة إستخدامها يحتاج إلى ضوابط وتقنيات معينة حتى لا تؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة، إذ أنّ الهدف الأساسي من هذه العملية هو حماية البيئة بطريقة تتناسب مع شروط الصحة العالمية والمسائل الإقتصادية والإجتماعية.

(بورغدة،2014/2014،صفحة 106)

الفرع الثاني: القوى العاملة البشرية في القطاع الفلاحي

تلعب اليد العاملة البشرية دورا كبيرا في تنمية القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، سواء كانت هذه القوى العاملة مكونة من الفلاحين والعمال العاديين أو من جانب الخبراء المختصين في القطاع الفلاحي لأن خبرتهم ستساهم في تنمية وتطوير القطاع، فحتى لو توفرت الآلات الحديثة و المتطورة الخاصة بالقطاع الفلاحي فإنّ ذلك لا يعني إمكانية التخلي عن اليد العاملة أبدا، وكلما كانت اليد العاملة كثيرة كلما كان الإنتاج جيدا ووفيرا، وفي الجدول التالي سنبين تطور عدد العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة من 1991 إلى 2020.

الجدول رقم (18) : تطور تعداد العمالة الجزائرية في الزراعة والغابات وصيد الاسماك خلال سنة1991الى 2020

الوحدة : نسمة

السنوات	العمالة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك	السنوات	العمالة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك	السنوات	العمالة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك
1991	1259.84	2001	1446.04	2011	1035.44
1992	1240.36	2002	1509.55	2012	1099.6
1993	1260.97	2003	1587.15	2013	1177.09
1994	12804.12	2004	1718.63	2014	960.72
1995	1245.09	2005	1643.24	2015	1003.01
1996	1338.75	2006	1590.79	2016	1066.39
1997	1423	2007	1442.78	2017	1110.17
1998	1415.67	2008	1367.71	2018	1105.39
1999	1407.45	2009	1272.36	2019	1112
2000	1393.43	2010	1178.53	2020	1113.9

المرجع: https://www.fao.org/faostat/en/#home تاريخ الزيارة:2023/05/29 على الساعة:00:00

تبين معطيات الجدول رقم (18) أنّ اليد العاملة في المجال الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من 1991 إلى 2020 سجلت تطورات في بعض الفترات وإنخفاض في فترات أخرى موزعة بين الفلاحين في المزارع وأيضا في الغابات والصيادين، إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بالقوة العاملة الكلية في الجزائر، فخلال الفترة من 1991 إلى غاية 2000 شهدت إنخفاضا نسبيا في عدد العاملين في المجال الفلاحي قُدر ما بين 1240.36 ألف نسمة عام 1992 و 1423 ألف نسمة عام 1997 وهو أعلى عدد مسجل لليد العاملة في القطاع الفلاحي في هذه الفترة، وخلالها كانت اليد العاملة تتطور وتزيد ولكن بمعدلات بطيئة، ومنذ سنة 2001 إلى غاية 2008 بدأت معدلات اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالتزايد قليلا، وهذا راجع إلى سياسات إستصلاح الأراضي وصناديق دعم الفلاحين للنهوض بالقطاع، مما دفع بالفلاحين إلى زيادة عدد اليد العاملة من أجل زيادة الإنتاج، حيث وصلت سنة 2004 إلى 1718.63 ألف نسمة عاملة بالقطاع الفلاحي، وهي أكبر نسبة مسجلة خلال هذه الفترة، تميزت هذه الفترة بالتذبذب في عدد العاملين في القطاع الفلاحي ما بين إرتفاع وإنخفاض بطاقة ما بين 1000 ألف نسمة و 2500 ألف نسمة، إلا أنّ هذا الإرتفاع مازال يشكل نسبة قليلة من القوى العاملة الكلية في الجزائر، وفي فترة 2009 إلى غاية 2020 نلاحظ أنّ هناك سقوط حر في عدد العاملين في المجال الفلاحي في الجزائر الذي بلغ عام 2014 ما عدده 960.72 ألف نسمة وهو أقل عدد مسجل خلال االفترة من 1991 إلى 2020، وإلى غاية عام 2016 بقي العدد منخفضا لا يتجاوز 1000 ألف نسمة عاملة بالفلاحة، ولعل أهم الأسباب لإنخفاض العمالة في هذه السنوات الثلاثة من 2014 إلى 2016 هو آثار الأزمة النفطية العالمية لعام سنة 2014 وإنخفاض أسعار النفط، وبذلك قامت الحكومة الجزائرية بتقليص الإستثمارات وسياسات الدعم الموجهة للفلاحين بسبب تقلص العائدات المالية التي كان النفط يوفرها، مما دفع بالفلاحين للإستغناء عن العاملين في المزارع بسبب عدم

القدرة على دفع رواتبهم، ومنذ عام 2017 إلى 2020 ارتفعت اليد العاملة قليلا، إلا أنها لم تشكل فارقا كبيرا حيث إرتفعت بصاقة تقل عن 100 ألف نسمة وبقيت مستمرة خلال هذه الفترة حيث لم تتجاوز 1113.9 ألف نسمة.

رغم التذبذب وعدم الإستقرار في عدد القوى العاملة في القطاع الفلاحي بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة من 1991 إلى 2020، إلاّ أنّ هذا التذبذب لم يصنع فارقا كبيرا خاصة في حالة الإرتفاع، حيث بقي عدد العمال في القطاع الفلاحي قليل جدا بالنسبة للقوى العاملة الكلية في الجزائر، ويعود هذا إلى مجموعة من العوامل تتمثل في :(عز الدين، 2018/2017،صفحة 111)

- ضعف مداخيل القطاع الزراعي مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، ما جعل من اليد العاملة في الجزائر تفضلها على حساب العمل في القطاع الفلاحي.
- عدم ولوج فئة الشباب في العمل والإستثمار في القطاع الزراعي كقوة شغيلة تعوض اليد العاملة الزراعية المسنة.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي اثر على نصيب معتبر من اليد العاملة في هذا القطاع.
- القطاعات الأخرى غير القطاع الزراعي تنمو بوتيرة منتظمة ومستمرة بخلاف هذا الأخير مما أدى إلى إستيعاب اليد العاملة لهذه القطاعات.

المطلب الثاني :السياسة الفلاحية كأحد مقومات تحقيق الامن الغذائي

تحتل الزراعة مكانة مهمة في إقتصاديات الدول النامية والجزائر بالأخص، إذ تُعتبر كمورد رئيسي للدخل القومي، كما أنها تشكل أيضا موردا هاما للعمالة كونها تحتاج إلى اليد العاملة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه فإنّ المحافظة على قطاع الزراعة يُعد أمرا ضروريا إذ يجب على الحكومة النظر فيه وخلق السبل من أجل تطويره، ورغم المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره ضمن سياسة تهدف إلى تكثيف الإنتاج الزراعي وبالتالي الزيادة في الدخل القومي، إلاّ أنّ هذا القطاع يواجه خللا في تسييره لغياب سياسة واضحة تنتهجها الدولة لتطوير هذا المجال، غير أنّ هذا لا ينفي وجود عدة سياسات إنتهجتها الدولة في سبيل إصلاح السياسة الفلاحية في الجزائر وتطويرها من أجل تحسين النمو الإقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، وقد إعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية التي تتمثل فيمايلي : (حركاتي،2018/2017،صفحة 155)

الفرع الأول : البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000 . 2004

يُعرف هذا البرنامج بأنه : "عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة" (صيفي، 2014، صفحة 165)، حيث يُعتبر هذا البرنامج إستراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، وهم يتضمن سلسلة من الرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر، حيث إنطلقت الجزائر في تنفيذ هذا البرنامج منذ سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، إذ أنّ هدفه الرئيسي تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تمكين المواطن من توفير حاجياته الغذائية حسب المعايير المتفق عليها، وأيضا الرفع من الناتج المحلي للجزائر في القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي المحلي من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة (غربي،2008/2007،صفحة 110)

أهداف المخطط الوطني للتنمية :

تتمثل الأهداف الأساسية للمخطط الوطني للتنمي الفلاحية في :(حركاتي،2018/2017،صفحة 156)

*حماية البيئة من خلال الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية الموجهة لتدعيم القطاع الفلاحي.

*حماية الأراضي من الأخطار الطبيعية كالتصحر وإنجراف التربة.

*العمل على تحسين الأمن الغذائي للعائلات مع إعطاء الأهمية للمواطنين القاطنين بالمناطق المعزولة.

*الرفع من دعم الإنتاج الفلاحي المحلي في محاولة لتحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المواد الفلاحية.

*دعم أنشطة المستثمرات الفلاحية من خلال توفير الشروط الملائمة للفلاحين لخدمة الأرض.

*العمل على ضمان عودة الفلاحين إلى إستغلال أراضيهم الفلاحية بعد أن هجروها إلى المدن وتحسين ظروفهم المادية بسبب عدم توفر الإمكانيات اللازمة للعمل في الأرض (صيفي، 2014، صفحة 166)

*ترقية الحرف الريفية.

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 . 2009

يُعرف بالمخطط الخماسي الأول، تبناه نائب وزير التنمية الريفية لتعزيز نشاط المناطق الريفية وتنمية الموارد الطبيعية و البشرية مع الأخذ بعين الإعتبار الفروقات الطبيعية لكل إقليم وتدعيم كل منطقة بنقاط القوة التي تحقق الأهداف من هذا البرنامج. (زرمان، 2010، صفحة 205)

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

من أهم الأهداف التي جاء بها هذا البرنامج :

*تعديل وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية.

*تدعيم الفلاحين من خلال توفير الوسائل المادية والفنية خاصة في المناطق الريفية بما يحقق التحسين في الكفاءة الإنتاجية وتنويع المحاصيل الزراعية.

*يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأمن الغذائي بزيادة إنتاج المواد الغذائية وبالتالي تنخفض أسعارها وتصبح في متناول جميع المواطنين.

*رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية.

*محاولة التغلب على الصعوبات التي تواجه الفلاحين كإنخفاض دخل المزارعين وصائدي الأسماك، وكذا المنافسة الشديدة التي يواجهونها من قبل كبار المستثمرين.

الفرع الثالث : سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010 . 2014

جاءت هذه السياسة كتأكيد على الأهداف المسطرة من خلال السياسات السابقة، وأهم هدف هو التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني من خلال التأكيد على أهمية جعل الزراعة محرك أساسي للنمو الإقتصادي.(بورغدة، 2015/2014،صفحة 145)

أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

تهدف هذه السياسة التي إتبعتها الحكومة الجزائرية إلى : (سفيان،2020/2019،صفحة 113)

*زيادة تغطية الإحتياجات الغذائية لتصل لنسبة 75% من خلال الرفع من الإنتاج المحلي في السلع واسعة الإستهلاك كالقمح والحليب.

*التوسيع في غستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة في مجال الزراعة كتكييف الري، التسميد، إستعمال الآلات الحديثة.

*تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الإكتفاء الذاتي في تغطية الإحتياجات في البذور والمواشي.

وقد سطرت وزارة الفلاحة والتنمية لبريفية برامج مكثفة للنهوض بالقطاع الزراعي ومن أجل تطوير الإنتاج الفلاحي والزراعي، سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فمن خلال المخطط الخماسي 2014/2010 تم رصد أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، أي بما قيمته 200 مليار دينار سنويا، حيث حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا لتجديد الإقتصاد الفلاحي والريفي، يرتكز على ثلاث ركائز:(رحال وطويل، دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2018/2001، 2019،الصفحات 98 . 9ç)

1 . التجديد الفلاحي 2010 . 2014 : خصص القطاع ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي

2 . التجديد الريفي 2010 . 2014 : خصص القطاع ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 60 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الريفي، حيث أنه تم برمجة تنفيذ حوالي 10200 مشروع للتجديد الفلاحي للفترة 2010 . 2014.

حيث يعتمد التجديد الريفي في إطار المخطط الخماسي 2010 . 2014 على خمس برامج تشمل : مستجمعات المياه من السدود، برامج مكافحة التصحر، إعادة تأهيل وتوسيع الغابات وبرنامج حفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية.

3 . بناء اقدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2010 . 2014 ظرف مالي قُدر بـ 24 مليار دينار سنويا.

الفرع الرابع : المخطط الخماسي 2015 . 2019

يهدف برنامج النمو الجديد 2019/2015إلى الاعتماد على قطاع الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات من خلال استراتيجياته ضمان الإكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي .بل وحتى الانتقال إلى التصدير.و يبقى القطاع الفلاحي من أضخم القطاعات التي ينبغي استغلالها وجعله يلعب دوره كاملا في استراتيجية التنمية الشاملة. كذلك التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية لتكون أداة متكاملة ومتعددة القطاعات، ويتم ذلك من خلال:(رحال و طويل، دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2018/2001، 2019، الصفحات 99-100)

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛ هو أحد أهداف القطاع الفلاحي. كما يمكن للمناطق المروية أن تبلغ بحلول 2019 ،نسبة 25 %من الأراضي المزروعة.

الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلالتهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ اوملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

- تنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر.

الشكل رقم(13):ركائز مخطط عمل الفلاحة 2019/2015

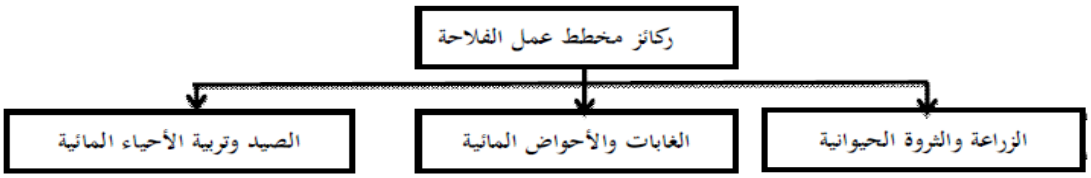

المصدر: (رحال و طويل، دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001/2018، 2019، صفحة 100)

وسيركز هذا البرنامج على البحوث الزراعية التي من شأنها أن توجه نحو استنباط أصناف عالية الغلة وزيادة الانتاج في الفروع الاستراتيجية مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب والبقوليات. وإعطاء أهمية خاصة أيضا لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية وفي مكننة القطاع. وفي ما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، سيتم تحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أنالدولة خصصت مبالغ هامة لهذه المخططات تأتت أغلبها من الإيرادات النفطية، وأدت إلى تحقيق نتائج مهمة من حيث زيادة الإنتاج في جميع المحاصيل الزراعية، وتحقيق الإكتفاء في كثير من المحاصيل الزراعية مثل الخضر وبعض الفواكه، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي الوطني، حيث كان للإيرادات النفطية الأثر الإيجابي في تعزيز الأمن الغذائي الوطني ولكن الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق أمنها الغذائي المطلق ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها عدم مواكبة الانتاج الزراعي للتطور الكبير في عدد السكان وتزايد الطلب على المواد الغذائية بالإضافة إلى التزايد المستمر لأسعار المواد الغذائية العالمية والبذور التي تستنزف مبالغ هامة من الإيرادات النفطية ، حيث ساهم إرتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة عدد السكان في تعميق الفجوة الغذائية واتساعها.

المطلب الثالث: واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي والحيواني مكانة مهمة في القطاع الفلاحي، لأنهما الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي والحيواني وفيرا والعكس صحيح، والجدير بالذكر إلى أنّ هذا الفرع يضم العديد من التراكيب المحصولية وأيضا الأطعمة التي يتم إنتاجها من مختلف الحيوانات، والتي من أهمها : الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه، الحليب، اللحوم، البيض...

الفرع الأول: الإنتاج النباتي

أولا: الحبوب:

إن الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر، حيث تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الجزائريين، وبخاصة مادة القمح إذ تعتبر مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي تحتلها في الاستهلاك الغذائي، حيث تعتبر مؤشرا حقيقيا لقياس قدرة وكفاءة الزراعة الجزائرية على تحقيق أمنها الغذائي، وبالتالي تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية، وهذا ينتج عنه تخفيف التبعية للخارج غذائيا، ومجموعة الحبوب تنقسم إلى قسمين حسب الفصل الذي تزرع فيه، حبوب شتوية وتحتوي على أربع أنواع هي؛ القمح الصلب، القمح

اللين، الشعير والشوفان أو الخرطال، أما الحبوب الصفية فتحتوي على نوعين هما؛ الذرة والذرة البيضاء. (حنان، 2020/2019، صفحة 5)

وتحتل زراعة الحبوب في الجزائر أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ، حيث أن 40%من المساحة المزروعة مخصصة للحبوب، ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية، وتقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11%من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح و 22%يخص إنتاج الشعير، والجدول التالي يوضح انتاج الحبوب في الجزائر.

الجدول رقم (19) : تطور انتاج الحبوب خلال الفترة من 1986الى 2020

السنوات	انتاج جملة الحبوب ألف طن	السنوات	انتاج جملة الحبوب ألف طن	السنوات	انتاج جملة الحبوب ألف طن
1986	2402.40	1998	3025.36	2010	4558.57
1987	2065.30	1999	2020.59	2011	3727.99
1988	1034.00	2000	2299.69	2012	5137.15
1989	2002.00	2001	2659.10	2013	4912.23
1990	1625.41	2002	1952.92	2014	3435.23
1991	3808.00	2003	4265.96	2015	3829.37
1992	3328.00	2004	4032.80	2016	3445.16
1993	1451.00	2005	3527.44	2017	3478.07
1994	963.41	2006	4017.91	2018	6065.94
1995	2138.62	2007	3601.91	2019	5633.45
1996	4900.50	2008	4075.78	2020	4392.30
1997	869.47	2009	5253.15		

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية -(المجلدات من 8 إلى 41).

من الجدول رقم (19) نلاحظ تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة من 1986 إلى 2020 يتطور تطورا بطيئا جدا بكميات لا تشكل فارقا في الإنتاج تقابلها كمية واردات ضخمة فاقت في بعض السنوات 3 أضعاف الكميات المنتجة بفاتورة واردات ضخمة تكلف الخزينة أموالا طائلة.

وقد عرف انتاج الحبوب خلال الفترة 1986 إلى 1999تذبذبا بين الإنخفاض والإرتفاع ، وأكبر كمية إنتاج سُجلت خلال هذه الفترة كانت سنة 1991 بـ 3808 ألف طن، وأسوأها كانت سنة 1997 بـ 869.47ألف طن، وقد تميزت هذه الفترة والتي كان يطلق عليها بالعشرية السوداء بأوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة أثرت على جميع مناحي الحياة الاقتصادية وبالخصوص على القطاع الفلاحي ،فنظرا لعدم توفر الأمن وعدم الاستقرار السياسي توقف نسبة معتبرة من الفلاحين على مزاولة نشاطهم خوفا من الهجمات الإرهاب وهذا ما انعكس سلبا على مردود القطاع الفلاحي.

وبالحديث عن الفترة 2020/2000 فقد عرف انتاج الحبوب سنة 2001 ارتفاعا معتبرا ببلوغه 26,57 مليون قنطار،أي بمعدل نمو قدر بحوالي 185.08% مقارنة بسنة 2000، وهذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم منجهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من سنة2000 ،وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية خاصة في مجال الحبوب، هذا وقد سجلت سنة 2004 ارتفاعا في كمية انتاج الحبوب وصل إلى 40,31 بمعدل نمو قارب 332.51% مقارنة بسنة 2000 ،ليعرف إنتاج الحبوب انخفاضا سنتي 2007 و 2008، حيث سجلت سنة 2008 أدنى مستوى انتاج للحبوب خلال العشرية الأولى من القرن 21، ليرجع ويرتفع سنة 2009 مسجلا زيادة تقدر ب 241.99% عن سنة 2000 وزيادة بحوالي 23.26 عن سنة 2004 سنة انتهاء برنامج الانعاش الاقتصادي، وقد عرف انتاج الحبوب سنة 2009 أعلى مستوى إنتاجي له خلال فترة الفترة 2009/2000،وخلال الفترة 2020/2010 لم يقل الإنتاج عن عتبة الـ 3000 ألف طن، مسجلا سنة 2018 أكبر كمية إنتاج خلال الفترة من 1986 إلى 2020 بـ 6065.94 ألف طن. ورغم هذا التحسن في انتاج الحبوب في الجزائر إلا أنه يبقى ضعيف، بحيث أنه لايغطي إلاّ نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، وحبيس الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل، لذلك أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الإستراتيجي ضرورة ملحة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال.

وبالحديث عن القمح والذي يأتي في صدارة انتاج الحبوب، إذ يُعتبر مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي يحتلها في الإستهلاك الغذائي، إذ يُعتبر القمح المؤشر الحقيقي لقياس كفاءة الزراعة الجزائرية على تحقيق الأمن الغذائي، كما تأخذ البقوليات حيزا كبيرا من إستهلاك المواطن الجزائري لها في غذائه اليومي، إذ تُعتبر البقوليات بمختلف أنواعها من أهم الأطعمة التي توضع على موائد الجزائريين، ويستهلكها كل فئات الشعب، والجداول التالية توضح تطور كل من مادة القمح والحبوب والبقوليات في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020.

الجدول رقم (20) : تطور انتاج القمح خلال الفترة (1986–2020)

السنوات	انتاج القمح ألف طن	السنوات	انتاج القمح ألف طن	السنوات	انتاج القمح ألف طن
1986	1226.00	1998	2280.00	2010	2952.70
1987	1175.00	1999	1470.00	2011	2554.93
1988	614.00	2000	1509.10	2012	3432.23
1989	1152.00	2001	2039.20	2013	3299.05
1990	750.08	2002	1501.80	2014	3038.40
1991	1870.00	2003	2964.85	2015	2656.73
1992	1837.00	2004	2730.70	2016	2440.10
1993	1016.00	2005	2414.73	2017	2436.50
1994	713.96	2006	2687.93	2018	3981.22

1995	1497.43	2007	2318.96	2019	3876.88
1996	2982.60	2008	2634.33	2020	3106.00
1997	661.51	2009	2953.12		

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على

احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلدات من 8 إلى 41).

- (طهرات و بشيكر ، 2019، الصفحات 433-434)

من خلال الجدول الخاص بتطور مادة القمح نلاحظ أنّ إنتاج القمح في الجزائر منذ سنة 1986 وهو في تطور، تتخللها بعض التذبذبات بالإنخفاض في بعض السنوات،غير أنّ الملاحظ من الجدول أنّ هذه الزيادة في الإنتاج ليست بالكمية الكافية والتي تجعلنا نستغنى عن الاستيراد، فبالرغم من الإنتاج الوفير للقمح إلا أنه لا يغطي إحتياجات الدولة الغذائية ولا يحقق الإكتفاء الذاتي، وهذا رغم توفر المساحات الشاسعة والمناخ الملائم لإنتاج القمح بالجزائر بكميات كبيرة، ورغم السياسات الزراعية التي إتبعتها الحكومة الجزائرية والإصلاحات المتكررة التي تقرها من فترة إلى أخرى إلاّ أنّ إنتاج القمح يبقى ضعيفا بالمقارنة بإحتياجات المواطن الجزائري.

وبالرجوع إلى إنتاج القمح في الجزائر فنلاحظ أنه من الفترة الممتدة من1986 إلى 2002 لم يتعدى إنتاج القمح 2000 ألف طن، إلاّ في عامي 1996 و2001 أين سجل 2982.60 و2039.20 ألف طن على التوالي، أما في باقي السنوات فكان الإنتاج منخفضا بلغ ما بين 614 ألف طن سنة 1988 و1870 ألف طن سنة 1991، حيث أنّ هذا التراجع في الإنتاج راجع إلى عدم إستغلال الأراضي الفلاحية بشكل كبير، وعدم إستخدام الوسائل المتطورة والآلات الحديثة في الري والزراعة والحصاد، وبداية من عام 2003 بدأ إنتاج القمح يرتفع نسبيا، حيث يرجع هذا الإرتفاع إلى سياسات الحكومة للنهوض بهذا القطاع كبرنامج الإنتعاش الإقتصادي، حيث خُصصت مبالغ مالية ضخمة لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة من2001 إلى 2004 ساهمت في إرتفاع الإنتاج الزراعي ومنها القمح، حيث بلغت قيمة الدعم المالي لهذا القطاع بـ65.4 مليار دج خلال هذه الفترة، ثم إرتفعت هذه القيمة لتبلغ 312 مليار دج خلال الفترة من 2005 إلى 2009، ومن 2010 إلى 2014 بلغت 1000 مليار دج، ونفس المبلغ بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2019، إذ نلاحظ أنّ المبالغ المخصصة لدعم القطاع الفلاحي ترتفع من فترة إلى أخرى، إلاّ أنها لم تكن كافية لتحقيق الإنتاج المنتظر (سفيان،2020/2019،صفحة 172)، حيث تم تسجيل عام 2003 إنتاج قُدر بـ 2964.85 ألف طن بقيت ثابتة نوعا ما خلال 8 سنوات كاملة إلى غاية عام 2013، أين إرتفع الإنتاج فوق 3000 ألف طن، حيث بلغ الإنتاج عام 2018 كمية قُدرت بـ 3981.22 ألف طن، وهي أكبر كمية إنتاج للقمح مسجلة من 1986 إلى 2020، غير أنّ هذا الإرتفاع كما ذكرنا سابقا لم يغني الحكومة عن إستيراد القمح، فرغم المجهودات التي تبذلها الدولة لتطوير الإنتاج في هذا المجال إلاّ أنها لا تزال غير كافية ولا تحقق الأهداف المرجوة خاصة في ظل إرتفاع عدد السكان وزيادة الطلب على هذه المادة المهمة، لذا وجب التحرك بسرعة لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة إستيراد القمح في بلد يملك كل الإمكانيات لتحقيق الإكتفاء الذاتي وحتى إمكانية التصدير أيضا، والكف عن إثقال كاهل الخزينة العمومية بفاتورة إستيراد ضخمة يمكن إستغلالها في تنمية القطاع.

ثانيا: البقوليات

لا يستغني المواطن الجزائري عن البقوليات (فاصوليا، عدس، حمص، فول) أبدا في غذائه اليومي، فهي المادة التي تحتل المكانة الثانية في الإستهلاك بعد القمح، لما لها من فوائد ومانحتويه من بروتينات مفيدة لجسم الإنسان، وفي الجدول التالي نبيّن تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة من 1986 إلى 2020، وكذا سنبين فيه أيضا كمية وقيمة الواردات لهذه المواد والصادرات الخاصة بها.

الجدول رقم (21) : تطور انتاج البقوليات خلال الفترة 1986 الى 2020

السنوات	انتاج البقوليات ألف طن	السنوات	انتاج البقوليات ألف طن	السنوات	انتاج البقوليات ألف طن
1986	67.85	1998	45.05	2010	72.32
1987	67.00	1999	39.47	2011	78.82
1988	45.00	2000	21.86	2012	84.29
1989	34.40	2001	38.40	2013	95.83
1990	34.92	2002	43.53	2014	123.48
1991	63.91	2003	57.75	2015	107.35
1992	64.00	2004	58.12	2016	77.31
1993	48.00	2005	47.10	2017	107.21
1994	38.29	2006	44.08	2018	146.30
1995	41.43	2007	50.08	2019	146.56
1996	68.00	2008	40.17	2020	115.05
1997	27.64	2009	64.29		

المصدر: تم اعداد الجدول من طرف الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية(عدة أعداد) الخاص بامنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلدات من 8 إلى 41).

أما بالنسبة لإنتاج البقوليات فقد عرف تطورا خلال الفترة ما بين 2020/1986 ولكنه يبقى منخفضا مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال ،وقد عرف انتاج البقوليات خلال هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض.

لقد كان الإنتاج سنتي 1986 و1987 مرتفعا نسبيا بالمقارنة مع الإمكانيات المتواجدة خلال تلك الفترة، حيث بلغ الإنتاج 67 ألف طن خلال هاتين السنتين، ومن عام 1988 إلى 1991 إنخفض الإنتاج بشكل ملحوظ بطاقة إنتاج قاربت النصف تقريبا مقارنة ب 1986، ومنذ عام 1991 بدأ الإنتاج بالإرتفاع مجددا إلى غاية عام 2020 مسجلا خلال هذه الفترة تذبذبات في الإنتاج بين الإرتفاع والإنخفاض، حيث سُجلت أقل كمية إنتاج سنة 2000 بقدرة إنتاج بلغت 21.86 ألف طن، وهي أقل كمية إنتاج خلال الفترة من 1986 إلى 2020، ويرجع هذا الإنتاج الضئيل إلى نقص الأراضي الزراعية المخصصة لها خلال هذه الفترة حيث لم تتعدى المساحة الكمية لإنتاج البقوليات في هذا العام 63.14 هكتار (كينة،2021/2020،صفحة 184)، ولم يتعدى الإنتاج فوق 100 ألف طن إلا بداية من عام 2014 حيث بلغ 123.48 ألف طن، وإستمر خلالها في الإرتفاع فوق عتبة الـ 100 ألف طن إلى غاية عام 2020 بإستثناء سنة 2016، حيث إنخفض فيها الإنتاج إلى مادون الـ 100

ألف طن مسجلا 77.31 ألف طن وأكبر طاقة إنتاج سُجلت سنتي 2018 و2019 بطاقة إنتاج قُدرت ب 146 ألف طن، وذلك يعود إلى الإهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية من خلال السياسات الزراعية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وغيرها من الإصلاحات التي تسعى الدولة إلى تطوير القطاع الفلاحي من خلالها.

ثالثا: الخضر والفواكه

1. الخضر

تعتبر الخضر من المصادر الأساسية المكونة لغذاء المواطن الجزائري إلى جانب القمح والبقوليات، فلا يخلو غذاء أي مواطن جزائري من الخضر المتنوعة التي تمده بالفيتامينات والمعادن اللازمة، ويأتي إستهلاك الفواكه كنسبة أقل لدى الجزائريين، وهذا يرجع إلى إرتفاع أسعارها مقارنة مع الخضر التي تكون في الغالب في متناول المواطن البسيط، وفيمايلي سنوضح تطور كلا من بعض الخضر والفواكه في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020.

الجدول رقم (22): تطور انتاج عينة من الخضر خلال الفترة من 1986الى 2020

الوحدة: طن

السنة	إنتاج البطاطا	إنتاج الطماطم	إنتاج الجزر واللفت	إنتاج الزيتون
1986	811660	472800	141600	201625
1987	904610	457330	134770	168172
1988	898800	441590	136470	142892
1989	1000700	511260	153213	92453
1990	808541	402020	100934	177907
1991	1077350	534427	192069	87736
1992	1157520	596542	235519	265520
1993	1065220	828747	200114	206073
1994	715936	694755	234807	170360
1995	1200000	858637	220426	130964
1996	1156000	719000	210633	313334
1997	947518	688527	198916	319474
1998	1100000	752277	221475	124060
1999	996268	954804	214857	363381
2000	1207690	341447	230280	217112
2001	967232	373534	242383	200339
2002	1333465	401364	251502	191926
2003	1879918	456933	252637	167627
2004	1896270	512195	316600	468800

316489	314779	513780	2156550	**2005**
264733	339584	548934	2180961	**2006**
208952	368620	567313	1506859	**2007**
254067	364329	559249	2171058	**2008**
475182	384178	641034	2636057	**2009**
311252	448887	718235	3300312	**2010**
610776	470820	771606	3862194	**2011**
393840	493459	796963	4219476	**2012**
578740	554272	975075	4886538	**2013**
482860	386814	1065609.3	4673515.5	**2014**
653725	391563	1163766	4539577	**2015**
696431.48	420547	1280570	4759676.63	**2016**
684460.56	406374	1286286	4606402.4	**2017**
860784.44	431883.36	1309745.15	4653322.15	**2018**
898754	419534	1477878	5020249	**2019**
1079508	447595.3	1635616.3	4659482	**2020**

المرجع: https://www.fao.org/faostat/en/#home تاريخ الزيارة:2023/05/29 على الساعة:00:00

ما يُلاحظ في هذا الجدول أنّ إنتاج معظم الخضر في الجزائر يُظهر تطورا ملحوظا خلال الفترة من 1986 إلى 2020، فيمكن القول أنّ الخضر حققت إنتاجا مشجعا ومُرضيا بفضل سياسات الدعم المقدمة من طرف الدولة وبرامج الإصلاحات، إلى جانب إتساع الأراضي الفلاحية المخصصة لإنتاج الخضر، وهذا يُعد ضرورة بطبيعة الحال لكون الخضر هي المحصول الأكثر إستهلاكا من طرف المواطنين.

والملاحظ من الجدول أنّ محصول البطاطا يأخذ حصة الأسد من إنتاج الخضر منذ الفترة من1986 إلى 2020 بطاقة إنتاج وصلت عام 1986 إلى 811660 طن إلى غاية عام 2019 أين وصلت لطاقة إنتاج بلغت 5020249 طن وهي أكبر طاقة إنتاج مسجلة خلال هذه الفترة كاملة، مع تسجيل تراجع خفيف سنة 2020 بسبب تداعيات آثار جائحة كورونا، ويأتي محصول الطماطم في المرتبة الثانية من حيث كمية الإنتاج، وهي بدورها أيضا شهدت تطورا في الإنتاج منذ عام1986 إلى غاية عام 2020 تخللتها بعض التذبذبات تارة بالإرتفاع وتارة أخرى بالإنخفاض، كما يحتل منتوج الزيتون مكانة مهمة ضمن المحاصيل المنتجة بالجزائر وهذا راجع غلى تطور هذه الزراعة كل سنة وهو ما نلاحظه في الجدول، حيث إرتفع إنتاج الزيتون خلال الفترة من 1986 إلى 2020 إرتفاعا ملحوظا، وهذا راجع إلى إتساع المساحات المخصصة لأشجار الزيتون وخاصة في وسط وشرق البلاد. و يمكن القول أنّ إنتاج الخضر في الجزائر قد حقق إكتفاء ذاتيا في السنوات الأخيرة وقلص من فاتورة الإستيراد.

2. الفواكه

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الإقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الإستيراد، إذ أنّ الجزائر مرشحة إلى أن تصبح بلدا فلاحيا بإمتياز ولكن وفق شروط تعديل وضبط نموذج النمو الحالي، بحيث تتحول من نموذج مبني على الريع البترولي إلى نموذج مبني على الثروة من عدة قطاعات منها القطاع الفلاحي وخاصة زراعة الفواكه التي تعتبر من أنواع الزراعات الواعدة في الجزائر، نظرا لتنوع المناخ في الجزائر مما يساهم في إنتاج أنواع مختلفة من الفواكه، حيث أثبتت تجارب عديدة قام بها الفلاحون بزراعة أنواع من الفواكه لم تكن تُنتج في الجزائر وقد لاقت تجاربهم نجاحا كبيرا كزراعة فاكهة الأناناس في ولاية واد سوف، في إنتظار أن يجد هؤلاء الفلاحون الدعم من الحكومة لتطوير هذا القطاع، وفيميلي جدول يوضح تطور لبعض الفواكه المنتجة في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020

الجدول رقم (23): تطور إنتاج بعض الفواكه خلال الفترة من 1986 الى 2020

الوحدة : طن

السنة	انتاج الحمضيات	انتاج التفاح	انتاج المشمش	انتاج التمور
1986	251325	40699	37033	188800
1987	275010	43688	36430	224400
1988	308706	39980	32500	1960600
1989	265001	51395	45925	210137
1990	278034	38941	34979	205907
1991	322164	47827	59263	209092
1992	359607	61984	40785	260515
1993	358334	63409	69187	261612
1994	373580	49297	42689	317184
1995	320264	64140	41233	285155
1996	331588	73869	80000	360637
1997	348891	65525	39850	302993
1998	416602	75385	58110	387313
1999	451918	87318	74140	427583
2000	431256	96517	56354	365616
2001	468814	104900	67724	437332
2002	518105	121038	73733	418427
2003	558197	135542	108469	492217
2004	607345	165372	87991	442600
2005	625855	199712	145097	516293
2006	677815	283242	167017	492188

2007	688457	190010	116436	526921
2008	696324	260967	172409	552765
2009	843356	267469	202876	600696
2010	786456	378637	198467	644741
2011	1104709	404105	285897	724894
2012	1086110	397529	269308.4	789357
2013	1202906	455937	319783.6	848199
2014	1268783	462815.4	216941	934377.2
2015	1339970	451472	293486	990377
2016	1201293	500855	256771	1029595.66
2017	1342377	494239	256890	1058588.69
2018	1475756	4878084	242242	1094700.01
2019	1581801	558830	209204	1136025
2020	1562624	566823.5	187273.2	1151909

المرجع: https://www.fao.org/faostat/en/#home تاريخ الزيارة:2023/05/29 على الساعة:00:00

من خلال الجدول نلاحظ أنّ إنتاج الفواكه في الجزائر حقق أيضا تطورا ملحوظا على غرار إنتاج الخضر خلال الفترة من 1986 إلى 2020.

بالنسبة للحمضيات بأنواعها (برتقال، ليمون، يوسفي) فإنها تأخذ الحصة الأكبر من إنتاج الفواكه من خلال المساحات الشاسعة للمزارع المخصصة لإنتاج هذا النوع من الفواكه خاصة في ولايات البليدة، عنابة، وهران، معسكر، الشلف، تيبازة، وأصبح إنتاجها متوفر على مدار السنة بعدما كان محصورا فقط في موسم الشتاء. فإنتاج الحمضيات تطورا تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2020 و محققا قفزة نوعية في الإنتاج خلال هذه الفترة، وإستمر الإنتاج بالتصاعد فسجل في سنة 2020 كمية قُدرت بـ1562624 طن وهي تعتبر كمية جيدة يمكن القول بأنها تحقق الإكتفاء الذاتي محليا.

وإلى جانب الحمضيات توجد فواكه أخرى في الجزائر تطور إنتاجها خلال هذه الفترة الممتدة من 1986 إلى 2020 مثل إنتاج التفاح والمشمش، حيث سُجلت نتائج حسنة إلى جانب جودتها، فالتفاح إرتفع من سنة 1986 من 40695 طن ليصل سنة 2020 إلى 566823.5 طن، وأيضا إنتاج المشمش تطور خلال هذه الفترة هو كذلك ففي سنة 1986 سجل 37033 طن ليصل إلى 187273.2 طن خلال عام 2020، وهو تطور ملحوظ يعكس إهتمام المزارعين بهذا النوع من المحاصيل كونها واسعة الإستهلاك، وأيضا نجاعة البرامج والمخططات التي وضعتها الدولة لتطوير هذه الفئة من المنتوجات الزراعية.

أما بالنسبة للتمور فلا يخفى على أحد أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جودة تمورها، حيث تتمركز زراعة هذا النوع من المحاصيل في واحات بسكرة، إذ سجل هذا المحصول نتائج جد مرضية خلال الفترة من 1986 إلى غاية عام 2020 نتيجة لإهتمام الفلاحين بهذا النوع من المحاصيل الزراعية والذي اصبح مطلوبا عالمي من مختلف دول العالم وأصبح موجها للتصدير، حيث سجل إنتاج التمور سنة 2020 كمية تُقدر بـ 1151909 طن وهي أكبر كمية إنتاج مسجلة خلال الفترة من

1986 إلى 2020، وهو ما يعكس التطور المستمر لهذا المحصول وأهميته والجهود المبذولة كل سنة من أجل تحسين الإنتاج أكثر فأكثر.

وخلاصة القول أنّ الإنتاج الزراعي في الجزائر ومن خلال ما شاهدناه من إحصائيات مقدمة من مصادر رسمية توضح الإنخفاض الشديد في محاصيل معينة وخلال فترات معينة وأيضا في جانب أنواع أخرى من المحاصيل يشهد تطورا وإزدهارا وتحقيق نتائج مرضية حققت بها الإكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل، وتارة أخرى تشهد تذبذبا في الإنتاج ما بين إرتفاع وإنخفاض، كل هذه النتائج المسجلة ترجع لأسباب عدة مثل تعرض الأشجار المثمرة للحشرات الضارة والتي تفسد الإنتاج، أوأحيانا تتعرض سنوات معينة لموجة من الجفاف غير المتوقع، إلى جانب إستخدام الطرق التقليدية في الفلاحة والتي تعد سببا مهما في عدم تطور وزيادة الإنتاج.

كما لا يمكن أن نتغاضى عن سبب مهم جدا من أسباب تذبذبات الإنتاج الزراعي، إذ يُعتبر سببا خفيا غير أنّ له تأثير مهم إن لم نقل التأثير الأهم وهو النفط، حيث أنّ هذه المادة أصبحت تتحكم وتؤثر في جميع المجالات. إنّ إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط له تأثير مهم على زيادة أونقص الإنتاج، وبإعتبار الجزائر دولة نفطية بإمتياز وتعتمد على عائدات النفط من أجل ملء الخزينة العمومية ومن ثَم تمويل المشاريع والإستثمارات في مختلف المجالات، فمثلا بإرتفاع أسعار النفط تزداد المداخيل وبدورها تنتعش الإستثمارات والمشاريع التنموية في مختلف المجالات وخاصة في المجال الفلاحي من خلال سياسات الدعم والبرامج التنموية التي تقوم بها الحكومة، ولو إنخفضت أسعار النفط سيحدث العكس وتتوقف المشاريع المخصصة للقطاع الفلاحي وبالتالي يقل الإنتاج.

إذن يرتبط النفط إرتباطا وثيقا بتطور الإنتاج الفلاحي والنهوض بهذا القطاع وإزدهاره وتحقيق الإكتفاء الذاتي الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا المجال لا يمكن الإنتقاص من دور الحكومة الجزائرية التي تسعى إلى تطوير القطاع الفلاحي من خلال عدة برامج ومخططات منها برنامج الدعم الفلاحي الذي تم من خلاله تقديم مساهمات مالية من طرف الدولة أو أحد أجهزتها على أراضيها، هذه السياسة هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي وإستعمال التقنيات الحديثة والتي بدورها ستحقق التنمية في القطاع الفلاحي وتحقيق فائض إنتاجي يمكن توجيهه للتصدير، إلى جانب ذلك توجد سياسات وبرامج أخرى كثيرة سعت الدولة الجزائرية من خلالها إلى تحقيق إكتفاء ذاتي في بعض المنتوجات والإستغناء على الإستيراد.

الفرع الثاني : الإنتاج الحيواني

يتميز قطاع الزراعة بإنقسامه إلى فرعي الإنتاج النباتي والحيواني، واللذان يعتبران متكاملين لدرجة لا يمكن فيها أن يحوي فرعا دون الآخر، ولقد شهد فرع الإنتاج الحيواني تغيرات وتطورات عديدة خلال مرحلة الدراسة سنعرضها بالتفصيل في النقاط التالية.

أولا : المنتجات الحيوانية :

يعد الإنتاج الحيواني من المصادر المهمة لغذاء الإنسان لما تحتويه من بروتينات وفيتامينات لا توجد في أنواع أخرى من الأغذية، وفي الجدول التالي سنوضح تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة من 1998 إلى 2020

الجدول رقم (24) : تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (1998-2020)

الوحدة: ألف طن

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الألبان	إنتاج البيض	إنتاج السمك	إنتاج العسل
2002-98	309.72	195.25	1396.97	120.20	98.09	1.47
2003	293.58	152.00	1588.00	165.00	141.76	2.21
2004	211.52	153.30	1709.10	181.42	137.75	2.79
2005	225.45	168.57	1682.11	172.25	139.83	2.99
2006	212.28	118.70	1773.54	178.49	157.31	2.53
2007	229.57	154.09	1851.18	195.69	157.76	2.91
2008	235.93	142.08	1878.52	184.39	142.40	3.02
2009	271.59	190.83	2377.64	193.56	132.27	3.96
2010	263.26	296.40	2854.07	224.53	130.12	4.86
2011	267.41	330.33	3165.66	229.10	95.17	5.07
2012	240.87	365.40	3063.84	266.33	103.56	5.24
2013	242.20	418.40	3400.67	299.35	103.99	6.15
2014	252.64	463.18	3648.55	303.03	101.58	5.70
2015	256.80	512.20	3895.00	335.00	106.10	6.59
2016	537.74	484.58	3586.53	401.51	102.14	7.13
2017	543.89	469.63	3521.21	394.23	108.30	6.12
2018	507.67	482.00	3280.00	314.04	120.50	7.36
2019	529.00	264.08	3189.24	341.56	105.13	6.35
2020	505.89	260.27	3354.70	308.46	86.90	6.41

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تم جمع المعلومات من خدة مجلدات (من المجلد رقم 26 إلى المجلد رقم 41)

الشكل رقم (14) : تطور انتاج بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة من 1998 . 2020

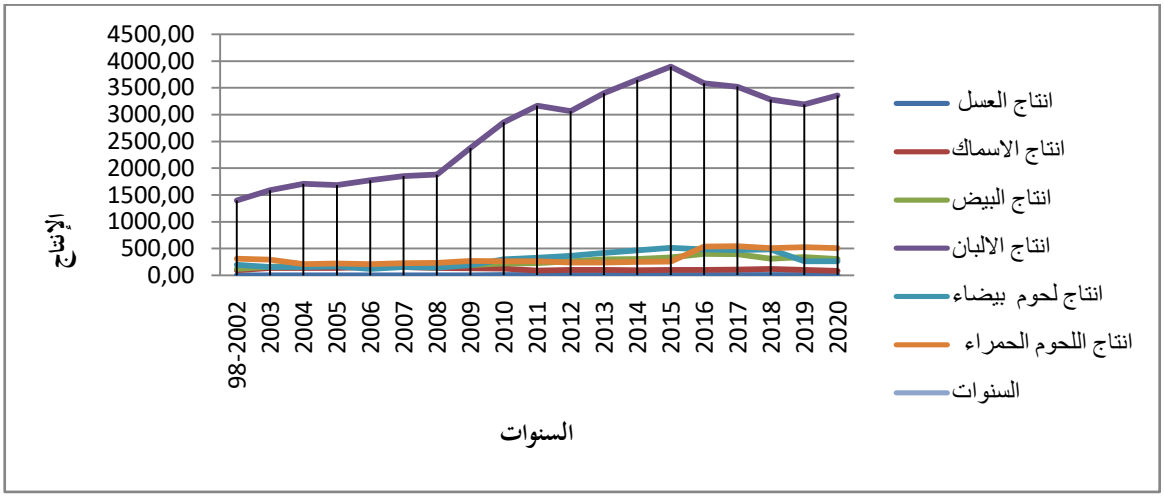

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (24)

1 . إنتاج اللحوم الحمراء:

من خلال الجدول نلاحظ أنّ إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة من 1998 إلى 2020 تميزت بالتذبذب، فخلال السنوات من 1998 إلى 2002 كان مستقرا عند 309.72 ألف طن، وبعدها إنخفض الإنتاج إنخفاضا طفيفا منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2015 أين تميز بالإستقرار النسبي عند المستوى المنخفض، حيث لم يتجاوز الإنتاج خلال هذه الفترة 270 ألف طن مسجلة عام 2009، ومنذ عام 2016 شهد الإنتاج إرتفاعا طفيفا نوعا ما مسجلا كمية إنتاج فاقت 500 ألف طن، وبقيت نسبة هذا الإنتاج ثابتة إلى غاية عام 2020 مع تسجيل تذبذبات طفيفة للإنتاج بين إرتفاع وإنخفاض يُعتبر غير ملموس ولا يصنع الفارق في مجال الإكتفاء الذاتي، حيث انّ الفترة التي شهدت إرتفاعا في الإنتاج منذ عام 2016 تميزت بتنفيذ العديد من المخططات الرامية إلى تحسين الإنتاج في هذا المجال، منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وترجع قلة الإنتاج في اللحوم الحمراء إلى عدة أسباب منها تراجع معدلات الذبح على المستوى الوطني وإنخفاض معدلات الإخصاب (سفيان،2020/2019،صفحة 25)، وإرتفاع أسعار الأعلاف الذي يدفع بالفلاحين إلى التقليل من تربية رؤوس الماشية لعدم القدرة على تحمل تكاليفها، وتبقى هذه الكميات غير قادرة على تحقيق متطلبات المجتمع الجزائري، مما يدفع بالدولة إلى الإستيراد، وبالتالي زيادة التكلفة على الخزينة العمومية، وهذا ما يؤدي إل إرتفاع أسعارها في الأسواق وعدم قدرة أغلبية الشعب الجزائري على شرائها، وبالتالي سيكون أغلبية المواطنين محرومين من القيمة الغذائية التي تكون في اللحوم الحمراء مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي من الجانب النوعي فيما يخص منتجات اللحوم الحمراء.

2 . اللحوم البيضاء :

أما فيما يخص اللحوم البيضاء فهي بالمقارنة بالكميات المنتجة من اللحوم الحمراء فهي أقل منها إنتاجا، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه ومنذ سنة 1998 إلى غاية سنة 2009 لم يتجاوز الإنتاج 195.25 ألف طن، وهي أعلى كمية إنتاج مسجلة خلال هذه الفترة المسجلة عام 2002، وبداية من عام 2010 بدأ الإنتاج بالإرتفاع إلى غاية 2015 أين سجل 512 ألف طن وهي أعلى قيمة إنتاج مسجلة خلال هذه الفترة، وهذا الإرتفاع راجع إلى توفر الإمكانيات المادية والمالية التي يمتلكها المربون والتي توفرت لديهم من خلال سياسات وبرامج الدولة لدعم القطاع الفلاحي، وبعدها بدأ الإنتاج بالإنخفاض حتى وصل

عام 2020 إلى 260.27 ألف طن حيث إنخفض بنسبة فاقت 50% من الإنتاج المسجل عام 2015، ويرجع هذا الإنخفاض في الإنتاج إلى التكلفة الكبيرة التي يتكبدها المربون في تربية الدواجن من إرتفاع أسعار الأعلاف وخسائر إستعمال الطاقة الكهربائية، وأيضا إتباع الطرق التقليدية في تربية الدواجن.

3 . إنتاج الحليب و الألبان :

يُعتبر الحليب مصدرا أساسيا من مصادر الغذاء في الجزائر لإحتوائه على المكونات الأساسية الكاملة التي يحتاجها الجسم من بروتين ودهون وسكريات ومعادن وفيتامينات، إذ يُعتبر الحليب المادة الغذائية الوحيدة الكاملة من حيث الطاقة الغذائية، ويُعتبر الحليب أيضا من أرخص أنواع البروتين الحيواني ويُستعمل في العديد من الصناعات التحويلية كصناعة الأجبان.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ إنتاج الحليب في الجزائر يسير نحو التطور من سنة لأخرى، فمنذ عام 2002 إلى غاية عام 2020 إزداد إنتاج الحليب ب3 أضعاف تقريبا من طاقة إنتاج بلغت 1396.97 ألف طن سنة 2002 إلى كمية إنتاج وصلت لـ 3354.70 ألف طن سنة 2020، مر بإرتفاعات متذبذبة خلال هذه الفترة كاملة، وهذه الزيادة مصدرها بنسبة كبيرة من الأبقار، من خلال دعم الدولة للمزارعين والمربين بالآلات الخاصة بالألبان مثل الصهاريج والحلاّبة، وكما ساهمت الدولة أيضا بتكلفة الإستثمار في مزارع الأعلاف الخضراء بنحو 30% إلى 50% من تكلفة المشروع، وكذلك تدعيم مشروع التلقيح الصناعي بنسبة 100% ((جعفري و عدالة، 2018، صفحة 110)

4 . إنتاج البيض :

من خلال الجدول نلاحظ أنّ إنتاج البيض في الجزائر تميز هو كذلك بالتطور خلال الفترة من 1998 إلى 2020، حيث إرتفعت طاقة إنتاجه منذ عام 2002 إلى 2020 إلى حوالي 3 أضعاف الكمية من 120.20 ألف طن في سنة 2002 وهي أقل طاقة إنتاج خلال هذه الفترة إلى 308.46 ألف طن سنة 2020، غير أنها تبقى غير كافية بالمقارنة بالسياسات والإصلاحات التي سطرتها الدولة لتنمية هذا القطاع ولا تلبي الإحتياجات الضرورية الكافية للمواطنين.

5 . إنتاج الأسماك :

من الجدول الملاحظ أنّ إنتاج الأسماك هو الآخر شهد تطورا خفيفا من سنة 1998 إلى 2002، تميز هذا التطور بالتذبذب من عام لآخر، غير أنّ هذا التذبذب في الإنخفاض والإرتفاع لم يشكل فارقا كبيرا في الإنتاج سواء بالسلب أوالإيجاب، حيث لا تزال الطاقة الإنتاجية للأسماك في الجزائر منخفضة جدا لم تتعدى 157 ألف طن سنتي 2006 و2007، في عام 2020 سجلت طاقة إنتاج بلغت 86.90 ألف طن ويرجع هذا الإنخفاض في سنة 2020 إلى تداعيات جائحة كورونا وفرض إجراءات الحجر الصحي، وبالتالي عدم خروج الصيادين للصيد، إلاّ أنّ الإنتاج في باقي السنوات هو الذي يطرح الأسئلة في أسباب إنخفاضه رغم ما تقدمه الدولة من إصلاحات وبرامج منها المخطط الخماسي لتربية المائيات خلال الفترة من 2000 إلى 2005 الذي يهدف إلى تحقيق إنتاج يُقدر بـ 30 ألف طن في السنة (سفيان،2019 /2020،صفحة 26)، وهذا ما يُلاحظ في سنة 2003 حيث إرتفع الإنتاج في سنة 2002 بـ 43.67 ألف طن لكنه تراجع الإنتاج في سنوات 2004 و2005، إضافة إلى المخطط الخماسي للصيد البحري في المحيطات خلال الفترة من 2001 إلى 2005 الذي يهدف إلى رفع الإنتاج الوطني من 100 ألف طن في السنة إلى 300 ألف طن في السنة. والملاحظ في الإحصائيات المجمعة في هذا الجدول أنّ هذا المخطط لم يحقق الأهداف المرجوة منه، إلى جانب ضعف الإمكانيات الصيدية وقلة الإستثمارات في هذا المجال ونقص الخبراء.

6 . إنتاج العسل :

شهد إنتاج العسل تطورا ملحوظا منذ سنة 1998 إلى غاية سنة 2002 بلغ تقريبا 6 أضعاف، حيث إستمر هذا التطور بوتيرة تصاعدية منذ عام 1998 إلى غاية عام 2020 تتخللها بعض التذبذبات الإنتاجية خلال سنوات معينة، حيث كانت الطاقة الإنتاجية للعسل سنة 1998 لا تتعدى 1.47 ألف طن، في حين وصل الإنتاج عام 2020 إلى 6.41 ألف طن، حيث أنّ هناك عدة عوامل يجب أن تتوفر من أجل زيادة إنتاج العسل منها : وجود أشخاص ذو خبرة في تربية النحل ووجود المراعي النحلية المناسبة، بحيث أنّ زيادة الإنتاج مرتبطة بزيادة الغطاء الواسع من المراعي النحلية العسلية مثل : أشجار السلم والسدر، إضافة إلى الظروف الجوية المناسبة لأنّ الرياح الشديدة والأمطار والرطوبة الزائدة تؤثر على الطاقة الإنتاجية للنحل. (فريد و العرابي، 2020، صفحة 77)

إنّ قطاع الإنتاج الحيواني في الجزائر ومن خلال ما لاحظناه في الإحصائيات المقدمة في الجدول لمختلف أصناف المنتوجات الحيوانية أنه يعاني من العديد من المعوقات جعلتها تقف عائقا في تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي بتحقيق الأمن الغذائي، وتمثلت هذه المعوقات في أسباب عديدة مثل :إتباع الأساليب التقليدية في الإنتاج وعدم ربط سبل التواصل بين المعاهد العلمية والخبراء في هذا المجال، إلى جانب نقص الأعلاف وإرتفاع أسعارها بسبب إستيرادها، وهو ما جعل المربين غير قادرين على تحمل التكاليف، إلى جانب ضعف السلالات الحيوانية المحلية والتوجه إلى سياسة الإستيراد مما يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع أسعار اللحوم و مشتقاتها، وعدم قدرة أغلب المواطنين على إقتنائها، إلى جانب ضعف الرعاية الصحية المقدمة للمواشي والذي يجعلها عرضة للأمراض المتعلقة الحيوانات كجنون البقر، لذا وجب من الحكومة التدخل السريع لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة من أجل النهوض بهذا القطاع والسعي إلى تحقيق إكتفاء ذاتي محلي وتجنب الإستيراد أوحتى التقليل منه إلى حد لا يضر بالخزينة العمومية.

ثانيا : رؤوس الماشية :

تُعتبر الثروة الحيوانية مكمل حيوي للمنتجات النباتية من حيث الطلب على الأغذية العالمية المتنوعة، وما يحققه من دخل زراعي مهم ، وتشمل الثروة الحيوانية : الأبقار، الأغنام، الماعز والجمال، كما تعد البروتينات الموجودة في لحوم الحيوانات ومشتقاتها مكونات ضرورية لنمو جسم الإنسان وتنظيم وظائفه الحيوية المختلفة، ولذلك فإن مصادر البروتينات الحيوانية تعتبر مكونات أساسية في سلة الغذاء الجزائرية، وفي الجدول التالي سنوضح تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة من 2000 إلى 2020 :

الجدول رقم (25) : تطور عدد الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة من 2000الى 2020

الوحدة: رأس

السنوات	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال
2000	1595380	17615930	3226730	343220
2001	1613040	17298790	3129400	245490
2002	1551570	17587740	3280540	249690
2003	1560545	17502790	3324740	253050
2004	1613700	18293300	3450580	273140
2005	1586070	18909110	3590000	268600

286670	3754590	19615730	1607890	2006
291360	3837860	20154890	1633810	2007
295090	3751360	19946200	1640730	2008
301120	3962120	21404580	1682433	2009
313990	4287300	22668800	1747700	2010
318760	4411020	23989330	1790100	2011
340000	4595000	25194000	1843940	2012
344020	4910700	26572980	1909460	2013
354465	5129839	27808000	2050000	2014
362265	5013950	28111773	2150000	2015
379090	4934700	28135990	2081310	2016
381880	5007890	28393600	1895130	2017
417000	4908000	28723990	1816000	2018
416520	4988612	29428930	1780590	2019
435210	4908170	30905560	1740180	2020

المصدر: من اعداد الباحث إعتمادا على:

-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. (المجلدات من 8 إلى 41). - (سفيان،2020/2019،صفحة 23)

1 . الأبقار:

نلاحظ أنّ عدد رؤوس الأبقار في الجزائر في تزايد مستمر منذ سنة 2000 إلى عام 2020، مع تسجيل بعض الإنخفاض خلال سنوات معينة من هذه الفترة، إلاّ أنّ الغالب منها هو الزيادة في عدد الأبقار، فمنذ سنة 2000 وعدد رؤوس الأبقار في الجزائر فاق المليون ونصف رأس، وبقيت الزيادات خلال سنوات لا تتجاوز 375890 رأس الفرق بين عدد الرؤوس سنة 2013 و2003، ولم تتجاوز عدد الرؤوس المليوني رأس إلا عند عام 2014 إلى غاية 2016، مسجلة عام 2015 عدد 2150000 رأس وهو أكبر عدد رؤوس مُسجل خلال هذه الفترة، ومنذ سنة 2017 بدأت الثروة الحيوانية في مجال الأبقار بالإنخفاض تحت عتبة المليوني رأس، لكن ورغم الإنخفاض المسجل تبقى الطاقة المسجلة لعدد رؤوس الأبقار مقبولة نوعا ما، مسجلة عام 2020 عدد رؤوس مقدر بـ 1740180 رأس، ورغم هذا العدد من رؤوس الأبقار إلاّ أنّ الجزائر تعاني من نقص في كمية الحليب في الأسواق وفي شعبة لحوم الأبقار، ويظهر ذلك من خلال فاتورة إستيراد الحليب، وكذلك إستيراد لحوم الأبقار من السودان والبرازيل مع إرتفاع أسعارها في الأسواق وعدم قدرة معظم الشعب الجزائري على شرائها والإستفادة من مكوناتها الغذائية المفيدة لجسم الإنسان (بن عيسى، 2019/2018،صفحة 164)، لذا يجب التركيز على هذه الشعبة لأنها مهمة في تحقيق الإكتفاء الذاتي بزيادة الإستثمارات فيها وتحسين شروط التربية.

ويلاحظ من الجدول أنّ عدد رؤوس الأبقار في الجزائر أقل من عدد رؤوس الأغنام وعدد رؤوس الماعز.

2 . الأغنام :

نلاحظ أنّ عدد رؤوس الأغنام تحتل الصدارة بين عدد رؤوس الماشية في الجزائر، حيث شهد هو الآخر تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2020 بزيادة وصلت تقريبا لضعف العدد خلال هذه الفترة كاملة، فتطور شعبة الأغنام من سنة لأخرى ملحوظ جدا ويفوق أحينا زيادة بحوالي مليوني رأس في السنة، ووصلت عام 2020 إلى عدد رؤوس قُدر بـ 30905560 رأس وهو أكبر عدد مسجل خلال هذه الفترة، وتُعتبر لحوم الأغنام الأكثر إستهلاكا في المجتمع الجزائري وخاصة في عيد الأضحى أين يُباع عدد كبير من رؤوس الأغنام، بينما سُجل أقل عدد سنة 2001 بعدد قُدر بـ 17298790 رأس، وترجع كثرة عدد رؤوس الأغنام في الجزائر إلى كثرة إستهلاكها مقارنة ببقية أنواع المواشي، إلا أنّ أسعارها في الأسواق المحلية مرتفعة وهي كذلك ليست في متناول جميع أفراد الشعب.

3 . الماعز :

يحتل المرتبة الثالثة في عدد الرؤوس بين الماشية، وهو الآخر يحقق زيادة معتبرة خلال الفترة من 2000 إلى 2020 فاقت المليوني رأس، وأحسن نتيجة لعدد الرؤوس كانت سنة 2014 بـ 5129839 رأس مقارنة بسنة 2000 أين كان عددها 3026730 رأس وهو أقل عدد مسجل لرؤوس الماعز في الجزائر، وتُلاقي لحوم الماعز إقبالا لدى الجزائريين لكن بنسبة أقل من لحوم الأبقار والأغنام.

تتركز تربية أنواع المواشي الثلاثة المذكورة أعلاه عادة في الجهة الشمالية للبلاد وخاصة في أماكن الهضاب العليا الشرقية والغربية أين تتواجد المساحات الرعوية المناسبة لتربية هذه الحيوانات.

4 . الجمال:

يتركز وجودها في الصحراء، وهي تُعتبر عددا بالمقارنة بالأبقار والأغنام والماعز، إلا أنها هي الأخرى حققت تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى 2020 فاق 91990 رأس، حيث سجل عام 2020 أكبر عدد من الرؤوس مقدرة بـ 435210 رأس، في حين أسوأ حصيلة مسجلة عام 2001 بـ 245490 رأس، ومجمل الثروة الخاصة بالجمال بدأت عام 2000 مرتفعة بـ 343220 رأس، ثم سجلت إنخفاضا ملحوظا منذ عام 2001 إلى غاية 2008 بإنخفاض فاق 100 ألف رأس، ومنذ عام 2009 عاودت الحصيلة بالإرتفاع فوق عتبة الـ 300 ألف رأس، وبقي المنحنى متصاعدا إلى غاية عام 2020 أين سُجل فيها أحسن حصيلة، ويبقى إستهلاك لحوم الجمال غير مرتفع بين أوساط الشعب الجزائري، إذ يبقى إستهلاكه منحصرا فقط بين سكان مناطق الصحراء، وخاصة مناطق الصحراء الكبرى الجزائرية.

والملاحظ عموما من خلال الجدول أنّ تطور الثروة الحيوانية في الجزائر يسير وفق منحنى تصاعدي مستمر لكنه طفيف، وهذا ما ينعكس سلبا على متوسط إستهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية(لحوم، حليب، بيض)، وهذا راجع للزيادة السكانية الكبيرة والسريعة الغير متناسبة مع الزيادة البطيئة للثروة الحيوانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع أسعار اللحوم في الأسواق المحلية وخاصة اللحوم الحمراء جعلها ليست في متناول معظم أفراد المجتمع الجزائري، وتبقى أغلبية فئات الشعب محرومة من القيمة الغذائية الموجودة في هذه المنتجات.

المبحث الرابع: نمذجة للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الامن الغذائي في الجزائر 1986 . 2020

في محاولة منا لإعطاء تقييم لواقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط والمواد الغذائية باعتبار الجزائر بلد يعتمد على الريع النفطي، قمنا بتسليط الضوء على تحليل دور التغير في أسعار النفط على أسعار المواد الغذائية العالمية بإعتبار النفط أهم مورد للدولة وبإعتبار الجزائر تقوم بتأمين أغلب حاجياتها الغذائية من الأسواق العالمية ، ثم تطرقنا إلى واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل هذه التقلبات، وفي الأخير قمنا بصياغة نموذج احصائي يدرس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول:تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية في ظل الأزمات النفطية للفترة 1986. 2020

تشهد أسعار الغذاء حول العالم ارتفاعا متزايدا حتى أنه بات من الصعب الحصول عليه أحيانا،مما ساهم في تفاقم أزمة الغذاء خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد في تأمين غذائها على الخارج ،حيث تشير المؤشرات إلى الإتجاه التصاعدي لأسعار السلع الغذائية في أغلب فترات دراستنا، وذلك مرده إلى عدة أسباب منها ماهو متعلق بالعرض والطلب ومنها ماهو متعلق بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فمن خلال هذا المطلب سوف نسلط الضوء على تطور أسعار الأغذية في السوق العالمية ومقارنتها مع تطور أسعار النفط لنفس الفترة بالإعتماد على مؤشر أسعار الغذاء السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة وأسعار النفط الخاصة بسلة أوبك وذلك من أجل إبراز أثر التغير في أسعار النفط على أسعار الغذاء.

الجدول رقم (26) : مؤشر الغذاء السنوي لمنظمة الاغذية والزراعة (1986–2020)

2014-2016=100

السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	السنوات	مؤشر أسعار الأغذية
1986	48.7	1995	76.6	2004	65.6	2013	120.1
1987	50.3	1996	77.6	2005	67.4	2014	115.0
1988	56.7	1997	70.6	2006	72.6	2015	93.0
1989	59.6	1998	64.7	2007	94.3	2016	91.9
1990	63.0	1999	55.2	2008	117.5	2017	98.0
1991	62.1	2000	53.3	2009	91.7	2018	95.9
1992	63.9	2001	55	2010	106.7	2019	95.1
1993	61.9	2002	53.1	2011	131.9	2020	98.1
1994	66.9	2003	57.8	2012	122.8		

المصدر: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

تاريخ الزيارة: 2023/05/05 على الساعة:22:30

الشكل رقم (15) : تطور أسعار النفط ومؤشر أسعار الأغذية للفترة ما بين 1986 و2020

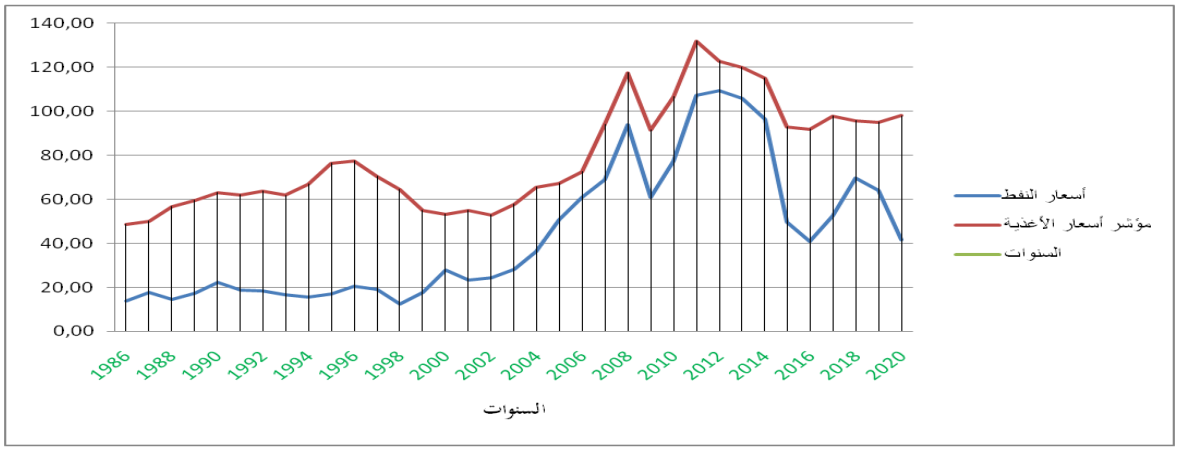

المنحنى من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (26) وجدول تطور أسعار النفط.

من خلال الجدول والشكل أعلاه وتتبع تطور أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية، فإن أسعار الغذاء شهدت إرتفاعات متتالية تخللها بعض الإنخفاضات كانت متزامنة مع الإرتفاع والإنخفاض في أسعار النفط، وهذا ماسوف نبرزه في المحطات التالية:

1-أسعار المواد الغذائية في ظل الأزمة النفطية لسنة 1986:

شهدت أسعار المواد الغذائية سنة 1986 إنخفاضا مقارنة بما كانت عليه سنة 1985، حيث بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة 48.7 نقطة أي بإنخفاض قدره 1.2 نقطة عن مستواه سنة 1985، وكان هذا التراجع بسبب الانخفاض التاريخي لأسعار النفط التي وصلت 13.53 دولار للبرميل سنة 1986 والتي أدت إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط وتسجيل عجز في الميزان التجاري لأغلبها إنعكس سلبا على الطلب العالمي للأغذية،حيث أدى إنخفاض الطلب إلى تراجع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

2-أسعار المواد الغذائية في ظل الأزمة النفطية لسنة 1990:

أدى إندلاع حرب الخليج الثانية سنة 1990 إلى إرتفاع أسعار النفط والتي وصلت 22.26 دولار للبرميل بزيادة 4.95 دولار أي بنسبة 28.59 % مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، وقد رافق هذا إرتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا حسب متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الذي إرتفع ب3.4 نقطة مقارنة بسنة 1989، مما إنعكس إرتفاع أسعار النفط على كلفة الغذاء من خلال إرتفاع كلفة إنتاج الصناعات الغذائية وزيادة كلفة الزراعة وصولا إلى إرتفاع تكاليف النقل والشحن كل هذه العوامل أدت إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية خلال سنة 1990، الا انها بدأت بالتراجع في السنة الموالية مع إنخفاض أسعار النفط.

3-أسعار المواد الغذائية في ظل الأزمة النفطية لسنة 1998:

أحدثت أزمة جنوب شرق أسيا هزة كبيرة في الأسواق النفطية أدت إلى إنخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها، بحيث وصلت أسعار النفط 12.88 دولار للبرميل بسبب تراجع الطلب على النفط من دول جنوب شرق أسيا، وهو ما أحدث إختلال كبير في العرض والطلب، أما فيما يخص أسعار الغذاء فقد إنخفضت ب 5.9 نقطة مقارنة بما كانت عليه سنة 1997 حسب متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة وهذا راجع للإنكماش في الطلب العالمي للغذاء خاصة من دول جنوب شرق أسيا بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج بسبب إنخفاض أسعار النفط.

4-أسعار المواد الغذائية في ظل الأزمة النفطية لسنة 2004:

ارتفعت أسعار المواد الغذائية سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، فحسب مؤشر أسعار الغذاء كان هذا الإرتفاع بمقدار 7.8 نقطة. فيما شهد النفط إنتعاش أسعاره في نفس السنة فقد وصلت الأسعار 36.05 دولار للبرميل بعدما كانت 28.10 دولار للبرميل سنة 2003، من خلال ماسبق يتضح تأثر أسعار المواد الغذائية بإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط، اذ شهدت السنوات من 2005 إلى 2008 إرتفاعات متتالية في أسعار النفط بالموازاة مع الإرتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية حيث شهدت أرقام قياسية سنة 2008 سوف يتم التطرق لأسبابها في العنصر الموالي.

5-أسعار المواد الغذائية في ظل الأزمة النفطية لسنة 2008:

شهدت أسعار النفط إرتفاعات متتالية لتصل مستوى قياسي سنة 2008، حيث وصل سعر برميل النفط 94.10 دولار بزيادة قدرها 25.06% عما كانت عليه الأسعار سنة 2007، نفس الشيء حدث مع أسعار المواد الغذائية فقد واكبت إرتفاع أسعار النفط لتصل إلى 117.5 نقطة سنة 2008 لأول مرة في التاريخ وهو مايتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (27) : تطور اسعار بعض المواد الغذائية خلال الفترة من 2006 الى 2020

2014-2016=100

السنوات	مؤشر أسعار الغذاء	مؤشر أسعار اللحوم	مؤشر أسعار الألبان	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الزيوت	مؤشر أسعار السكر
2006	72.6	70.5	73.1	71.2	70.5	91.4
2007	94.3	76.9	122.4	100.9	107.3	62.4
2008	117.5	90.2	132.3	137.6	141.1	79.2
2009	91.7	81.2	91.4	97.2	94.4	112.2
2010	106.7	91.0	111.9	107.5	122.0	131.7
2011	131.9	105.3	129.9	142.2	156.5	160.9
2012	122.8	105.0	111.7	137.4	138.3	133.3
2013	120.1	106.2	140.9	129.1	119.5	109.5
2014	115.0	112.2	130.2	115.8	110.6	105.2

المصدر: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

تاريخ الزيارة: 2023/05/05 على الساعة:22:30

الشكل رقم (16) : تطور أسعار بعض المواد الغذائية خلال الفترة من 2006الى 2020

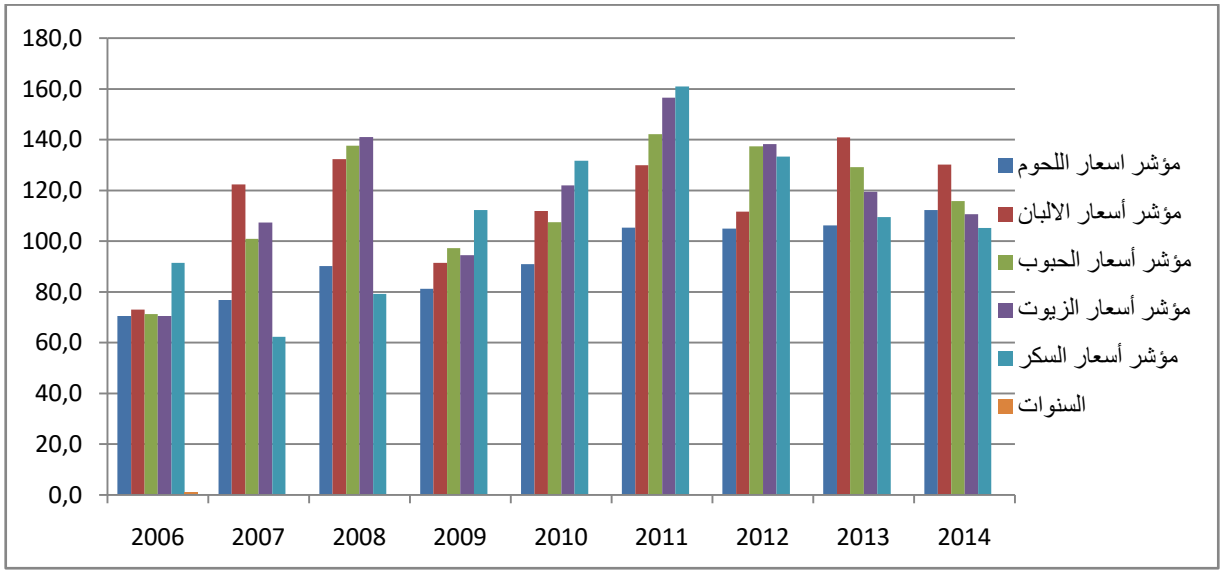

الشكل من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (27).

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 117.5 نقطة بزيادة كبيرة مما كان عليه سنة 2007 قدرت ب23.2 نقطة أي بنسبة 23.2 %. وكانت هذه الزيادة بسبب الإرتفاع الحاد في مؤشر أسعار كل من الحبوب و الزيوت وبدرجة أقل الارتفاع في مؤشر أسعار السكر،الألبان واللحوم. وكانت الزيادة كالأتي:

- ✓ زيادة في مؤشر أسعار اللحوم ب 13.3 نقطة (17.29% مقارنة بسنة 2007) حيث بلغ 90.2 نقطة.
- ✓ زيادة في مؤشر أسعر الألبان ب 9.9 نقطة (8.08% مقارنة بسنة 2007) حيث بلغ 132.3نقطة.
- ✓ زيادة في مؤشر أسعار السكر ب 16.8 نقطة (26.92 % مقارنة بسنة 2007) حيث بلغ 79.2 نقطة.
- ✓ زيادة في مؤشر أسعار الزيوت ب 33.8 نقطة (31.5% مقارنة بسنة 2007) حيث بلغ 141.1 نقطة.
- ✓ زيادة في مؤشر أسعار الحبوب ب 36.7 نقطة (36.37% مقارنة بسنة 2007) حيث بلغ 137.6 نقطة.

وكان السبب الرئيسي في هذا الإرتفاع هو ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وتجلى ذلك في تصاعد عام في أسعار الأسمدة بجميع أنواعها لأن عملية تصنيع معظمها تحتاج إلى النفط، كما تسببت في إرتفاع أسعار النقل الغذائي، والزراعة الصناعية، وهذا ما كان له الأثر المباشر في إرتفاع أسعار الأغذية في العالم بشكل كبير. بالإضافة إلى هاته الأسباب فإن زيادة حدة هذه الأزمة كان بسبب إتجاه الدول الكبرى إلى إستعمال المحاصيل الزراعية كوقود حيوي أقل تكلفة من استعمال النفط، حيث إتجهت الكثير من الدول المنتجة للقمح والذرى على غرار الولايات المتحدة للتوسع في انتاج الوقود الحيوي من هاته المواد مما شكل نقص في العرض الذي بدوره أدى إلى الزيادة في الأسعار والتي واصلت إرتفاعها لتتعدى لأول مرة حاجز 100 نقطة بداية من سنة 2010 و 131.9 نقطة حسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة.

6-أسعار المواد الغذائية في ظل الأزمة النفطية لسنة 2014:

شهدت أسعار النفط إنخفاضا بداية من شهر أكتوبر 2014 إلى غاية بداية 2015 حيث انتقلت الأسعار من 100 دولار للبرميل سبتمبر 2014 إلى 50 دولار للبرميل، وهو ما إنعكس على أسعار المواد الغذائية بالإنخفاض حسب مؤشر منظمة

الأغذية والزراعة، حيث انخفضت الأسعار سنة 2014 بقيمة 5.10 نقطة، سنة 2015 بقيمة 22 نقطة وسنة 2016 بقيمة 1.1 نقطة.

7- أسعار المواد الغذائية في ظل الازمة النفطية 2020- أزمة كورونا-

إن المتتبع للتطور التاريخي لأسعار الغذاء منذ سنة 1986 إلى2020 ومقارنتها بتطور أسعار النفط خلال الفترة يلاحظ شدة إرتباط أسعار الغذاء بأسعار النفط. حيث تتأثر أسعار الغذاء بأسعار النفط في نفس الإتجاه إنخفاضا وإرتفاعا وهذا ما توصلنا إليه من خلال تحليل معطيات هاته الفترة، ويرجع ذلك لكون النفط من أهم مدخلات مختلف الأنشطة الزراعية و الصناعات الغذائية بالإضافة إلى إستخدامه في وسائل نقل السلع الغذائية ...فارتفاعه يؤدي إلى زيادة تكلفة الغذاء والعكس صحيح. كما أدى تزايد إستعمال المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي على نطاق واسع إلى إنخفاض العرض من بعض السلع الإستراتيجية وهو ما إنعكس على أسعارها بالإرتفاع، بالإضافة إلى تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد- 19- والتي كانت أزمة صحية إقتصادية بأمتياز، أثرت على حياة الناس وعلى أساليب عيشهم وإمكانياتهم، حيث أدت إلى اضطرابات في كل من الأسواق النفطية وأسواق السلع الغذائية على حد سواء من خلال تأثيرها على جانبي العرض والطلب. وفيما يلي سوف نتطرق إلى تطور أسعار المواد الغذائية خلال سنة 2020 مع إبراز أثر كل من الأزمة النفطية والأزمة الصحية على تطور الأسعار في نفس الفترة من خلال تحليل معطيات الجدول والشكل أدناه.

الجدول رقم (28):تطور أسعار المواد الغذائية سنة 2020 حسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة

2016-2014=100

الأشهر	مؤشر أسعار الغذاء	مؤشر اسعار اللحوم	مؤشر أسعار الالبان	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الزيوت	مؤشر أسعار السكر
01/2020	102,5	103,6	103,8	100,7	108,73	87,5
02/2020	99,4	100,5	102,9	99,6	97,55	91,4
03/2020	95,2	99,4	101,5	98,0	85,42	73,9
04/2020	92,5	96,9	95,8	99,6	81,18	63,2
05/2020	91,1	95,4	94,4	98,0	77,77	67,8
06/2020	93,3	94,8	98,3	97,3	86,61	74,9
07/2020	94,0	92,2	101,8	97,3	93,20	76,0
08/2020	95,9	92,2	102,1	99,2	98,70	81,1
09/2020	98,0	91,5	102,3	104,3	104,60	79,0
10/2020	101,4	91,8	104,5	112,1	106,45	84,7
11/2020	105,6	93,3	105,4	114,8	121,90	87,5
12/2020	108,6	94,8	109,2	116,4	131,20	87,1

المصدر: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

الشكل رقم (17): تطور أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط في ظل أزمة جاحة كورونا سنة2020

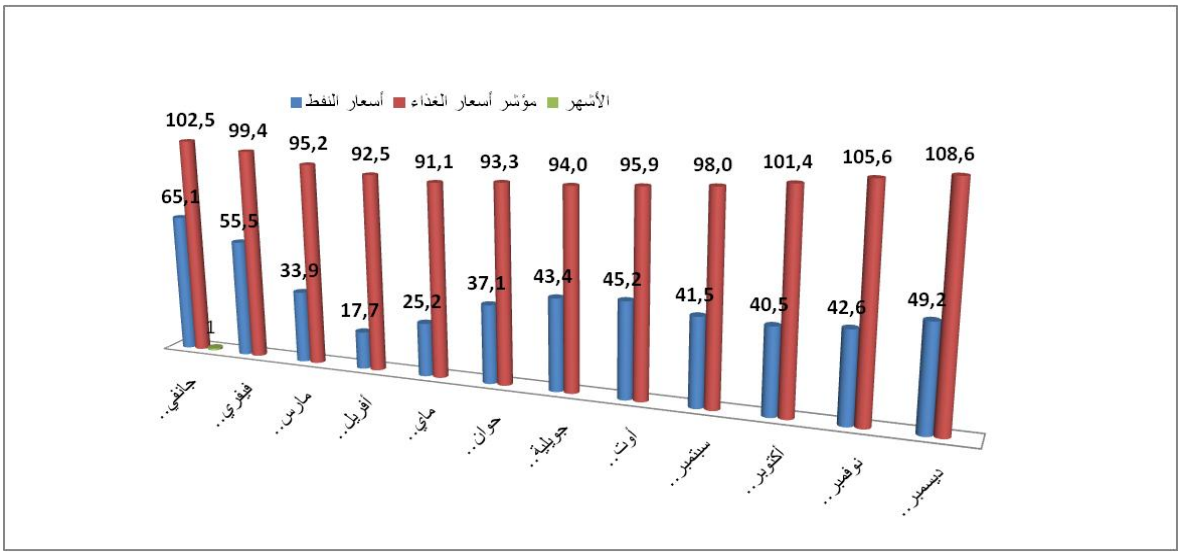

من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه

فيما يخص مؤشر أسعار الغذاء، أما أسعار النفط فكان مصدرها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في السوق العالمية أفريل 2021، الصفحة رقم 26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن أسعار الغذاء خلال سنة 2020 وأثناء إنتشار جائحة كورونا مرت على مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولي بين شهري جانفي وماي 2020 حيث شهدنا انخفاض في أسعار المواد الغذائية، أما المرحلة الثانية فتبدأ من شهر جوان إلى شهر ديسمبر 2020 أين شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا مستمرا في السوق العالمية لتصل إلى ارتفاعات قياسية، ومن خلال هذا التحليل سوف نتطرق إلى كل مرحلة على حدى مع إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى الإنخفاض أو الإرتفاع .

1-المرحلة الأولى من جانفي إلى ماي 2020:

بدأت أسعار المواد الغذائية في الإنخفاض في السوق العالمية بداية من شهر فيفري وهذا حسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة، واستمر هذا الإنخفاض إلى غاية شهر ماي من نفس السنة. ومن خلال الجدول نلاحظ بأن الإنخفاض شمل جميع المواد الأساسية المكونة للمؤشر، وفيما يلي نستعرض قيمة ونسبة التغير في الأسعار بالنسبة لجميع مكونات المؤشر.

- ✓ المؤشر العام لأسعار الغذاء: قدر الإنخفاض بين شهري جانفي وماي2020 بـ 11.4 نقطة أي بنسبة 11.12%.
- ✓ مؤشر أسعار اللحوم: قدر الإنخفاض بين شهري جانفي وماي 2020 بـ 8.2 نقطة أي بنسبة 7.91%
- ✓ مؤشر أسعار الألبان: قدر الإنخفاض بين شهري جانفي وماي 2020 بـ 9.4 نقطة أي بنسبة 9.05%.
- ✓ مؤشر أسعار الحبوب: قدر الإنخفاض بين شهري جانفي وماي 2020 بـ 18.4نقطة أي بنسبة 18.77%.
- ✓ مؤشر أسعار الزيوت: قدر الإنخفاض بين شهري جانفي وماي2020 بـ 53.43 نقطة أي بنسبة 68.70%.
- ✓مؤشر أسعار السكر: قدر الإنخفاض بين شهري جانفي وماي 2020 بـ 19.3 نقطة أي بنسبة 28.46%.

لقد أدى انتشار وباء كورونا مع بداية سنة 2020 إلى تعطل الحياة جميع جوانب حياة المواطن جراء عمليات الإغلاق التي فرضتها أغلب دول العالم للحد من انتشاره، وهذا ما أثر سلبا على الطلب العالمي للنفط بسبب تعطل حركة النقل بجميع أنواعه والذي يعتمد على النفط كمحرك له، بالإضافة إلى الركود في جميع الأنشطة الإقتصادية بسبب فرض إجراءات التباعد الجسدي

للوقاية من الوباء، وهذا ما أدى إلى التراجع في الطلب على النفط وبالتالي إنهيار أسعاره خاصة في ظل زيادة العرض النفطي الذي فرضته المملكة العربية السعودية جراء حرب الأسعار بينها وبين روسيا(تم التطرق للموضوع سابقا)، وهذا ما إنعكس على أسعار المواد الغذائية التي إنخفضت أسعارها عالميا بسبب نقص تكاليف الإنتاج والنقل خاصة وأن النفط يعتبر من المدخلات في الميدان الزراعي والصناعة الغذائية والنقل وصنع المبيدات والأسمدة ، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار النفط فهناك عامل أخر ساهم في إخفاض أسعار المواد الغذائية والمتمثل في إنخفاض الطلب العالمي على الغذاء.

إذا ومن خلال ماسبق نستنتج أن ضعف الطلب على المواد الغذائية وانخفاض أسعار النفط جراء جائحة كورونا أديا إلى انخفاض الأسعار للمواد الغذائية الأساسية.

2- المرحلة الثانية من جوان إلى ديسمبر2020: بداية من شهر جوان 2020 بدأت الأسعار تأخذ منحى تصاعدي لتصل لأقصى قيمة لها شهر ديسمبر2020 ماعدى أسعار اللحوم التي شهدت إنخفاضا طفيفا، حيث تطورت الأسعار كمايلي:

- ✓ المؤشر العام للأسعار: إرتفع شهر ديسمبر 2020 بـ 17.5 نقطة أي بنسبة 19% مقارنة بشهر ماي 2020
- ✓ مؤشر أسعار الألبان:إرتفع شهر ديسمبر 2020 بـ 14.8 نقطة أي بنسبة 15.67% مقارنة بشهر ماي 2020.
- ✓ مؤشر أسعار الحبوب: إرتفع شهر ديسمبر 2020 بـ 17.5 نقطة أي بنسبة 19% مقارنة بشهر ماي 2020.
- ✓ مؤشر أسعار الزيوت: إرتفع شهر ديسمبر 2020 بـ 17.5 نقطة أي بنسبة 19% مقارنة بشهر ماي 2020.
- ✓ مؤشر أسعار السكر: إرتفع شهر ديسمبر 2020 بـ 17.5 نقطة أي بنسبة 19% مقارنة بشهر ماي 2020.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأنه من بين أسباب إرتفاع أسعار المواد الغذائية عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد بعد الإنهيار التاريخي وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج التي تنعكس على سعر المنتج، لكن إرتفاع أسعار النفط ليس السبب الوحيد لإرتفاع أسعار المواد الغذائية فهناك عوامل أخرى نذكر من بينها:

- تخزين الغذاء من طرف بعض الدول ووقف تصدير بعض المنتجات الغذائية خوفا من تأثر سلسلة توريدها أو نفاذها وهذا ما أدى إلى نقض العرض من المواد الغذائية.
- الشلل في خطوط الإنتاج بعد عملية الإغلاق مما أدى إلى إنخفاض المعروض من السلع.
- **أزمة سلاسل التوريد العالمية** :بدأت أزمة سلاسل التوريد منذ انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 - حيث قامت الحكومات في جميع انحاء العالم بفرض قيود على الأفراد والأنشطة التجارية لإحتواء انتشار الفيروس. مما أثر على حجم طلب المستهلكين وتدني أداء القطاع الصناعي وبالتالي إلى تغير في أنماط الطلب على سلاسل التوريد العالمية. (رحال و كرامة، 2022، صفحة 4)
- **ارتفاع تكاليف النقل واضطراب سلاسل الإمداد:** على مدى العقدين الماضيين، تم بناء المخططات اللوجيستية للتجارة العالمية على أساس النقل غير المكلف نسبياً (مع تمايز الأسعار وفقاً لطبيعة المنتجات المنقولة). وقد أعطى مفهوم "تحول الطاقة" لمحة عن بعض الجهود التي يمكن أن تنعكس مستقبلاً على مزيد من الخفض في تكاليف النقل. (رحال و كرامة، 2022، صفحة 5)، حيث تضاعفت أسعار الشحن ثلاث أضعاف.
- كل هذه العوامل مجتمعة شكلت أعباء إضافية أدت إلى زيادة جنونية في أسعار المواد الغذائية عالميا ، وبالتالي تهديد الأمن الغذائي العالمي.

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي للجزائر في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية والنفط

لقد خلفت تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية العديد من الأزمات النفطية والتي أدت إلى منعرجات خطيرة في الإقتصاد العالمي والجزائري، كون هذا الأخير يعتمد كليا على عائدات النفط من أجل تطويره، إذ تأثرت الجزائر تأثرا كبيرا بهذه الأزمات، وهذا لما تُحدثه من أضرار وخيمة تصيب كافة مجالات الحياة، والتي تنعكس مباشرة على الفرد، ومن بين المجالات التي تؤثر عليها هذه الأزمات مجال الأمن الغذائي، كونه له أهمية بالغة في الدولة لأنه يتصل مباشرة بحياة الأفراد داخلها، فهي مسألة لا تحتمل غض النظر عليها أوتأجيلها إلى وقت لاحق، فهذه مسألة ضرورية يومية متجددة، فلا مجال أبدا لوضع أي أولوية أخرى قبلها، حيث أنه من بداية الثمانينات و بالتحديد بداية من سنة 1986 إصطدمت الجزائر بأزمة نفطية حادة لم تحسب لها حساب، حيث وجدت الحكومة نفسها أمام إلزامية التقشف من أجل الحفاظ على التوازن المالي للدولة، وقد تأثر مجال الأمن الغذائي بهذا الإجراء، حيث رفعت الحكومة دعمها للمواد الغذائية مما نتج عنه إرتفاع سعر هذه المواد، قابله إنهيار القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة لإنتشار الفقر و البطالة بين مختلف فئات المجتمع، فلم يعد المواطن الجزائري يستطيع أن يوفر حاجياته الغذائية وفق ما هو محدد بمقاييس عالمية من غذاء كامل و متوازن كمًا ونوعًا، فأصبح هاجس المواطن الوحيد إيجاد ما يسد به رمقه وفق ما تمليه عليه قدرته الشرائية غير آبه لنوعية الغذاء الذي يتناوله ومدى فائدته على جسمه، إذ يمكن القول أنّ هذه الأزمات النفطية أثرت بشكل كبير ومباشر على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تدهورت الأوضاع المعيشية للجزائريين وإختفت المواد الأساسية من الأسواق كالخبز والزيت والقهوة والسكر، ونفذ المخزون الإستراتيجي من المواد الحيوية والقمح ، حيث كانت تشهد في فترة الأزمات النفطية خاصة في أزمتي 1986 و2014 تشكل طوابير كبيرة من المواطنين بشكل يومي من أجل الحصول على الطحين والمواد الغذائية، إذ صنعت هذه الأزمات النفطية مشاهد مؤلمة و مؤسفة لمواطن يعيش داخل بلد يزخر بالثروات المادية والبشرية يتسول لقمة عيشه جراء فشل حكومته في تنويع مصادر دخل الدولة والإعتماد كليا على النفط كمصدر وحيد، إذ كشفت هذه الأزمات النفطية على المستوى الحقيقي للواقع الإقتصادي داخل الجزائر، وأنها بالفعل لا تملك الإقتصاد القوي الذي يمكنها من توفير عائدات مالية للخزينة العمومية من غير العائدات التي توفرها مصادر الطاقة وخاصة البترول، إذ نقول أنّ الأزمات النفطية التي مر بها العالم وتأثرت بها الجزائر بطبيعة الحال أثرت بشكل واضح على الأمن الغذائي في الجزائر.(رجراج، 2009، صفحة 452)

وقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، ولكن بالرغم من ذلك فإن الواقع المعاش يثبت عكس ذلك، فبإستثناء الخضر و الفواكه التي تحقق فيها الجزائر الإكتفاء الذاتي وأحيانا فائض، فإن الحبوب والألبان والبقوليات لازالت تشكل عبء كبير على ميزانية الدولة ، ولتغطية هذا العجز تلجأ الدولة للاستراد من الخارج لتغطية الفجوة الغذائية والجول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (29) : تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة (1986-2020)

الوحدة: ألف دولار

السنوات	واردات الغذاء	صادرات الغذاء	الفجوة الغذائية	السنوات	واردات الغذاء	صادرات الغذاء	الفجوة الغذائية
1986	1998267	5701	1992566	2004	3257956	63945	3194011

3516583	78708	3595291	2005	1730774	16227	1747001	1987
3291467	80604	3372071	2006	2230518	8860	2239378	1988
3414456	31259	3445715	2007	3248834	3507	3252341	1989
3943866	35568	3979434	2008	2116866	10731	2127597	1990
3612404	79400	3691804	2009	1974033	21422	1995455	1991
3568722	78945	3647667	2010	2012904	21466	2034370	1992
4615770	340118	4955888	2011	2318378	30956	2349334	1993
4308552	324495	4633047	2012	2902316	9702	2912018	1994
4355888	455633	4811521	2013	2471547	21097	2492644	1995
5149586	468914	5618500	2014	1702385	29916	1732301	1996
5700264	386209	6086473	2015	2370981	10238	2381219	1997
5411512	482182	5893694	2016	2370933	12529	2383462	1998
5410512	482071	5892583	2017	3184515	11707	3196322	1999
7043000	342900	7385900	2018	3104276	11884	3116160	2000
6515300	410600	6925900	2019	2919023	14027	2933050	2001
7123500	477600	7601100	2020	3700883	18371	3719254	2002
				3103520	23863	3127383	2003

المصدر1: مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد04/العدد02 ديسمبر2019 –الموضوع:الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر –الكاتب:د كمال الدين بن عيسي المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان صفحة:177/176.

المصدر2:سنوات 2020/2019/2018 تم جمع المعلومات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية من المجلد رقم:41

الشكل رقم (18) : تطور الفجوة الغذائية للجزائر في الفترة من 1986 إلى 2020

الوحدة: ألف دولار

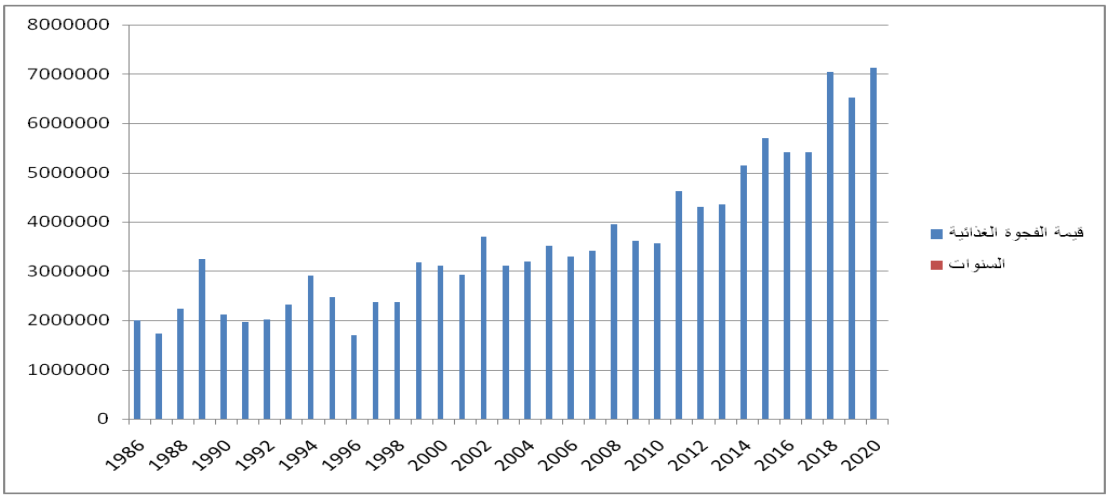

الشكل من إعداد الطالب إعتمادا غلى الجدول رقم (29).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأنّ الفجوة الغذائية اتخذت اتجاها تصاعديا وهذا دليل على وجود مشكلة غذائية في الجزائر، حيث يبقى الإنتاج الزراعي بعيد كل البعد على تلبية الطلب المحلي المتزايد خاصة في ظل التزايد المستمر للسكان الذي بلغ 44.20 مليون نسمة سنة 2020، و بالحديث عن معدل الإكتفاء الذاتي، فالجزائر تعرف ثلاث مجموعات رئيسية :

أولا: مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة :تسجل كل من الحبوب والبقوليات والزيوت نسب استيراد عالية وتقل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها عن 50 % والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (30) : مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة%

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	34.2	39.57	21.65	21.7	20.5	21.2	26.6	24.7	25.1
البقوليات	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	32.3	34.02	32.78	50	51.4	50.5	38	39.5	37.5
جملة الزيوت والشحوم	6.21	6.21	12.12	6.15	13.30	8	14.03	8.03	11.1	11.7	10.7	9	10	20

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية(عدة أعداد) الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلدات من 8 إلى 41).

1. **الحبوب**

تعرف الحبوب باعتبارها تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات المنتجة، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تجلت من خلالا ستيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب وبخاصة من القمح، وقد عرفت فاتورة واردات الحبوب إرتفاعا مستمر خلال الفترة 1986-2020،ويبقى انتاج الحبوب في الجزائر عاجزا عن تلبية الطلب الوطني،حيث يحتل القمح مكانة كبيرة بالنسبية لإجمالي واردات الحبوب، مما يدل على الدرجة المرتفعة لتبعية الجزائر فيما يخص هذه المادة الإستراتيجية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31): تطور واردات وصادرات الحبوب والفجوة الغذائية خلال الفترة من1986الى 2020

السنوات	واردات ج الحبوب ألف طن	قيمة واردات ج الحبوب مليون دولار	صادرات ج الحبوب ألف طن	قيمة صادرات ج الحبوب مليون دولار	فجوة جملة الحبوب ألف طن	فجوة جملة الحبوب مليون دولار
2020	12381,47	2813,21	37,40	8,84	12344,07	2804,37
2019	17215,71	2454,53	37,96	3,55	17177,75	2450,98
2018	16734,58	2860,37	12,41	1,90	16722,17	2858,47
2017	12912,30	2753,10	0,93	0,73	12911,37	2752,37
2016	13382,91	2789,05	5,76	1,76	13377,15	2787,29
2015	13915,58	3005,19	4,39	1,57	13911,19	3003,62
2014	12497,66	2920,36	1,04	0,72	12496,62	2919,64

2531,17	7501,88	0,39	0,05	2531,56	7501,93	2013
3260,41	9912,51	0,00	0,00	3260,41	9912,51	2012
3993,65	11030,91	3,30	8,34	3996,95	11039,25	2011
1813,14	7937,81	3,30	8,34	1816,44	7946,15	2010
2318,54	7913,07	6,60	12,12	2325,14	7925,19	2009
3960,79	8921,45	6,60	12,13	3967,39	8933,58	2008
1863,58	7084,30	2,44	7,18	1866,02	7091,48	2007
1470,90	7262,71	2,07	8,35	1472,97	7271,06	2006
1433,86	8276,90	3,01	13,98	1436,87	8290,88	2005
1398,51	7018,75	2,39	7,18	1400,90	7025,93	2004
1141,74	6954,72	0,01	0,02	1141,75	6954,74	2003
1283,56	8606,96	0,00	0,00	1283,56	8606,96	2002
1027,18	6686,06	0,00	0,00	1027,18	6686,06	2001
912,87	6996,88	0,00	0,00	912,87	6996,88	2000
900,02	7842,55	0,02	2,39	900,04	7844,94	1999
1025,65	5513,38	1,07	0,92	1026,72	5514,30	1998
973,92	4726,40	1,07	0,92	974,99	4727,32	1997
1090,61	4021,48	0,03	0,05	1090,64	4021,53	1996
1227,39	6157,36	0,83	4,17	1228,22	6161,53	1995
1074,85	7438,10	0,00	0,00	1074,85	7438,10	1994
889,02	6107,70	1,38	6,75	890,40	6114,45	1993
765,04	5177,92	0,87	4,17	765,91	5182,09	1992
597,35	4562,36	0,67	3,57	598,02	4565,93	1991
873,16	5205,00	0,00	0,00	873,16	5205,00	1990
1181,28	7687,59	0,00	0,00	1181,28	7687,59	1989
918,30	6129,60	0,00	0,00	918,30	6129,60	1988
207,06	1849,00	0,00	0,00	207,06	1849,00	1987
381,23	2623,43	0,00	0,00	381,23	2623,43	1986

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية(عدة أعداد) الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلدات من 8 إلى 41).

نلاحظ من الجدول أنّ إنتاج الحبوب في الجزائر لا يغطي الطلب الكبير عليه، وهذا ما يشكل فجوة غذائية مرتفعة يلزمها الكثير من الإمكانيات للحد منها، فالحبوب هي ذات إستهلاك واسع في أوساط المجتمع الجزائري،وكل زيادة في الطلب يقابلها زيادة في معدلات الإستيراد فهناك سنوات مثلا سنة 1988فاقت كمية إستيراد كمية الإنتاج بحوالي 6 أضعاف بكمية إستيراد

قُدرت بـ 6129.60 ألف طن مقابل كمية إنتاج قُدرت بـ 1034 ألف طن بفاتورة قُدرت بـ 918.30 مليون دولار، وقد غرفت الفترة 1986-2020 ارتفاعا ملحوظا في الإستيراد الذي فاق الإنتاج في سنوات عدة وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة والسريعة في عدد السكان وزيادة الطلب على هذه المنتجات مقابل عدم التطور الكبير في إنتاجها.

ومن ناحية تصدير هذه الحبوب فنلاحظ من الجدول أنها قليلة جدا ولا تكاد تُرى مقارنة بالكميات المستوردة، حيث كان في بعض السنوات قيمة الصادرات معدومة، فمن سنة 1986 إلى 1990 لم تكن هناك صادرات لهذه الحبوب، وبداية من عام 1991 بدأت التصدير ولكن بكميات مجهرية قابلتها فاتورة تصدير جد ضئيلة لا تصنع فارقا في عائدات الخزينة العمومية، وكانت أكبر كمية تصدير في سنة 2019 بـ 37.96 ألف طن مقابل عائدات قُدرت بـ 3.55 مليون دولار، بالمقارنة بالكميات المستوردة في تلك السنة وفاتورة الإستيراد نلاحظ فرقا شاسعا بينهما لصالح الإستيراد.

وبصفة عامة يمكن القول أن إنتاج الحبوب في الجزائر يُشكل فجوة غذائية مرتفعة يلزمها الكثير من الإمكانيات للحد منها، ولو إستمر الإنتاج بهذه الطريقة فإنّ كمية الإستيراد لن تقل بل سترتفع وترتفع معها فاتورة الإستيراد مشكلة خسائر كبيرة على الخزينة العمومية، حيث كان من الأجدر إستغلال الأموال المهدرة في الإستيراد في تحسين وتطوير كمية المنتوج المحلي، فرغم مجهودات الحكومة لتحسين القطاع الفلاحي في هذا المجال إلاّ أنّ النتائج لم تكن في مستوى الأهداف المسطرة.

وبالحديث عن واقع الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر ، فالقمح يحتل مكانة مهمة في الانتاج الزراعي باعتباره من المواد ذات الاستهلاك الواسع للفرد الجزائري ، لذلك تولي له الدولة أهمية كبيرة في انتاجه ، ورغم ذلك لايغطي الانتاج المحلي احياجات السكان المتزايدة وتحقيقا لامنها الغذائي تلجأ الجزائر إلى الاستيراد من الخارج لتغطية الاحتياجات المحلية من القمح ، وحتى في السنوات ذات الإنتاج المحلي الوفير –بفضل الجهود المبذولة لإزالة بعض العقبات التي عرقلت تنمية هذا القطاع – إلا أن هذا الإنتاج لا يزال بعيدًا جدًا عن خفض فاتورة استيراد القمح بشكل كبير ، وتعتبر الجزائر خامس أكبر دولة مستوردة للقمح في العالم ، لذلك أصبح السعي لزيادة الإنتاج لهذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة لتخفيف العجز الذي تشهده البلاد. وتلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال. وتعد الظروف المناخية غير المنتظمة أحد العوامل الطبيعية الرئيسية في انخفاض إنتاج القمح وإنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر ، بالإضافة إلى التحولات التي يعرفها عالم الزراعة ككل. (رحال، تداعيات الحرب الروسية . الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري . القمح نموذجا .، 2015، صفحة 18 . 19)

وتغطي عائدات المحروقات فاتورة استراد القمح ،ومع تأثيرات تقلبات أسعار النفط والعائدات النفطية والغاز وانخفاض قيمة العملة، فإن الاعتماد على الواردات الغذائية يقوض بشكل خطير الأمن الغذائي للجزائر.

ويمثل قمح الخبز– القمح اللين– 75 إلى 83 في المائة من واردات القمح، في حين نجد أن واردات الجزائر من القمح الصلب أقل من القمح اللين بسبب وفرة الإنتاج الذي يغطي نسبة عالية من الطلب المحلي ، وبالتالي تحقق الجزائر معدلات عالية من الإكتفاء الذاتي. فيما يتعلق بالقمح الصلب.ويصعب على الجزائر الإعتماد على إمدادات القمح الصلب المحلية لعدم الإستقرار في معدلات الإنتاج ، بسبب التقلبات المناخية. وترغب الجزائر في زيادة الإكتفاء الذاتي من القمح الصلب ، ولهذا السبب تخطط الحكومة الجزائرية لزيادة الأراضي المروية .

وبالحديث عن الموارد المائية والتي تعتبر من أهم العوامل المتحكمة في إنتاجية القمح ، نجد أن الجزائر تعاني من ندرة المياه والجفاف، حيث يعتبر التسيير الجيد للموارد المائية أمر بالغ الأهمية لتحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة ، ولكن من أجل تحقيق أهدافها الزراعية ،

ستحتاج إلى زيادة مواردها المائية. لكن كل هذا يستغرق وقتا. هذا يعني أنه سيتعين على الجزائر الإستمرار في إستيراد القمح الصلب. (رحال و الفتني، 2023، صفحة 06)

الجدول رقم (32) :معدلات الاكتفاء الذاتي في الجزائر لمنتج القمح خلال الفترة (1986–2020)

السنة	إستهلاك القمح	الإكتفاء الذاتي%	واردات القمح الف طن	قيمة الواردات مليون دولارر	صادرات القمح الف طن	قيمة الصادرات مليون طن	فجوة القمح ألف طن	فجوة القمح مليون دولار
2020	10820	28,71	6665,68	1614,63	0,90	0,002	6664,78	1614,628
2019	10830	35,80	7911,38	1477,97	0,01	0,01	7911,37	1477,960
2018	10832	36,75	6987,30	1864,22	0,05	0,04	6987,25	1864,180
2017	10830	22,50	8079,16	1788,70	0,24	0,45	8078,92	1788,250
2016	10850	22,49	8225,65	1790,17	0,00	0,00	8225,65	1790,170
2015	10200	26,05	8504,85	1843,75	0,01	0,004	8504,84	1843,746
2014	10000	30,38	7417,00	1607,91	0,03	0,03	7416,97	1607,880
2013	9850	33,49	4822,95	1701,92	0,00	0,00	4822,95	1701,920
2012	9450	36,32	6347,23	2129,46	0,00	0,00	6347,23	2129,460
2011	8950	28,55	7402,13	2823,25	0,00	0,00	7402,13	2823,250
2010	8750	33,75	5057,38	1182,27	0,00	0,00	5057,38	1182,270
2009	8550	34,54	5719,73	1830,53	0,00	0,00	5719,73	1830,530
2008	8300	31,74	6351,63	3124,50	0,00	0,00	6351,63	3124,500
2007	8050	28,81	4632,14	1283,44	0,00	0,00	4632,14	1283,440
2006	7850	34,24	4823,64	1070	0,00	0,00	4823,64	1070,000
2005	7750	31,16	5683,35	1031,46	0,00	0,00	5683,35	1031,460
2004	7550	36,17	5034,45	1026,46	0,00	0,00	5034,45	1026,460
2003	7050	42,05	5182,78	679,81	0,00	0,00	5182,78	679,810
2002	6650	22,58	5996,04	946,45	0,00	0,00	5996,04	946,450
2001	6372	32,00	4538,00	742,55	0,00	0,00	4538,00	742,550
2000	6150	24,54	4147,00	647,44	0,00	0,00	4147,00	647,440
1999	6100	24,10	4349,05	660,54	0,00	0,00	4349,05	660,540
1998	6150	37,07	3605,60	700,36	0,00	0,00	3605,60	700,360
1997	6050	10,93	3396,27	729,51	0,00	0,00	3396,27	729,510
1996	6011	49,62	1971,63	495	0,00	0,00	1971,63	495,000
1995	5970	25,08	3504,68	725,5	0,00	0,00	3504,68	725,500
1994	6007	11,89	3511,94	507,14	0,00	0,00	3511,94	507,140

353,140	2588,23	0,00	0,00	353,14	2588,23	17,82	5700	1993
230,400	2329,17	0,00	0,00	230,4	2329,17	34,66	5300	1992
258,420	2357,07	0,00	0,00	258,42	2357,07	37,40	5000	1991
421,860	2611,94	0,00	0,00	421,86	2611,94	14,54	5160	1990
743,460	4580,09	0,00	0,00	743,46	4580,09	23,66	4870	1989
500,000	3350,00	0,00	0,00	500,00	3350,00	12,86	4773	1988
207,060	1849,00	0,00	0,00	207,06	1849,00	23,56	4987	1987
381,230	2623,43	0,00	0,00	381,23	2623,43	25,93	4740	1986

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلدات من 8 إلى 41).
- (طهرات و بشيكر ، 2019، الصفحات 433-434)

وكما ذكرنا سابقا تعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح اللين على الصعيد العالمي، اذ تستورد حاجتها من نحو 10 دول، على رأسها فرنسا ،كما تستورد الجزائر من الأرجنتين وألمانيا والمملكة المتحدة والمكسيك وكندا والولايات المتحدة.

وبصفة عامة تأثر الأمن الغذائي في الحبوب وبالخصوص القمح بإرتفاع أسعار المحروقات والتي أدت إلى ارتفاع أسعار القمح في الأسواق الدولية نظرا لإرتفاع تكاليف الإنتاج، وقد كبّدُ إرتفاع أسعار القمح خزينة الدولة والتي تستنزف الفائض الذي تستفيد منه الخزينة العمومية بسبب ارتفاع أسعار النفط نحو سد فاتورة الغذاء، لذلك على الجزائر مضاعفة إنتاجها من هذه المادة رغم أن الأمر صعب للغاية بسبب وضع الطقس وشح الأمطار، إضافة إلى عدم إعتماد التكنولوجيات الحديثة في حصاد القمح. فمع العلم أنّ الهكتار الواحد في الجزائر لا ينتج سوى 20 قنطاراً بينما الهكتار الواحد في الدول المصدرة للقمح عالمياً ينتج 70 قنطاراً بسبب اعتماد هذه الدول على السقي أو الري التكميلي الذي يعتبر من أبرز الطرق المستخدمة في رفع كفاءة مياه الأمطار والمصادر المائية الأخرى المتاحة. (رحال، صفحة 21)

2. البقوليات

تعتبر الجزائر من أضعف الدول إنتاجية للبقول الجافة مقارنة بغيرها من الدول العربية ، وتمثل البقوليات أهم المنتجات الزراعية استهلاكا وطلبا في السوق الجزائرية، ونظرا لعدم قدرة الزراعة الجزائرية على تغطية الطلب المحلي منها تلجأ الدولة لاستيراها ، وقد عرفت فاتورة استيرادها خلال الفترة 2020/1986 تذبذبا نظرا لإرتفاع معدلات الإكتفاء الذاتي بها نسبيا حيث انتقلت من 17.69% سنة 2008 إلى 37.5%سنة 2020 أي بمعدل نمو تجاوز 100 % وهذا راجع إلى ملائمة الظروف المناخية إلا أنها تبقى نسبة إنتاج قليلة لم تغنيها عن الإستيراد .

الجدول رقم (33) : تطور إنتاج البقوليات صادراتها وارداتها خلال الفترة 1986 الى 2020

السنة	واردات بقوليات ألف طن	قيمة واردات بقوليات مليون دولار	صادرات بقوليات ألف طن	قيمة صادرات بقوليات ألف طن	فجوة بقوليات ألف طن	فجوة بقوليات مليون دولار
2020	191,55	151,83	2,68	0,07	188,87	151,76
2019	210,56	198,27	0,06	0,10	210,50	198,17

231,44	242,84	0,01	0,01	231,45	242,85	2018
314,51	237,51	0,01	0,01	314,52	237,52	2017
240,26	199,35	0,00	0,00	240,26	199,35	2016
241,96	230,98	0,00	0,00	241,96	230,98	2015
232,17	193,58	0,00	0,00	232,17	193,58	2014
220,35	185,89	0,00	0,00	220,35	185,89	2013
217,53	176,49	0,00	0,00	217,53	176,49	2012
283,20	247,84	0,00	0,00	283,20	247,84	2011
196,14	205,97	0,04	0,09	196,18	206,06	2010
157,20	175,99	0,04	0,09	157,24	176,08	2009
56,39	60,60	0,48	0,22	56,87	60,82	2008
135,32	190,80	0,48	0,22	135,80	191,02	2007
105,71	161,95	0,03	1,87	105,74	163,82	2006
126,67	196,51	0,27	0,44	126,94	196,95	2005
100,59	157,47	0,00	0,00	100,59	157,47	2004
98,95	169,69	0,04	3,01	98,99	172,70	2003
88,14	163,78	0,00	0,00	88,14	163,78	2002
100,72	162,30	0,46	1,15	101,18	163,45	2001
61,01	108,25	0,46	1,15	61,47	109,40	2000
128,62	142,21	0,02	0,20	128,64	142,41	1999
90,62	144,40	0,89	2,10	91,51	146,50	1998
78,83	135,20	0,00	0,00	78,83	135,20	1997
170,76	328,35	0,00	0,00	170,76	328,35	1996
84,26	129,83	0,00	0,00	84,26	129,83	1995
62,41	160,09	0,00	0,00	62,41	160,09	1994
22,56	49,51	0,00	0,00	22,56	49,51	1993
38,45	87,36	0,00	0,00	38,45	87,36	1992
80,84	145,09	0,00	0,00	80,84	145,09	1991
64,39	114,85	0,00	0,00	64,39	114,85	1990
83,42	142,96	0,00	0,00	83,42	142,96	1989
40,10	90,07	0,00	0,00	40,10	90,07	1988
34,10	77,71	0,00	0,00	34,10	77,71	1987
89,03	146,13	0,00	0,00	89,03	146,13	1986

المصدر: تم اعداد الجدول من طرف الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية(عدة أعداد) الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة في اطار تحقيقها لإكتفائها الذاتي في مجال إنتاج البقوليات إلا أن الإنتاج يبقى غير كافي لتحقيق ذلك ، وهذا مايظهر جليا من خلال إحصائيات واردات البقوليات الموضحة في الجدول وكذا القيمة المالية التي تستهلكها هذه الواردات من البقوليات، فمن خلال الجدول نلاحظ أنّ مايتم إستيراده من البقوليات أحيانا يمثل ضعف الكمية المنتجة محليا،

وفي المقابل يكلف أموالا كبيرة كل سنة بملايين الدولارات، هذه الأموال تحل مشكلة الإنتاج محليا وترفعه لسنوات طويلة لو تم إستغلالها بالكيفيات الصحيحة، وأي ارتفاع في أسعار المحروقات سوف يؤدي إلى إرتفاع لأسعار المواد الغذائية والتي ارتفاع في فاتورة الاستيراد والتي ستغطيها خزينة الدولة من الجباية البترولية، وأي إرتفاع في الأسعار وإن لم تحتويه الدولة سيأثر على قدرة المواطنين على اقتنائه وبالتالي على الأمن الغذائي للدولة، وأي انخفاض في أسعار المحروقات سوف يؤدي إلى إنخفاض في فاتورة الإستيراد نظرا لإنخفاض أسعار الغذاء ولكن في المقابل انخفاض في العائدات البترولية التي تعتمد عليها الجزائر لتغطية تكلفة الاستيراد وهذا ما سيؤثر بالسلب على الأمن الغذائي.

وفي مقابل ذلك نلاحظ أنّ كمية صادرات الجزائر من البقوليات ضئيلة جدا ولا تكاد تُذكر أمام الواردات الضخمة، حيث لم تتعدى سنة 2020 كمية 2.68 ألف طن من البقوليات المصدرة وهي أكبر كمية مصدرة مقابل عوائد قُدرت بـ 0.07 مليون دولار، حيث أنّ معظم السنوات لم تسجل فيها الجزائر أي صادرات في هذه الفترة، فمنذ سنة 1986 إلى غاية 1997 كانت الصادرات معدومة تماما، ومنذ سنة 1998 إلى غاية 2020 بدأت بتصدير البقوليات بكميات ضئيلة تخللتها سنوات لم تصدر فيها مثل عام 2002 وكذلك من 2011 إلى 2016.

هذه النتائج المسجلة تبين بوضوح وجود فجوة غذائية كبيرة في جانب البقوليات مثل ما تم ذكره سابقا في محصول القمح، فالكميات المنتجة محليا لا تلبي إحتياجات السكان داخل الجزائر، فالكميات المستوردة أثقلت كاهل الخزينة العمومية، إذ يبقى الحل هو إيجاد السبل إلى كيفية تطوير هذه الزراعة والحد من الإستيراد أوعلى الأقل التخفيض من كمية البقوليات المستوردة التي تفوق الإنتاج في بلد تمثل مساحته مساحة قارة بأكملها بتنوع تضاريسها وتربتها ومناخها.

ونفس الحال بالنسبة للزيوت حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعرف عجزا يكاد يكون كليا في انتاج هذه المادة.

ثانيا: مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة :

وتتراوح بين 50 % و 70 % وتشمل الحليب ، ففي ظل ارتفاع الكثافة السكانية ، وإرتفاع مستوى الوعي الصحي للفرد الجزائري بأهمية الحليب إزداد الطلب المحلي على هذه المادة الإستراتيجية ، الأمر الذي أدى إلى إتساع حجم الفجوة الغذائية للحليب في الجزائر ، وهذا نظرا لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب المتزايد على الحليب ، فقد فاق حجم إستهلاك المواطن الجزائري لمادة الحليب المقاييس الدولية المحددة من طرف المنظمة العالمية للتغذية «فاو»، بعدما وصل إلى 145 لتر في السنة، في وقت يقدر فيه الحجم العادي 90 لترا (سفيان،2020/2019،صفحة 34)

الجدول رقم (34) : معدل الفجوة الغذائية للحليب في الجزائر للفترة من 2001 2020

الوحدة : %

السنوات	نسبة الإكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية للحليب	السنوات	نسبة الإكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية للحليب
2005/2001	43.87	56.13	2013	63.17	36.83
2006	40.44	59.56	2014	50.48	49.52
2007	42.64	57.36	2015	65.09	34.91
2008	42.64	57.36	2016	62.16	37.84
2009	46.40	53.50	2017	59.91	40.09

2010	51.06	48.94	2018	50.05	49.95
2011	52.90	47.10	2019	57.62	42.38
2012	51.60	48.40	2020	63.25	36.75

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية(عدة أعداد) الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلدات من 8 إلى 41).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي في مادة الحليب خلال الفترة 2020/2001 تراوحت مابين 40 % و 65 % ، حيث بلغت أدنى نسبة اكتاف حققتها الجزائر في الحليب سنة 2006 بنحو 40.44 % ومن ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2015 بنسبة 65.09 % ، ورغم ذلك لم يتمكن الانتاج المحلي للحليب في الجزائر من تغطية الطلب المحلي عليه الأمر الذي لم يغنيها عن الاستيراد، حيث سجلت فاتورة الاستيراد ارتفاعا العام 2015 مسجلة نحو 3 مليار دولار مقارنة ب 2.92 مليار دولار العام 2014 ؛وهذا لايعكس المجهودات التي تبذلها الدولة لتحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الحليب .

إن أغلب الكميات المستوردة من الحليب هي الحليب الجاف ،حيث أن الجزائر تقوم منذ مطلع ثمانيات القرن الماضي بإستيراد الحليب المجفف مما ساهم بشكل مباشر في القضاء على شعبة تربية الأبقار في الجزائر كنتيجة مباشرة للدعم الذي كان يتمتع به الحليب المستورد على حساب الحليب الطبيعي، الأمر الذي يستدعي دعم مزارع تجميع الحليب بمصانع غذائية للحليب و مشتقاته لتفادي الخسائر الحاصلة في الإنتاج .

إن ضعف شعبة إنتاج الحليب في الجزائر، جراء السياسات المنتهجة التي تتسم بالظرفية، وغياب إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير الشعبة، لذلك على الحكومة الكف عن سياسة الدعم الحالية، ومراجعتها وتوجيه الأموال التي يستفيد منها مربون ومنتجون أجانب نحو الفروع ذات الصلة بشعبة الحليب، وهي توفير الأعلاف الخضراء والمواد البروتينية التي تدخل في تغذية الأبقار الحلوب، وتوفير مساحات زراعية كافية لزراعة الأعلاف، ودعمها من أجل وضع حلول حقيقية تسمح بالتوقف نهائيا عن إستيراد بودرة الحليب من الخارج (رحال وبلورغي،إستشراف الفجوة الغذائية للحليب آفاق 2022 ، 2022، صفحة 582)

ثالثا: مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة :

وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه وجملة اللحوم والبيض، فمن الملاحظ أن واردات الجزائر من الخضر جد منخفضة أو معدومة تقريبا ويرجع ذلك لتحقيق الجزائر لمعدلات اكتفاء ذاتية عالية بنسبة 99%وبقيت مستقرة خلال طول الفترة 2020/2007 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج ، أما بالنسبة لانتاج الفواكه هي الأخرى تحقق الجزائر فيها معدلات اكتفاء تتراوح بين 89% إلى100% ،أما بالنسبة لاستيراد المنتجات الحيوانية فقد تميزت بعدم الاستقرار بالنسبة لبعض المكونات، كماهو الحال مع اللحوم الحمراء والتي تعتبر كغذاء أساسي جزءا هاماً في الإستيراد الغذائي فرغم كميات اللحوم المنتجة سنوياً إلا أن الجزائر تلجأ للإستيراد لتدارك النقص المسجل في السوق ؛وكذلك للحد من إرتفاع أسعار اللحوم ؛ حيث سجلت قيمة فاتورة الواردات من اللحوم إرتفاعا من 168.77 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 307.27 مليون دولار أمريكي سنة 2014 و ذلك بنسبة تقدر ب 82.06 % .وبخصوص باقي مكونات القطاع الحيواني، ويتعلق الأمر باللحوم البيضاء والبيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرة وتميل للتزايد النسبي المنتظم، حيث عرفت الجزائر إكتفاء ذاتيا فيها، وتبقى كل المواد الغذائية

الزراعية الأخرى في حاجة إلى تطوير ، للإبتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الإقتصاد الوطني الضعيف أصلا، والذي يعيش من" سيروم "عائدات المحروقات الآيلة للزوال. (رحال وبلورغي،إستشراف الفجوة الغذائية للحليب آفاق 2022 ، 2022، صفحة 112)

الجدول رقم (35) : مجموعات غذائية ذات معدلات إكتفاء ذاتي مرتفعة

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البطاطا	88.22	96.93	95.48	96.68	97.15	96.4	98.52	97.44	96.7	98.3	97	97	98.9	98.7
الخضر	99.72	99.72	99.65	99.70	99.73	99.6	99.74	99.80	99.6	99.4	100	99.8	100	99.8
الفواكه	90.7	90.70	89.78	90.65	91.47	91.8	93.03	89.97	92.9	95.2	99.3	100	97.6	96.1
اللحوم	86.71	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6	93.05	90.13	92	94.1	95.6	95.6	93.6	96
البيض	99.91	99.91	99.74	99.80	99.8	99.8	99.9	100	100	100	100	100	99.9	99.8

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على الكتاب الاحصائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

إنّ تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود موارد مالية سواء من أجل الإستثمار في مجال الزراعة وزيادة الإنتاج والإنتاجية أو من خلال تأمين الحاجيات الغذائية عن طريق الإستيراد من الأسواق العالمية التي تشهد الأسعار فيها تقلبات من فترة لأخرى، سواء بسبب العرض والطلب أو بسبب عوامل أخرى كارتفاع وإنخفاض أسعار النفط. أوضحنا فيما سبق تأثير التقلبات في أسعار النفط على المستوى العام لأسعار المواد الغذائية، حيث أدى الإرتفاع في أسعار النفط في أغلب الأحيان إلى الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية، وقد ثبت تأثر أسعار المواد الغذائية بصورة كبيرة بالأزمات النفطية. الجزائر بإعتبارها بلد مصدر للنفط وفي نفس الوقت مستورد للغذاء فإن تأثير تقلبات أسعار النفط وتقلبات أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي الوطني يختلف تماما، حيث تعتمد الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي على الإيرادات النفطية وتمثل الجباية النفطية مصدر مهم للميزانية العامة للدولة حيث قدرت قيمة الجباية النفطية المطبقة في ميزانية 2020 مايقرب 2200325.00 مليون دينار جزائري أي مانسبته 34.98% من إجمالي إيرادات الميزانية. سعت الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية إلى إستغلال الفوائض المالية المتأتية من الإيرادات النفطية من خلال الإستثمار في القطاع الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو الإقتصادي وتحسين مستوى الأمن الغذائي .

المطلب الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار النفط والامن الغذائي خلال فترة 1986-2020

لتفسير العلاقة بين تغيرات أسعار المحروقات والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1986-2020 اعتمدنا نموذجا حيث يدرس هذا النموذج العلاقة بين الفجوة الغذائية للقمح والعوامل المؤثرة فيها ، وقد تم إختيار منتج القمح نظرا لمكانة القمح في الإستهلاك والإنتاج والاستراد، فحصة الأسد من العائدات البترولية تذهب لسد فاتورة استيراد القمح والتي تتغير من سنة لأخرى بسبب تقليبات أسعار المواد الغذائية والمتحكم فيها يشكل أساسي أسعار النفط.

1-التعريف بعينة الدراسة ومتغيراته:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الفجوة الغذائية للقمح ومحدداتها في الجزائر باستخدام نموذج ARDL. وقد تم تجميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأوبك، وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من 1986 إلى 2020 أما متغيرات الدراسة فهي:

WGt: فجوة القمح كمتغير تابع.

POILt: سعر البترول كمتغير مستقل

WCt: استهلاك القمح كمتغير مستقل.

WPt: انتاج القمح كمتغير مستقل.

وسيتم استخدام الدالة الخطية التالية للتعبير عن العلاقة بين الفجوة الغذائية للقمح ومحدداته في الجزائر ، كما هو موضح في المعادلة:

$$WGt= \beta_0 +\beta_1 POILt +\beta_2 WCt +\beta_3 WPt+ \varepsilon t$$

εt: هو مصطلح الخطأ.

β0، β1، β2، β3،: هي:معلمات النموذج

2-التعريف بنموذج الدراسة:

ان اختبارات التكامل المشترك الكلاسيكية كاختبار (Engle and Granger,1987) (Johansen1987) (Johansen and Juselius1990) تتطلب جميعها ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة I(1) ، لذلك ظهر نموذج ال ARDL Autoregressive Distributed Lag الحديث كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ، بالاضافة الى مجموعة من الميزات أهمها: أن منهجية ARDL تعمل على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين، كما تتميز هذه الطريقة بأنها صالحة للعينات الصغيرة عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن تكون العينة كبيرة للحصول على نتائج أثر كفاءة، كما أن نموذج ARDL يأخذ عدد كاف من فترات التباطؤ)التأخير (الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام. (رحال و الفتني، 2023، صفحة 12)

3- اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

يعتبر هذا الاختبار كأول مرحلة نقوم بها من أجل تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون إنحدارا زائفا ، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على ذلك: كبر معامل التحديد ، زيادة وإرتفاع المعنويات الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة و وجود إرتباط ذاتي يظهر في قيمة معامل داربن وتسون.

هناك عدة معايير تستخدم في إختبار صفة الإستقرار ومن أهمها جذر الوحدة للإستقرار ، وسنعتمد في دراستنا على اختبار ديكي فولر الموسعADF.

الجدول رقم (36): اختبار جذر الوحدة حسب ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		FG	WG	POIL	WC	WP
At Level						
With Constant	t-Statistic	1.0534	-1.5391	-1.5517	2.9113	-2.9327
	Prob.	*0.9962*	*0.5020*	*0.4958*	*1.0000*	*0.0520*
		n0	n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2812	-4.6001	-1.7625	-0.5657	-3.0818
	Prob.	*0.4323*	*0.0042*	*0.7005*	*0.9739*	*0.1266*
		n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.9986	0.0918	-0.5900	6.8293	-0.7543
	Prob.	*0.9999*	*0.7052*	*0.4543*	*1.0000*	*0.3821*
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(FG)	d(WG)	d(POIL)	d(WC)	d(WP)
With Constant	t-Statistic	-9.1548	-10.7131	-4.6642	-3.5921	-10.4095
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0007*	*0.0123*	*0.0000*
		***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-21.1387	-9.6193	-4.6258	-4.4943	-10.1996
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0041*	*0.0065*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.5924	-8.2158	-4.7661	-1.8126	-10.1192
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0670*	*0.0000*
		***	***	***	*	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		FG	WG	POIL	WC	WP
At Level						
With Constant	t-Statistic	1.8938	-0.7645	-1.5403	2.2521	-3.2605
	Prob.	*0.9997*	*0.8156*	*0.5015*	*0.9999*	*0.0250*
		n0	n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5136	-4.6660	-4.6306	-0.0608	-3.3141
	Prob.	*0.3200*	*0.0036*	*0.0054*	*0.9930*	*0.0811*
		n0	***	***	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.2000	1.0893	-0.6049	4.1494	-0.7031
	Prob.	*0.9993*	*0.9245*	*0.4479*	*0.9999*	*0.4045*
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(FG)	d(WG)	d(POIL)	d(WC)	d(WP)
With Constant	t-Statistic	-8.2176	-7.7636	-4.7957	-3.5318	-7.2263
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0005*	*0.0142*	*0.0000*
		***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.7854	-7.6291	-4.7650	-4.3955	-4.2542
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0029*	*0.0085*	*0.0110*
		***	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.4965	-7.4957	-4.8745	-0.2982	-7.3189
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.5689*	*0.0000*
		***	***	***	n0	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

مخرجات برنامج EViews 12

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP أن السلاسل تحتوى على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1986-2020 عند المستوى ،حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة اكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية لكلا الاختبارين ADF و PP كما هوا موضح في الجدول أعلاه ، ماعدا المتغير WG الذي كان مستقرا في المستوى بالنظر إلى القيمة الحرجة التي جاءات معنويتها اقل من 5% . ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الاختبارين ADF و PP ، ومنه نقول انه في هذه الحالة المنهجية الأفضل هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود فبإطار ARDL حيث استقرت كل المتغيرات عن الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(1) وبناء على ماسبق نستنتج أنه يمكننا تطبيق منهجية الإنحدار الذاتي ذو الفجوة الزمنية الموزعة ARDL.

4- اختبار الفجوات الملائمة للنموذج:

نقوم بهذا الاختبار من اجل اختيار النموذج المناسب للدراسة ومن بين الطرق الشائعة لاختيار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ولقد تم الاعتماد على معيار Akaike information criteria، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن النموذج الأنسب هو ARDL1(2.2.0.4)

الشكل رقم (19): الفجوة الملائمة للنموذج

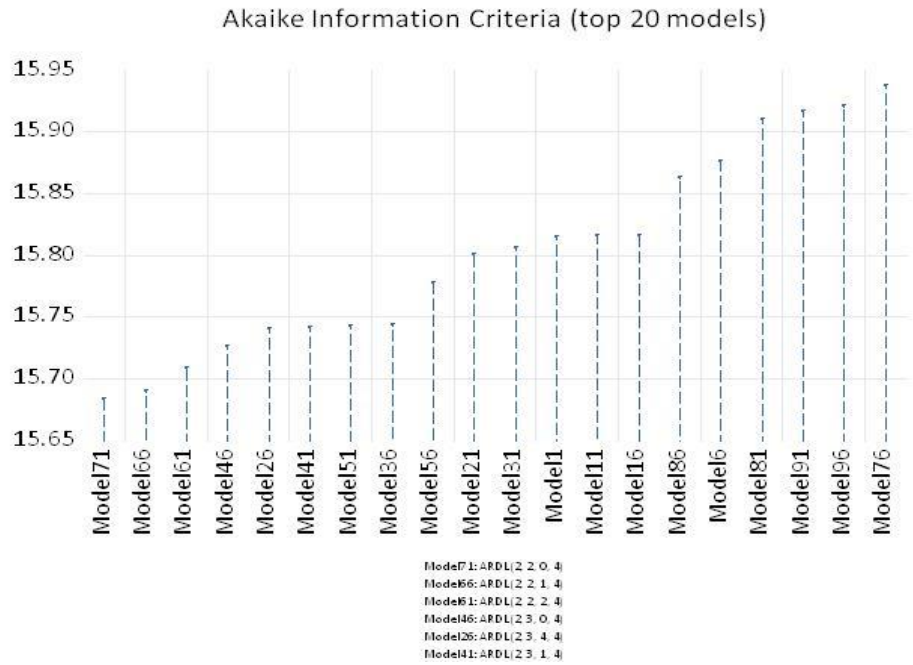

مخرجات برنامجEViews 12

5-اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود(Bounds Test):

يتم في هذه المرحلة التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بتطبيق اختبار الحدود، الذي يستند على اختبارWald للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل. حيث يعتمد اختبار ARDL المرتكز على اختبار wald على إحصائية F، عندما تكون إحصائية F المحسوب أكبر من القيم الحرجة الأعلى ، يمكننا رفض الفرضية الصفرية ، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة. (رحال و الفتني، 2023، صفحة 12)

الجدول رقم (37) : نتائج إختبار الحدود للنماذج

النموذج						k	f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	10%			
معادلة نموذج	الحدود العليا	4.66	4.08	3.67	3.2	3	16.82226	معنوية اقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامجEViews 12

توضح نتائج اختبار التكامل المشترك للحدود أن إحصائية F المحسوبة والتي قدرت ب 16.82تجاوزت القيم الحرجة للحدالأعلى، مما يشير إلى وجود علاقة ثابتة طويلة المدى. بين الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر WGt ومحدداتها، وهكذا يمكننا رفض الفرضية الصفرية بسهولة عند مستوى معنوية 1٪.

6-التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأمد:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأمد بين الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر WGt ومحدداتها ، يتم فيما يلي قياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) ، حيث يتم تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل .وتبعا لذلك فقد خلصت عملية التقدير إلى الأتي:

الجدول رقم(38): المعاملات المقدرة على المديين القصير والطويل باستخدام منهج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(WG)
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/21/23 Time: 23:17
Sample: 1986 2020
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4578.692	1064.247	-4.302284	0.0006
WG(-1)*	-2.175180	0.254913	-8.533023	0.0000
POIL(-1)	-41.17201	10.28214	-4.004227	0.0011
WC**	2.708243	0.328062	8.255268	0.0000
WP(-1)	-1.319878	0.229781	-5.744057	0.0000
D(WG(-1))	0.652434	0.167858	3.886816	0.0015
D(POIL)	-2.506494	8.928020	-0.280745	0.7827
D(POIL(-1))	25.59210	10.92383	2.342777	0.0333
D(WP)	-0.491803	0.111671	-4.404037	0.0005
D(WP(-1))	0.624939	0.119229	5.241503	0.0001
D(WP(-2))	0.618058	0.135128	4.573887	0.0004
D(WP(-3))	0.414475	0.124938	3.317437	0.0047

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-18.92809	4.646416	-4.073698	0.0010
WC	1.245066	0.090367	13.77795	0.0000
WP	-0.606790	0.072814	-8.333431	0.0000
C	-2104.971	493.5153	-4.265261	0.0007

EC = WG - (-18.9281*POIL + 1.2451*WC -0.6068*WP - 2104.9715)

مخرجات برنامج EViews 12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المتغيرات المستقلة معنوية في الأجل الطويل بنسب معنوية اقل من مستوى المعنوية5%:

- بالنسبة لمعامل أسعار النفط POIL فنلاحظ أن إشارتها سالبة ومعنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية أقل من 5%، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والفجوة الغذائية للقمح حيث أنه كلما زادت أسعار النفط بوحدة واحدة انخفضت الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر ب 18.92 وحدة ، وهذا يدل أن معلمة هذا المتغير لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل إنتاج القمح WP نلاحظ أيضا أنه معنوي في الأجل الطويل ، وهذا ما يدل على وجود علاقة بين هذا الأخير والفجوة الغذائية للقمح في الجزائر ، والإشارة السالبة دلالة على العلاقة العكسية بين المتغيرين، فزيادة الكمية المنتجة من القمح بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الفجوة الغذائية من القمح في الجزائر ب 0.606 وحدة.ومنه فمعلمة هذا المتغير لها معنوية اقتصادية أيضا.

- في حين نجد أن معامل استهلاك القمح WC إشارته موجبة ومعنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية اقل من5% وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين استهلاك القمح في الجزائر والفجوة الغذائية للقمح في الأجل الطويل. حيث أن زيادة

استهلاك القمح بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية من القمح في الجزائر ب1.24 وحدة، ومنه فمعلمة هذا المتغير لها معنوية اقتصادية.

-تحليل نتائج الأجل القصير:

- بالنسبة لمعامل أسعار النفط POIL فنلاحظ أن إشارته سالبة ومعنوية في الأجل القصير عند مستوى معنوية أقل من5%، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والفجوة الغذائية للقمح حيث أنه كلما زادت أسعار النفط بوحدة واحدة انخفضت الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر ب 41.17 وحدة ، وهذا يدل أن معلمة هذا المتغير لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل إنتاج القمح WP نلاحظ أيضا أنه معنوي في الأجل القصير، وهذا ما يدل على وجود علاقة بين هذا الأخير والفجوة الغذائية للقمح في الجزائر ، والإشارة السالبة دلالة على العلاقة العكسية بين المتغيرين، فزيادة الكمية المنتجة من القمح بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الفجوة الغذائية من القمح في الجزائر ب 1.31 وحدة.ومنه فمعلمة هذا المتغير لها معنوية اقتصادية أيضا.

- في حين نجد أن معامل استهلاك القمح WC إشارته موجبة ومعنوية في الأجل القصير عند مستوى معنوية اقل من5% وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين استهلاك القمح في الجزائر والفجوة الغذائية للقمح في الأجل القصير، حيث أن زيادة استهلاك القمح بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية من القمح في الجزائر ب2.70 وحدة، ومنه فمعلمه هذا المتغير لها معنوية اقتصادية.

الجدول رقم (39): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: WG
Method: ARDL
Date: 05/21/23 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1990 2016
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): POIL WC WP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 250
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
WG(-1)	-0.522746	0.175027	-2.986665	0.0092
WG(-2)	-0.652434	0.167858	-3.886816	0.0015
POIL	-2.506494	8.928020	-0.280745	0.7827
POIL(-1)	-13.07342	12.07170	-1.082980	0.2959
POIL(-2)	-25.59210	10.92383	-2.342777	0.0333
WC	2.708243	0.328062	8.255268	0.0000
WP	-0.491803	0.111671	-4.404037	0.0005
WP(-1)	-0.203135	0.132605	-1.531877	0.1464
WP(-2)	-0.006881	0.109400	-0.062898	0.9507
WP(-3)	-0.203583	0.113187	-1.798650	0.0922
WP(-4)	-0.414475	0.124938	-3.317437	0.0047
C	-4578.692	1064.247	-4.302284	0.0006

R-squared	0.950162	Mean dependent var	4818.944
Adjusted R-squared	0.913615	S.D. dependent var	1801.821
S.E. of regression	529.5793	Akaike info criterion	15.68315
Sum squared resid	4206813.	Schwarz criterion	16.25907
Log likelihood	-199.7225	Hannan-Quinn criter.	15.85440
F-statistic	25.99800	Durbin-Watson stat	1.536778
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

مخرجات برنامج EViews 12

7-الكشف عن جودة النموذج:

للتأكد من جودة ومتانة النموذج المقدر، نحتاج إلى الاطلاع على الاختبارات التشخيصية المختلفة. من اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي -The Breusch Godfrey serial correlation LM test-، واختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity test : Breusch-Pagan-Godfrey)أو اختبار White ، واختبار Jarque-Bera . **(Menegaki, 2019, p. 4)** وهي بعض الاختبارات التي تم استعمالها في الدراسة.

أولا:اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normalité test

الشكل رقم (20) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normalité test

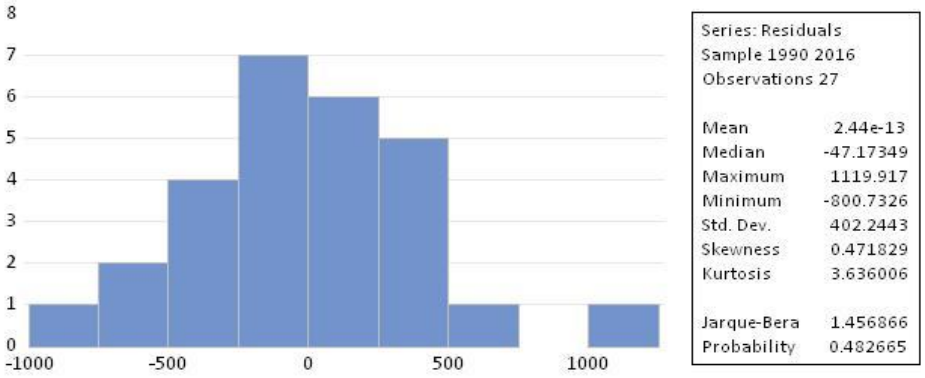

مخرجات برنامج EViews 12

أما فيما يخص إختبار توزيع البواقي Jarque-Bera فإن القيمة الإحصائية له تساوي 0.48 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

Test	F-stat	Prob
Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test	1.505143	0.2582

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

- يظهر اختبار Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test ان قيمة اختبار F-stat تقدر بـ 1.50 والاحتمالية لإحصائية (Prob) لاختبار F-stat تساوي 0.2582 ومنه هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05. ومنه نقبل فرض العدم :بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج .

- **ثالثا: اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity**:

Test	F-stat	Prob
Heteroskedesticity Test ARCH	0.009133	0.9247

- المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

- يظهر اختبار ARCH قيمة F-stat بـ=0.09133 حيث قدرة القيمة الاحتمالية لإحصائية بـ 0.9247 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر .انظر إلى الملحق رقم 1

8-اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ للتحقق من استقرار نموذج تصحيح الخطأ ARDL كما اقترحه Brown & Evans عام 1975. ويتحقق شرط الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج(ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختباري CUSUMو CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى5%.

شكل رقم(21): الشكل البياني لإختباري CUSUM of squaresوCUSUM

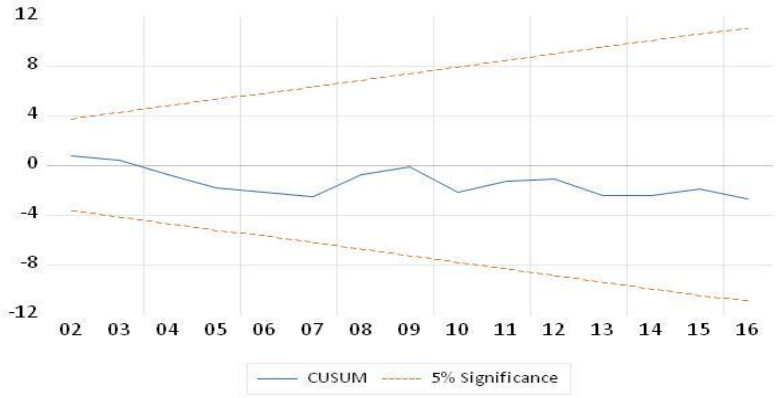

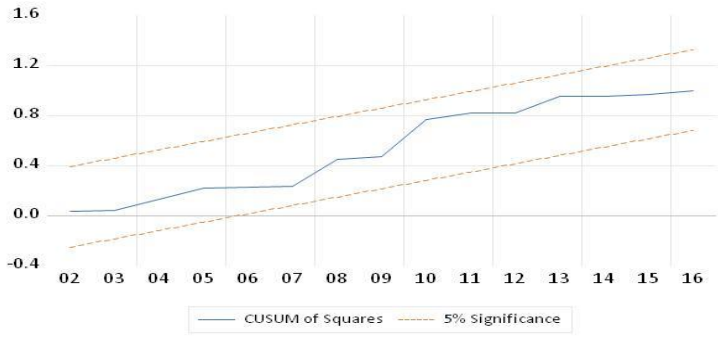

مخرجات برنامجEViews 12

يتضح من الشكل أن المجموع التراكمي للبواقي المتابعة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5%، مما يؤكد أن هناك استقرار وانسجام بين متغيرات النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأمدين القصير والطويل.

خلاصة الفصل الثاني

تواجه معظم الدول النامية فجوة غذائية خطيرة، وهي مرشحة للإتساع في السنوات المقبلة مع إنخفاض حجم الإنتاج الزراعي والغذائي من جهة، والنمو السكاني المتزايد من جهة أخرى، الأمر الذي بات يشكل تهديدا جديا لاسيما بعد ان أصبح الغذاء ورقة ضغط سياسية تلعبها الدول الغنية وشركاتها الكبرى ضد دول العالم النامي.

ولا يزال القطاع الزراعي الجزائري عاجزا على تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان خاصة في مجال الحبوب، حيث تشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية، حيث لا يزال المستوى التقني متخلفا، بالإضافة إلى عدم فاعلية السياسات الزراعية المتعاقبة، والتي كرست فشلها بحدة الظروف المناخية غير الملائمة في أغلب الأحيان، وأيضا تأثر القطاع الفلاحي بتقلبات أسعار النفط خاصة في حالة إنخفاض الأسعار بإعتبار أنّ الجزائر بلد مصدر للنفط يعتمد على عائداته المالية من أجل تحقيق النمو في القطاعات الأخرى ومنها القطاع الفلاحي من خلال زيادة الإستثمارات في هذا المجال.

ومن خلال هذا الفصل نجد أنّ الجزائر تعاني من التبعية الغذائية وتفاقم الفجوة الغذائية، حيث مازالت قيمة الفجوة الغذائية مرتفعة وبنسب متصاعدة بسبب ضعف أداء القطاع الزراعي، وعدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع، ولهذا يجب السعي وبكل جديةلضمان أمن مستديم من خلال العناية أكثر بالقطاع الفلاحي وتوسيع قاعدة عمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

خاتمة

من خلال دراستنا نتوصل إلى أنّ النفط يُعد المحرك الرئيسي للإقتصاد العالمي كونه يُعتبر المادة الأولية الأساسية في الصناعة والتجارة العالمية وفي مختلف المجالات الأخرى، وإستمرار التقلبات في أسعار النفط أمر لا مفر منه، ومنه تأثير هذه التقلبات على المجال الإقتصادي والإجتماعي للدول المصدرة أمر حتمي لا مفر منه كونها تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط في تمويل مختلف المشاريع والإستثمارات الخاصة بالتنمية في مختلف القطاعات الحيوية داخل الدولة، ونظرا لهذا جعل العديد من الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط عُرضة للصدمات الخارجية، حيث ساهمت الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط في إحداث تغيرات في المؤشرات الإقتصادية للدول المصدرة للنفط.

وبإعتبار الجزائر واحدة من الدول المصدرة للنفط فإنها تواجه نفس الإنعكاسات السلبية الناتجة عن الإنهيارات المتكررة لأسعار البترول، حيث تمتد هذه الآثار السلبية إلى كافة المجالات والقطاعات كون تركزها على العائدات النفطية وضعف القاعدة الإنتاجية، حيث قامت الجزائر بالإعتماد على هذه العوائد منذ بسط نفوذها على ثروتها النفطية عام 1971، دون العمل الجدي على البحث عن مصادر أخرى لتوفير عائدات مختلفة تضاهي ما تجنيه من النفط، حيث أصبح الإقتصاد الجزائري مرهونا بهذه العائدات التي تسيطر على نسبة 98% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار البترول في السوق العالمية، حيث أثّر إنخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة على الإقتصاد الوطني، وتسبب في تضرره من خلال التراجع الكبير في المؤشرات الإقتصادية الكلية، وأهمها تراجع الإيرادات المالية للدولة والتي بدورها أدت إلى التراجع في معظم المؤشرات الخاصة بمختلف القطاعات ومنها القطاع الفلاحي.

ومنه نقول أنّ القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد على تحقيق التطور المرجو منه والذي سُطرت له عدة برامج ومخططات على مر فترات زمنية كثيرة، حيث ومن خلال الإحصائيات المقدمة في هذا البحث حول الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر وحول ما يتم إنتاجه من محاصيل زراعية وحيوانية مختلفة لا يمكن إعتباره مناسبا أبدا لبلد حجمه بحجم قارة يتمتع بمساحة زراعية شاسعة من شأنها أن تحل مشكلة الإكتفاء الذاتي محليا وحتى إمكانية التصدير وبكميات كبيرة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للشعب الجزائري، إلاّ أنّ الملاحظ في الإحصائيات المقدمة أنّ الجزائر لطالما عانت من عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي في كثير من المنتوجات وخاصة الحبوب، حيث لاحظنا الفجوة الكبيرة التي تخلفها هذه المادة وقيمة الفواتير الضخمة التي تصرفها الحكومة في سبيل إستيراد ما ينقص من هذه المادة من أجل تحقيق الإكتفاء للمواطن، ناهيك عن الثروة الحيوانية التي مازالت هي الأخرى بعيدة كل البعد عن تحقيق الإكتفاء الذاتي، وإن وُجدت فهي تكون بأسعار مرتفعة غير متكافئة مع القدرة الشرائية المتدنية لمعظم الشعب الجزائري، وتبقى المشكلة الأكبر في المساحات الشاسعة القابلة للزراعة غير المستغلة، والتي من شأنها حل جزء كبير من مشكلة عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي والتقليص من كمية وفاتورة الإستيراد.

غير أنّ مشكلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مرهونة بتحقيق عائدات نفطية كبيرة، حيث أنّ هذه الأخيرة تعاني من تقلبات كبيرة وأزمات مختلفة جعلها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الفلاحي في الجزائر، وبالنالي عدم تحقيق الأمن الغذائي، حيث أنّه وبفضل عائدات النفط يتم توسيع البرامج والمخططات التنموية المخصصة للقطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين وتزويدهم بالآلات الحديثة والمتطورة الخاصة بالمجال الفلاحي، وأيضا تشغيل اليد العاملة بقوة في هذا القطاع، إلاّ أنّ تقلبات أسعار النفط حالت دون ذلك مما تسبب في ضعف الإنتاج الفلاحي مقابل الزيادة الكبيرة والسريعة لعدد السكان في الجزائر، حيث زاد الطلب

على الغذاء مما دفع بالحكومة إلى الإستيراد ودفع فواتير ضخمة في ذلك، هذا جعل الفجوة الغذائية في الجزائر تتسع بدلا من أن تتقلص، وأصبحت الجزائر تعاني من التبعة الغذائية مما قد يتسبب في تغلغل آثار هذه التبعية لجوانب حساسة داخل الدولة وخاصة الجانب السياسي.

إختبار صحة الفرضيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها تم إختبار الفرضيات على النحو التالي :

1. أدى الإغلاق الذي فرضته أغلب دول العالم جراء انتشار جائحة كورونا بداية سنة 2020 إلى انخفاض الأنشطة الإقتصادية، خاصة في أكبر الدول المستهلكة للنفط مثل الصين، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وشهدت نفس الفترة وفي اطار حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا رفع انتاج المملكة السعودية إلى 3.12 مليون برميل يوميا مما تسبب في زيادة العرض في السوق العالمية للنفط وهوا مافاق الطلب العالمي ، وأدى ذلك إلى إنهيار تاريخي في أسعار النفط والتي وصلت 17.7 دولار للبرميل شهر أفريل 2020، بالإضافة إلى ذلك يؤدي أرتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي باعتبار أن النفط من أهم مدخلاته ،حيث يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل إلى إرتفاع أسعار الأغذية في السوق العالمية وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الأولى**

2-تعد الظروف المناخية غير المنتظمة أحد العوامل الطبيعية الرئيسية في انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر ، دون أن ننسى عدم وجود سياسة زراعية واضحة ، إضافة إلى غياب الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. كل هذه العوامل تؤثر على الإنتاج الزراعي وتزيد من تعقيد مشكلة الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر في العديد من المنتجات كالحبوب، البقوليات والزيوت، والتي تسجل معدلات اكتفاء ذاتي ضعيفة مقارنة بباقي المنتجات وخاصة منتج القمح وبالتحديد القمح اللين ، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الاستيراد من السوق الدولية لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي المتزايدة التي لا يستطيع الإنتاج المحلي تغطيتها من هذه المادة الأساسية،حيث تعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح اللين على الصعيد العالمي، اذ تستورد حاجتها من نحو 10 دول، على رأسها فرنسا ، وهذا مايثبت **صحة الفرضية الثانية**.

3- في إطار سعيها للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره تعتمد الدولة الجزائرية في ذلك على إيراداتها النفطية لتمويل مختلف مخططاتها وبرامجها الزراعية، وقد شهدت السنوات الأخيرة بداية جني ثمار هاته المخططات من خلال تحقيق الإكتفء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية وخاصة الخضر وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة**

4-لقد تسببت القيود المفروضة على حركة الطيران و التأخيرات التي واجهت السفن في الموانئ على خلفية الحجر الصحي وإغلاق الجمارك وبقية المرافق الأخرى بسبب فيروس كورونا، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التصدير من قبل بعض الدول إلى اضطراب سلاسل الغذاء في العالم ، على نحو أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والتأثير على الأمن الغذائي العالمي ، وقد ساهم أيضا ارتفاع أسعار النفط بداية من السداسي الثاني من سنة 2020 في استمرا ر الزيادة في أسعار الغذاء ، وقد عرفت أسعار الغذاء المحلية في الجزائر ارتفاعا كبيرا نظرا لأرتباط الاقتصاد الجزائري بالأسواق الدولية الأمر الذي أدى نحو مزيد من الارتفاع في معدلات التضخم، مما أدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الرابعة**.

5-توجد علاقة عكيسة ومعنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية أقل من 5%، بين أسعار النفط والفجوة الغذائية للقمح حيث أنه كلما زادت أسعار النفط بوحدة واحدة انخفضت الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر ب 18.92 وحدة وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الخامسة**

نتائج الدراسة :

*إنّ من أهم أسباب إنخفاض أسعار النفط يمكن نسبها إلى جانب العرض والطلب اللذان يمثلان كفتي السوق النفطية.

*يجب تبني سياسات التنويع الإقتصادي من خلال الإهتمام بالقطاعات الأخرى وتأهيلها للمنافسة في السوق الدولية.

*إرتباط الإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه.

*العوائد المالية المحققة في فترات إرتفاع أسعار النفط لم تستفد منها الجزائر بتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعها بدليل إرتفاع مستويات الفقر والأمية.

*من الأسباب الرئيسية للفجوة الغذائية هي التزايد السكاني مقابل ضعف الإنتاجية.

*إنتاج الحبوب في الجزائر يُعتبر من المعدلات المنخفضة عربيا وعالميا وهذا ما يظهر واضحا في كمية الواردات التي تُقدر بأضعاف كمية الإنتاج.

*يحيط بالقطاع الزراعي مشاكل ومعوقات عدة تؤثر على الإنتاجية، خاصة المعوقات الطبيعية كالتصحر والجفاف وإنجراف التربة.

*عدم فاعلية السياسات الزراعية المتعاقبة وفشلها بحدة خاصة في ظل الظروف المناخية غير الملائمة.

*الجزائر تعاني من التبعية الغذائية وتفاقم الفجوة الغذائية.

التوصيات:

*وجوب إيجاد مصادر جديدة لتمويل الخزينة العمومية عن طريق تنويع مصادر الدخل.

*تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة.

*ضرورة إعتماد مقاربة شاملة لكل محاور الأمن الغذائي بإستغلال كل الإمكانيات الوطنية المتاحة وتنسيق السياسات الداخلية.

*ضرورة إعداد إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي بإشراك كافة الفاعلين والمتدخلين في القطاع الفلاحي وإنتاج الغذاء، مع تشجيع الإستثمار في الفلاحة الصحراوية وتوسيعه.

*تشجيع ودعم الإستثمار في الشعب الفلاحية الإستراتيجية لاسيما شعبة الحبوب والحليب.

*اللجوء إلى إستغلال المياه الجوفية بالصحراء الجزائرية لترقية الساحات المسقية.

*ضرورة الإسراع في ربط المستثمرات والمحيطات الفلاحية بالطاقة الكهربائية.

*ضرورة توفير الأسمدة بمختلف صيغها مع مراقبة تركيبتها والإعتماد على المنتوج المحلي ودعم أسعاره

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول	I.
قائمة الأشكال	II.
مقدمة	أ –هـ
الفصل الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة الأمن الغذائي والسوق النفطية	**46 .08**
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	**08**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	**08**
الفرع الاول: تعريف الامن الغذائي	**08**
الفرع الثاني: المفاهيم ذات صلة بالامن الغذائي ومستوياته	**10**
الفرع الثالث: مؤشرات الامن الغذائي	**14**
المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي	**16**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	**18**
الفرع الاول: العوامل المؤقرة في الامن الغذائي	**18**
الفرغ الثاني: اهم الازمات الغذائية	**21**
المبحث الثاني : تقديم عام للنفط والسوق النفطية	**24**
المطلب الأول: ماهية النفط	**24**
الفرع الاول: تعريف النفط وانواعه	**24**
الفرع الثاني: خصائص النفط	**25**
الفرع الثالث: اهمية النفط	**26**
المطلب الثاني : ماهية الأسواق النفطية	**27**
الفرع الاول: تعريف الاسواق النفطية	**27**
الفرع الثاني:التطور التاريخي لسوق النفط العالمية	**27**
الفرع الثالث: اشكال الاسواق النفطية العالمية	**29**
الفرع الرابع: الفاعلون والمؤثرون في السوق النفطية	**31**
المطلب الثالث : المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط	**37**

الفرع الاول: تعريف النفط وانواعه	**37**
الفرع الثاني:العوامل في اسعار النفط	**39**
المبحث الثالث : خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكه	**42**
المطلب الأول : خصائص الأسواق النفطية	**42**
المطلب الثاني : الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية	**42**
الفرع الاول: منظمة الاوبك العالمية	**42**
الفرغ الثاني: الشركات النفطية	**43**
المطلب الثالث: آثار إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على السوق النفطية والدول المصدرة والمستوردة	**43**
الفرع الاول: اثار إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة	**43**
الفرع الثاني : اثار إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الدول مستوردة	**44**
الفرع الثالث: اثار إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الاسواق النفطية	**45**
خلاصة الفصل الأول	**46**
الفصل الثاني : نمذجة العلاقة بين أسعار المحروقات والأمن الغذائي في الجزائر	**146-48**
تمهيد	**48**
المبحث الأول : واقع قطاع المحروقات الجزائري	**49**
المطلب الأول : إصلاحات قطاع المحروقات الجزائري 1986 . 2020	**49**
الفرع الاول: قانون المحروقات 86-14	**49**
الفرع الثاني: القانون 91-21 المغدل والمتمم لقانون 86-14	**51**
الفرع الثالث: قانون رقم 05-07	**51**
الفرع الرابع: الأمر رقم 06-01 المعدل للقانون رقم 05-07	**52**
الفرع الخامس: الأمر 13-01 المعدل والمتمم للقانون 05-07	**52**
الفرع السادس:قانون المحروقات رقم 19-13	**53**
المطلب الثاني : الإمكانيات النفطية في الجزائر	**53**
الفرع الأول: احتياطي البترول في الجزائر	**53**
الفرع الثاني: انتاج النفط	**55**
الفرع الثالث: الأبار المنجزة والحفارات النشطة	**56**
الفرع الرابع:الصادرات النفطية	**58**
المبحث الثاني : واقع أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية خلال الفترة 1986 . 2020	**61**
المطلب الأول : أهم الأزمات النفطية خلال الفترة 1986 . 2020	**61**
الفرع الأول: أزمة النفط لسنة 1986	**61**
الفرع الثاني: الأزمة النفطية الخليجية 1990-1991	**63**

الفرع الثالث: الأزمة النفطية لسنة 1998 و 2004	**64**
الفرع الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2008	**65**
الفرع الخامس: الأزمة النفطية لسنة 2014	**66**
المطلب الثاني : تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية والجزائر 1986. 2020 وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري	**69**
الفرع الأول: تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 1986-2020	**69**
الفرع الثاني:تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1986-2020 وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري	**74**
الفرع الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة أزمتي 1986 و 2014	**82**
المطلب الثالث : واقع المداخيل النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط 1986 . 2020	**86**
الفرع الأول : واقع الإيرادات النفطية خلال الفترة 1986-2020	**86**
الفرع الثاني: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري	**88**
المبحث الثالث : القطاع الزراعي كأحد مقومات الأمن الغذائي في الجزائر	**94**
المطلب الأول : مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	**94**
الفرع الأول: المقومات الطبيعية	**94**
الفرع الثاني : القوى العاملة البشرية في القطاع الفلاحي	**99**
المطلب الثاني : السياسة الفلاحية كأحد مقومات تحقيق الأمن الغذائي	**101**
الفرع الأول: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004	**101**
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**102**
الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014	**102**
الفرع الرابع: المخطط الخماسي 2015-2019	**103**
المطلب الثالث : واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر	**104**
الفرع الأول: الإنتاج النباتي	**104**
الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني	**113**
المبحث الرابع : نمذجة للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأمن الغذائي في الجزائر للفترة1986 . 2020	**120**
المطلب الأول : تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية في ظل الأزمات النفطية للفترة1986 . 2020	**120**
المطلب الثاني : واقع الأمن الغذائي للجزائر في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية والنفط	**127**
المطلب الثالث : دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار النفط والامن الغذائي خلال الفترة 1986 . 2020	**137**
خلاصة الفصل الثاني	**145**

خاتمة	146
فهرس المحتويات	149
قائمة المصادر والمراجع	153

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر :

1 . القرآن الكريم

2. القانون رقم 14.86 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1986.

3 . القانون رقم 09. 03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09.18 المؤرخ في 10 يونيو 2018.

4 . القانون رقم 13.19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق لـ ديسمبر 2019 المتعلق بتنظيم نشاط المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2019.

قائمة المراجع :

أولا : المقالات و المجلات العلمية :

1 . FAO. (2010). *The State of Food I*Rome: Addressing Food Insecurity .cted Crises.Protra*nsecurity in the world*.

02 . إبراهيم بلقلة، و آخرون. (2001). أسس ومبادئ صياغة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 25).

03 . أحمد خالد فريد، و حمزة العرابي. (جوان, 2020). البرمجة الخطية : وسيلة مبتكرة لتدنية تكاليف النقل الدوري لخلايا النحل. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05 (العدد 01).

04 . أحمد عبد الهادي فايز. (أفريل, 2011). الأزمات المالية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 01 (العدد 02).

05 . اسماعيل مومني. (2022). صدمات أسعار النفط و إجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر(2000 . 2020). مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة (العدد 1).

06 . السعيد بشول، و مُحَّد الأمين مصباحي. (ديسمبر, 2015). إنعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء الأسواق المالية الخليجية. مجلة رؤى إقتصادية، العدد 9.

07 . الطاهر شليحي. (2017). الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000 . 2016). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية (العدد 4).

08. العلوان عبد الصاحب. (1998). أزمة التنمية الزراعية و مأزق الأمن الغذائي. مجلة المستقبل العربي .

09 . المدير العام لمنظمة الأغذية و الزراعة. (2003). تقرير منظمة الأغذية و الزراعة 2003. لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

10 . المنظمة العربية للزراعة. (2012). أوضاع الأمن الغذائي العربي.

11 . بدر عثمان مال الله. (يناير, 2015). التنمية في القطاع الزراعي و الأمن الغذائي العربي. المعهد العربي للتخطيط، العدد 21.

12 . براهيمي بن حراث، و آخرون. (2018). أثر عدم إستقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر. دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973.2016. المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، العدد 03.

13 . بغداد كربالي. (2005). نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية (العدد8).

14 . بلقاسم سلاطنية، و مليكة عرعور. (2009). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده. جامعة بسكرة: كلية الآداب و العلوم الإنسانية.

15 . توفيق غفصي. (2019). واقع مقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 02).

16 . جمال جعفري، و العجال عدالة. (12 ديسمبر, 2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة قياسية وتحليلية للفترة(2000 . 2015). مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10 (العدد 02).

17 . حمزة ضويفي. (جوان, 2016). آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري. مجلة المعارف، العدد 20.

18 . خالدية بن عوالي. (22 جوان, 2020). الإقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة2014). مجلة المكاة في الإقتصاد التنمية و القانون (العدد 1).

19 . خيرة مغربي. (سبتمبر, 2016). إقتصاديات الموارد المائية في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس (العدد06).

20 . د عدالة العجال، و وليد شرارة. (2011). واقع الأمن الغذائي في الجزائر. جامعة تلمسان الجزائر.

21 . داود سعد الله. (2011). تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على إستقرار الأسعار .2008 إلى 2010 .. مجلة الباحث، العدد 09.

22 . زوهير صيفي. (2014). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج . قسم علوم الأرض . جامعة بسكرة الجزائر

23 . سفيان بوقطاية، و آخرون. (جوان , 2018). أثر إنهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري . التداعيات و الحلول .. مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، العدد 6.

24 . سليمة بوعوينة. (سبتمبر, 2013). أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على إرتفاع مستويات الفقر في الدول العربية. مجلة الإقتصاد الجديد (العدد 09).

25 . سمير شرشوق، و آخرون. (20 ماي, 2020). تحليل و قياس العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والنمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2018. مجلة الواحات للبحوث والدراسات (العدد 02).

26 . عبد الحق زغدار. (2018). نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية. مجلة المفكر، العدد 5.

27 . عبد الرحيم شيبي. (31 ديسمبر, 2018). أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 . 2016. مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 02 (العدد 02).

28 . عبد القادر خليل. (2015). تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول. الجزائر : جامعة المدية.

29 . علي مكيد، و فريدة بن عياد. (2013). واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. المدية: كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير.

30 . فاطمة رحال، و الفتني. (2023). واقع الأمن الغذائي في المنتجات ذات الإستهلاك الواسع . القمح نوذجا دراسة تحليلية قياسية. الجزائر: المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان.

31 . فاطمة مساعيد. (01 جوان, 2011). مستقبل الغاز في ظل التوازنات العالمية الراهنة. مجلة دفاتر سياسية و قانونية (العدد 5).

3 . فتيحة خوميجة، و كريمة فرحي. (ديسمبر, 2017). الأزمة النفطية 2014 و إجراءات الجزائر للتعامل معها. مجلة معارف .

33 . فتيحة صالحي. (2021). تحديات إنهيار أسعار النفط (الأسباب والرهانات) حالة الجزائر الفترة 2000 . 2019. مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 2.

34 . فريد راهم، و نبيل بوركاب. (2015). إنهيار أسعار النفط : الأسباب و النتائج المؤتمر الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية و تأمين الإحتياجات الدولية. الجزائر: جامعة سطيف.

35 . فطوش رزق، و بن لوكيل رمضان. (2017). تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على سوق العمل في الجزائر – مقارنة تحليلية –. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.

36 . قويسي مبروك، و بن موسى كمال. (2022). تحديات الأمن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه. الجزائر: جامعة الجزائر 03.

37 .كريم النشاشي، و آخرون. (1998). الجزائر : تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

38 .كريم زرمان. (جوان, 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001. 2009. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية (العدد 07).

39 . ماجن مُحَمَّد محفوظ. (2017). الصدمات النفطية الأسباب، الإنعكاسات و سبل العلاج. مجلة المعيار، عدد خاص.

40 . مُحَمَّد بن بوزيان، و عبد الحميد لخديمي. (2015). تغيرات أسعار النفط و الإستقرار النقدي في الجزائر : دراسة تحليلية إقتصادية و قياسية. مجلة الباحث الإقتصادي .

41 . مُحَمَّد رجراج. (2009). الأزمة النفطية و آثارها على الأمن الغذائي حالة الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية .

42 . مُحَمَّد سمير مصطفى. (2007). الأمن الغذائي العربي و الأزمة الغذائية خسائر الواقع و حلول المستقبل. القاهرة: مجلة البحوث الإقتصادية العربية.

43 . مُحَمَّد محفوظ ماجن. (2017). الصدمات النفطية الأسباب، الإنعكاسات و سبل العلاج. مجلة المعيار، عدد خاص.

44 . مراد ناصر. (ديسمبر, 2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية . حالة الجزائر.. مجلة جديد الإقتصاد (العدد 05).

45 . مصطفى جاب الله. (2016). تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات. مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، العدد 09.

46 . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2016). السلام والأمن الغذائي. روما.

47 . مولود بوعوينة، و جمال هاشم. (02 جوان, 2017). العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر . مقاربة تحليلية وصفية .. مجلة الريادة في الأعمال الإقتصادية .

48 . وفاء حمومي. (أفريل, 2022). تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية مقاربة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990. 2020). مجلة مجاميع المعرفة (العدد 1).

ثانيا : الكتب

1 . Maurice Durousset .(1999) .Le marchéde pétrol ،Paris. Edition Ellips :france.

.

3 . إبراهيم أحمد عبد الغفور. (2014). الأمن الغذائي مفهومه ، قياسه ، متطلباته. عمان، الأردن: دار أمنة للنشر و التوزيع.

4 . أبو إسحاق الشاطبي. (1997). الموافقات في أصول الشريعة. السعودية: دار ابن عفان.

5 . أحمد حسن الهيتي. (2000). إقتصاديات النفط (الطبعة 1). العراق: دار الكتاب للطباعة و النشر.

6 . أحمد عمراني نادية. (2014). النظام القانوني بين النظرية و التطبيق. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر.

7 . السيد متولي عبد القادر. (2011). الإقتصاد الدولي (النظرية و السياسات) (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون م موزعون.

8 . السيد مُحَّد السريتي. (2000). الأمن الغذائي و التنمية الإقتصادية ، رؤية إسلامية (دراسة تطبيقية على بعض البلدان العربية). مصر: دار الجامعة الجديدة.

9 . الصادق عوض بشير. (2009). تحديات الأمن الغذائي العربي (الطبعة 01). لبنان: الدار العربية للعلوم.

10 . القاسم صبحي. (1998). الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله. عمان، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان.

11 . جودة عبد الخالق، و كريمة كريم. (2015). الأمن الغذائي العربي : ثنائية الغذاء و النفط (الطبعة 1). لبنان، لبنان: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

12 . حافظ برجاس. (2000). الصراع االدولي على النفط العربي (الطبعة 1). بيروت، لبنان: بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام.

13 . حسين عبد الله. (2006). مستقبل النفط العربي (الطبعة 2). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

14 . سالم عبد الحسن. (1999). إقتصاديات النفط (الطبعة 1). طرابلس، ليبيا: الجامعة المفتوحة.

15 . سعد الله داود. (2013). الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.

16 . سيد فتحي أحمد الخولي. (1997). إقتصاد النفط (الطبعة 5). جدة، العربية السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع.

17 . صديق مُحَّد عفيفي. (2003). التسويق البترولي (الطبعة 9). القاهرة، مصر: مكتبة عبد الشمس للنشر و التوزيع.

18 . صديق مُحَّد عفيفي. (1977). تسويق البترول. الكويت: وكالة المطبوعات.

19 . ضياء مجدي الموسوي. (2005). ثورة أسعار النفط 2004. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

20 . ضياء مجيد الموسوي. (2015). الإقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 و إلى غير رجعة. الجزائر، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع.

21 . عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). الأزمة الغذائية العالمية : تبعات العولمة الإقتصادية و التكامل الدولي (الطبعة 1). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.

22 . عبد القادر سيد أحمد. (2012). الأوبيك ماضيها و حاضرها و آفاق تطورها. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

23 . عبد المطلب عبد الحميد. (2015). إقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية (الطبعة 1). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

24 . عبد الوهاب كرمان. (2000). التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

25 . عبد الوهاب مطر الداهري. (1969). أسس و مبادئ الإقتصاد الزراعي (الطبعة 01). بغداد، العراق: مطبعة العالي.

26 . عزمي مُحَّد العايش. (2013). الوقود الحيوي بين أزمة الغذاء و أزمة الطاقة (الطبعة 01). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

27 . عمارة هاني. (2012). الطاقة و عصر القوة (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع.

28 . فوزية غربي. (2010). الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر (الطبعة 1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

29 . كامل بكري، و آخرون. (1986). الموارد و إقتصادياتها. القاهرة، مصر: دار النهضة للطباعة و النشر.

30 . مايكل لينش. (2005). البحث عن الإستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة) (الطبعة 1). الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسة و البحوث الإستراتيجية.

31 . مُحَّد أحمد الدوري. (1983). محاضرات في الإقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

32 . مُحَّد أزهر السماك. (2010). جغرافية النفط. القاهرة، مصر: مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع.

33 . مُحَّد السيد عبد السلام. (1998). الأمن الغذائي للوطن العرب. الكويت: عالم المعرفة.

34 . مديحة الحسن الذعيدي. (1992). إقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها. بيروت، لبنان: دار الجبل.

35 . موسى الفياض، و عسير أبو رمان. (2009). الوقود الحيوي: الأفاق و المخاطر و الفرص. عمان، الأردن: المركز الوطني للبحث و الإرشاد الزراعي.

36 . نادية أحمد عمراني. (2014). النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية و التطبيق. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

37 . نبيل جعفر عبد الرضا. (2011). إقتصاد النفط (الطبعة 1). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي للنشر و التوزيع.

38 . نواف الرومي. (2000). منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام (الطبعة 1). ليبيا: دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان.

39 . نواف نايف إسماعيل. (1981). تحديد أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. العراق: دار الرشيد للنشر.

40 . هاشم علوان حسين، و عبد الله مُحَمَّد جاسم. (1992). إقتصاديات الموارد الطبيعية. بغداد، العراق.

41 . هاني عمارة. (2012). الطاقة و عصر القوة (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع.

42 . هشام حريز. (2014). دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة (الطبعة 1). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

43 . وهيبة زبيري. (2017). التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي (الطبعة 1). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

44 . يوسف عبد المجيد فايد. (1999). الموارد الإقتصادية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

المؤتمرات :

01 . رحال فاطمة . طويل. (2019) .دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2018 . جامعة بسكرة الجزائر.

02 . رحال فاطمة . تداعيات الحرب الروسية . الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري . القمح نموذجا . جامعة بسكرة الجزائر

03 . رحال فاطمة .بلوغي . (2022) . إستشراف الفجوة الغذائية للحليب آفاق 2022.جامعة بسكرة الجزائر.

04 . رحال فاطمة. الفتني ليلى . واقع الأمن الغذائي في المنتجات ذات الإستهلاك الواسع . القمح نموذجا . جامعة بسكرة الجزائر.

05 . رحال فاطمة. كرامة مروة.(2022). تداعيات أزمة سلاسل التوريد على الأسعار العالمية في ظل الأزمتين الصحية كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. جامعة بسكرة، الجزائر.

ثالثا : الرسائل العلمية

01 . برادعي سعيدة،(2016/2015)، قياس أثر تغيرات العوائد البترولية على السياسة المالية في الجزائر للفترة1990. 2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

02 . بكدي فاطمة،(2013/2012)، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة2000. 2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.

03 . بلوافي عبد المالك،(2020/2019)، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق خلال الفترة1971. 2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران02، الجزائر.

04 . بن سبع حمزة،(2012/2011)، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر . دراسة إقتصادية قياسية بإستخدام تقنية "VAR" للفترة 1970 . 2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

05 . بن عيسى كمال الدين،(2019/2018)، شكلة العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر.

06 . بن عيسى نزهة،(2017/2016)، أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي . دراسة قياسية تحليلية في الجزائر للفترة 1970. 2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

07 . بن ناصر أحمد،(2002/2001)، الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.

08 . بورغدة نور الهدى،(2015/2014)، دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي . حالة الجزائر. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر.

09 . بوستة زكية،(2018/2017)، إنعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

10 . بوشويط فيروز،(2020/2019)، أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية . دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01 ، الجزائر.

11 . تواتي عز الدين،(2019/2018)، الأمن الغذائي العالمي : الإستراتيجيات والتهديدات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.

12 . حاج قويدر عبد الهادي،(2012/2011)، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986. 2009 . دراسة تحليلية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

13 . حركاتي فاتح،(2018/2017)، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

14 . خير الدين وحيد،(2013/2012)، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

15 . دباز حمزة،(2019/2018)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005. 2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

16 . سفيان حنان،(2020/2019)، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الإقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

17 . عز الدين سمير،(2018/2017)، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03،الجزائر.

18 . عصماني مختار،(2014/2013)، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001. 2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

19 . علي حفوظة وآخرون،(2022/2021)، أثر جائحة كوفيد 19 على أسعار النفط العالمية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

20 . غربي فوزية،(2008/2007)، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

21 . فرج إيمان،فهادة زهية،(2016/2015)، سياسة ترشيد الإنفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط . دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.

22 . قويدري قويشح بوجمعة،(2009/2008)، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

23 . كشيتي حسين،(2019/2018)، دراسة إقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة . حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

24 . كينة عبد الحفيظ،(2021/2020)، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

25. لباني يسمينة،(2009/2008)، إنعكاسات تغير أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري . دراسة تحليلية بإستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 01، الجزائر.

26 . لرقم جميلة، (2006/2005)، الأمن الغذائي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

27 . مانع سهام،(2019/2018)، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر

28 . مخلوف إلهام،(2021/2020)، أثر تغيرات أسعار البترول على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2019/2000، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

29 . مخلوفي عبد العالي،(2018/2017)،الإقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986 و2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

30 . مشخار خيرة،(2019/2018)، تداعيات تقلب أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري 2014. 2019، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

31 . موري سمية،(2015/2014) أثر تقلبات أسعار البترول على التنمة الإقتصادية في الجزائر. دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

32 . يوب فايزة،(2018/2017)، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري . دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970. 2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائ

الملحق01:

- اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.009133	Prob. F(1,24)	0.9247
Obs*R-squared	0.009891	Prob. Chi-Square(1)	0.9208

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/21/23 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	163349.0	61710.24	2.647033	0.0141
RESID^2(-1)	-0.019490	0.203940	-0.095568	0.9247

R-squared	0.000380	Mean dependent var	160234.1
Adjusted R-squared	-0.041270	S.D. dependent var	261841.9
S.E. of regression	267190.4	Akaike info criterion	27.90311
Sum squared resid	1.71E+12	Schwarz criterion	27.99989
Log likelihood	-360.7405	Hannan-Quinn criter.	27.93098
F-statistic	0.009133	Durbin-Watson stat	2.001093
Prob(F-statistic)	0.924657		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

الملحق2:

اختبار BOUND TEST

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(WG)
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/21/23 Time: 23:17
Sample: 1986 2020
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4578.692	1064.247	-4.302284	0.0006
WG(-1)*	-2.175180	0.254913	-8.533023	0.0000
POIL(-1)	-41.17201	10.28214	-4.004227	0.0011
WC**	2.708243	0.328062	8.255268	0.0000
WP(-1)	-1.319878	0.229781	-5.744057	0.0000
D(WG(-1))	0.652434	0.167858	3.886816	0.0015
D(POIL)	-2.506494	8.928020	-0.280745	0.7827
D(POIL(-1))	25.59210	10.92383	2.342777	0.0333
D(WP)	-0.491803	0.111671	-4.404037	0.0005
D(WP(-1))	0.624939	0.119229	5.241503	0.0001
D(WP(-2))	0.618058	0.135128	4.573887	0.0004
D(WP(-3))	0.414475	0.124938	3.317437	0.0047

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-18.92809	4.646416	-4.073698	0.0010
WC	1.245066	0.090367	13.77795	0.0000
WP	-0.606790	0.072814	-8.333431	0.0000
C	-2104.971	493.5153	-4.265261	0.0007

EC = WG - (-18.9281*POIL + 1.2451*WC -0.6068*WP - 2104.9715)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.82226	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

الملحق3:

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.505143	Prob. F(2,13)	0.2582
Obs*R-squared	5.076594	Prob. Chi-Square(2)	0.0790

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/21/23 Time: 23:11
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WG(-1)	-0.100941	0.197608	-0.510813	0.6180
WG(-2)	0.082738	0.181564	0.455697	0.6561
POIL	1.561995	8.689010	0.179767	0.8601
POIL(-1)	-2.338844	11.76213	-0.198845	0.8455
POIL(-2)	0.273438	10.65630	0.025660	0.9799
WC	0.031625	0.333271	0.094893	0.9258
WP	-0.000375	0.120608	-0.003105	0.9976
WP(-1)	-0.005598	0.134749	-0.041543	0.9675
WP(-2)	0.018492	0.108974	0.169690	0.8679
WP(-3)	-0.009872	0.109872	-0.089848	0.9298
WP(-4)	-0.009469	0.131314	-0.072112	0.9436
C	-99.51103	1056.864	-0.094157	0.9264
RESID(-1)	0.424327	0.317925	1.334677	0.2049
RESID(-2)	-0.427425	0.319190	-1.339092	0.2035

R-squared	0.188022	Mean dependent var	2.44E-13
Adjusted R-squared	-0.623956	S.D. dependent var	402.2443
S.E. of regression	512.5982	Akaike info criterion	15.62301
Sum squared resid	3415840.	Schwarz criterion	16.29493
Log likelihood	-196.9107	Hannan-Quinn criter.	15.82281
F-statistic	0.231560	Durbin-Watson stat	2.249926
Prob(F-statistic)	0.993539		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12